تعقُّبات الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ للكوفيين
من خلال شرحه لـ(اللُّمع)
جمعا ودراسة

إعداد الدكتور

محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

قسم اللغويات

ملخّص البحث

تناول البحث شرحا من شروح اللّمع للإمام ابن جنى ت ٣٩٢ هـ، وهو شرح العلامة أبى زكريا: يحيى بن علي بن محمد، الشيباني، الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ).

وكان البحث بعنوان: "**تعقبات الخطيب التبريزى للكوفيين من خلال شرحه للمع ابن جنى**" وجاء البحث فى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس عامة.

أما المقدمة وتشمل: أهمية الموضوع، وقيمته العلمية، وأسباب اختياري له، والمنهج الذي سرت عليه، وأما التمهيد فيشمل مبحثين ؛ الأول: التعريف بإيجاز بابن جني ومؤلفه (اللمع). والثاني: التعريف بالتبريزي وشرحه للّمع. وأما الفصل الأول: فينقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: معنى التعقب ودلالته. المبحث الثاني: تعقبات الخطيب التبريزي في ميزان النقد النحوي. الفصل الثاني: تعقبات التبريزي لآراء المذهب الكوفي النحوية، وقد ذكرت فيه ست مسائل، وقد رتبتها على حسب ورودها في الشرح.

الفصل الثالث: تعقبات الخطيب التبريزي للآراء النحوية لعلماء المذهب الكوفي، وقد ذكرت فيه ست مسائل، وقد أوردتها على النحو التالي: ما تعقب فيها الفراء وفيه ثلاث مسائل. ما تعقب فيها الأخفش وفيه مسألة واحدة. ما تعقب فيها الزيادي وفيه مسألة واحدة. ما تعقب فيها ابن كيسان وفيه مسألة واحدة.

الفصل الرابع: تعقبات الخطيب التبريزي لأدلة الكوفيين النحوية، وقد ذكرت فيه أربع مسائل.

وقد اعتكف الباحث على شرح ابن جنى للخطيب التبريزى وخرّج المسائل والنصوص التى تعقب فيها الخطيب التبريزى الكوفيين وكان عددها اثنتي عشرة مسالة وقد تناولها على نحو يخدم فكرة البحث ويسهل استيعابها ؛ وفي كل تعقب يقف الباحث منه وقفة موضوعية من خلال الأصول والعلل النحوية التي استقر عليها اللغويون واعتمدها النحويون في مؤلفاتهم.

The summery of research

The search deals with an explanation of that of allama for the Imam Ibn Jenny dial in 392H, and that is the explanation of the scholar Aby Zakarya Yahya Ibn Ali Ibn Mohammed Al.Shybany AlKhateed AlTabreezy died ٥٠٢H.

The research was under the title the criticism of Al-Khateed AlTabreezy of Koffians through his explanation Allama Ibn Jenny.

The research includes introduction, preface, four chapters and conclusion and general index. as for the introduction it includes the importance of the subject, its scientific value and why I chose it and the method of the research.

As for the preface, it includes two research: the first defining in brief of Ibn Jenny and his value (Allama) and the second is defining of Al-Tebreezy and his explanation of Allama

As for the first chapter it divides into two sections: the first includes the meaning of criticism and its indications. the second one includes criticism of Al-Khateeb AlTebreezy in the balance of linguistic criticism.

The second chapter deals with criticism of Al-Tebreezy to the views of linguistic Koffian school and six matters have been mentioned and arranged according to the explanation.

The third chapter deals with criticism of the views of the Koffian school linguistic schoolars and six matters have been mentioned and i have mentioned them as the following. what Al-Farraa has criticism and this includes three matters and what Al-Akhfash has criticized and this includes one matter and this what Al-Zeyady has criticized and this includes one matter what Ibn Kisan has criticized and this includes one matter.

The fourth chapter includes the criticism of Al-khateeb Al-Tebreezy to the evidence of Koffian linguistic and four matters have been mentioned.

The research did his best to explain Ibn Jenny for AlKhateeb Al-Tebreezy and originated matters and texts which Al-Khateeb AlTebreezy criticized the Koffians and it included twelve matters which the research deals with in the way that servers the idea of the research and facilitate it and each criticism the research was objective through the origins and the linguistic reasons which linguistics adopted in their valumes.

﴿ المقدمة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظ اللغة بكتابه ؛ فقال جل شأنه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾[1]، والصلاة والسلام على خير من نطق بالعربية، وخص بجوامع الكلم.

فلقد كان للقرآن الكريم أثره في توحيد اللغة العربية ونشرها، وتعدد أغراضها ومعانيها، وألفاظها وأساليبها، إذ أثر فيها تأثيراً كبيراً، وصانها وحفظها حتى أصبحت اللغة الحية الخالدة من بين اللغات القديمة.

ولقد رزقت العربية بعلماء أجلاء، حملوا لواءها عبر العصور والأزمان، وقد كان ابن جني ت ٣٩٢ هـ ومن خلفه الخطيب التبريزي ٥٠٢ هـ من هؤلاء الأئمة في النحو، وقد كان كتاب (اللمع) لابن جني من أعظم الكتب اهتماماً لدى الكثير من النحويين قديما وحديثا، وقد كان شرح الخطيب التبريزي للمع من أبرز الشروح التي استدعت الوقوف معها، والذي شدّ الانتباه إليه موقف الخطيب التبريزي ؛ فقد كان له آراء مثمرة في كثير من القضايا النحوية والصرفية، كما وجدت له بعض التعقبات للكوفيين ؛ استدعت الوقوف أمامها، والتي تجعل من التبريزي شخصية تكاد تكون مستقلة في آرائه وتعقباته، كما وجدت له تعليلات عقلية موغلة في القياس.

كل هذا وغيره ولّد لدي الحافز لتتبع هذه التعقبات في شرحه للمع ؛ ليكون موضوعاً للبحث والدراسة، فجاء بعنوان: { تعقبات الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ للكوفيين من خلال شرحه للُّمع }

---

١) سورة الزمر من الآية ٢٨.

وقد أوردت هذه التعقبات ورتبتها على نحو يخدم فكرة البحث ويسهل استيعابها ؛

وعليه ؛ فقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس عامة.

أما المقدمة وتشتمل على: أهمية الموضوع، وقيمته العلمية، وأسباب اختياري له، والمنهج الذي سرت عليه.

وأما التمهيد فيشتمل على مبحثين: الأول: التعريف بإيجاز بابن جني ومؤلفه (اللمع).

الثاني: التعريف بالتبريزي وشرحه للمع، وقد اعتمد على النسخة التي حققها المرحوم:

أ د / السيد تقي عبد السيد، ط الأولى ١٩٩١ م، وكالة الشروق.

أما الفصل الأول: فينقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: معنى التعقب ودلالته.

المبحث الثاني: تعقبات الخطيب التبريزي في ميزان النقد النحوي.

الفصل الثاني: تعقبات التبريزي لآراء المذهب الكوفي النحوية، وقد ذكرت فيه ست مسائل، وقد رتبتها على حسب ورودها في الشرح.

الفصل الثالث: تعقبات الخطيب التبريزي للآراء النحوية لعلماء المذهب الكوفي، وقد ذكرت فيه ست مسائل، وقد أوردتها على النحو التالي:

- ما تعقب فيها الفراء وفيه ثلاث مسائل.
- ما تعقب فيها الأخفش وفيه مسألة واحدة.
- ما تعقب فيها الزيادي وفيه مسألة واحدة.
- ما تعقب فيها ابن كيسان وفيه مسألة واحدة.

الفصل الرابع: تعقبات الخطيب التبريزي لأدلة الكوفيين النحوية، وقد ذكرت فيه أربع مسائل.

وقد اتبعت المنهج الوصفي في عرض تعقبات التبريزي للآراء الكوفية على ما يلي:

أ ـ قمت بترتيبها على حسب موقعها في شرحه للمع لابن جني.

ب ـ عرضت نص الخطيب التبريزي كما في شرحه لِلّمع.

ج ـ قمت بتحليل النص من خلال التعقب للأراء الكوفية.

د ـ التعقيب والتحليل للمسألة موضحا تعقب التبريزي وأدلته في كل مسألة ما أمكن.

هـ ـ الحكم على التعقب من خلال الباحث والتعقب في كل مسألة.

الخاتمة: وتشمل على أهم النتائج والتوصيات، وأخيرا الفهارس العامة.

التمهيد

ويشمل مبحثين: الأول: ابن جني وكتابه اللمع وأهميته العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بالتبريزي وشرحه للمع ابن جني.

المبحث الأول: ابن جني وكتابه اللمع وأهميته العلمية:

نسبه: هو عثمان بن جني الموصلي الأزدي بالولاء[١]، فقد أشرق القرن الرابع الهجري بأبي الفتح – طيب الله ثراه – فكان فتحاً على العربية وأهلها حتى يوم الناس هذا، وجميع من أتى بعده عيال عليه في فنه، وكانوا دائماً محتفظين لأبي الفتح بمكانته السابقة في ذروة سنام العلم، وأفصحوا عن ذلك – في غير موضع – بمقولات سطرها التاريخ بأحرف من نور أكتفي منها بالآتي:

* يقول الثعالبي: هو " القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب"[٢].

* وقال ياقوت: " من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتباً أبرعها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين "[٣].

وفاتـه: وكانت وفاة أبي الفتح عام: ٣٩٢ هـ ببغداد في خلافة القادر[٤].

مصنفاتـه: لأبي الفتح مصنفات في اللغة والأدب والنحو والتصريف ما يضيق المقام عن سردها، أذكر منها: إعراب الحماسة، التلقين في النحو، التمام،

---

١) انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٣١١، البداية والنهاية ١١ / ٣٥٤.

٢) يتيم الدهر ١ / ١٣٧.

٣) معجم الأدباء ٤ / ٣٨١.

٤) انظر: نزهة الألبا ص ٣٣٤، معجم الأدباء٤/ ٣٨١، تاريخ بغداد ١١/ ٣١٢، وفيات الأعيان ٣ / ٢١٧، إشارة التعيين ص ٢٠١، المزهر ٢ / ٤٦٧، وانفرد القفطي بأنه توفي ٣٧٢ هـ.

الخصائص، اللمع، سر الصناعة، شرح تصريف المازني، شرح ديوان المتنبي، المحتسب وغيرها[١].

ويعد كتاب اللمع[٢] في النحو لابن جني من أهم المختصرات النحوية التي ذاع صيتها ونفق سوقها لدى النحاة، فأكبوا عليها شرحاً واختصاراً وشرحاً لشواهده، حتى بلغ مجمل ما أقيم حوله من دراسات، ما يربو على العشرين عملا.

ونظرا إلى مكانة ابن جني العلمية تقلد كتابه (اللمع) المكانة المرموقه عند العلماء قديما وحديثا بين أصحاب الفن ؛ وكان نتيجة لذلك أن أصبح لُمع ابن جني مدرسة النحو في الشام والعراق ومصر والحجاز والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة، وأن النحاة وبخاصة الذين تصدوا لتعليم النحو وأخذ عنهم وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع مادة للتدريس[٣] ؛ رغبة الشراح في إظهار قدراتهم وملكاتهم وغزارة علمهم من خلال شرح تلك المتون والمختصرات التي دأب مصنفوها على ذكر المادة العلمية في أبوابها مجملة مختصرة لا تفريع فيها مما جعل أكثرها لا يتميز في مادته العلمية إلا بقدر ما أتيح لصاحبها من إطلاع على مصنفات سابقيه، فكان الشراح بذلك أقدر في إظهار قدراتهم في بسط المجمل، وكشف المشكل، وإيضاح المعضل والاستشهاد لمسائله، بخلاف

---

١) ينظر في ذلك: الفهرست ص ٩٥، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ١٥ / ٣٤، تاريخ الإسلام ٢٧ / ٢٧٠، أعيان الشيعة ١٢ / ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، بر وكلمان١ / ٥٧٥، مقدمة الخصائص ص ٦١، ٦٨، مقدمة اللمع ٢٩ – ٤٢.

٢) أطلق اللمع على مصنفات أخرى في شتى مناحي العلم منها: اللمع الألمعية في طبقات الشافعية للخضيري، اللمع الجدلية في كيفية التحدث بالعربية لأبي عمر المالقي، اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي اللمع في أسماء من وضع للسيوطي، اللمع في التصوف لأبي نصر الطوسي، اللمع في الحساب لأبي العباس المقدسي، اللمع في الكلام لإمام الحرمين، وغيرها، ينظر كشف الظنون ٢ / ١٥٦١، ١٥٦٢.

٣) مقدمة اللمع ص ٦٨.

ما إذا اعتمد العالِم في تدريسه على مصنف كبير، فإن دوره – غالبا – ما سيقتصر على إيصال معلومة فقط.

ولولا تلك الشروح لأصبحت المتون رهينة خزائن المكتبات لا يرجع إليها إلا في توثيق رأي أو ما شابه ذلك.

وليس ما سبق تقليلاً من شأن تلك المتون، إنما الغرض الأساس بيان أن أصحابها أرادوا بها وضع مختصرات مفيدة للمتعلمين والمبتدئين أو أنهم أرادوا أن يجمعوا أكثر القواعد في أقل الكلمات، حتى يسهل جمعها وتعلقها بالذهن، كما لا يعني تناول العلماء لها بالشرح والتحليل مثلاً – أن بها غموضاً دعا إلى ذلك. كما يتبادر إلى الذهن من ظاهر قول ابن الخباز " فإن جماعة من حفظة كتاب اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني – رحمه الله – أطمعهم فيه صغر حجمه، وأيأسهم منه عدم فهمه "[١].

ومن تمام الفائدة في هذا المقام أن أذكر تلك الدراسات التي أقيمت حول اللّمع مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١ – شرح اللّمع للثمانيني. عمر بن ثابت أبو القاسم النحوي الضرير (ت ٤٤٢هـ)[٢].

---

١) ينظر: توجيه اللمع ص ٦١.

٢) الكتاب مطبوع، وقد حققه: د / فتحي علي حسنين في رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر عام ١٩٨١م.

٢ – شرح اللّمع لابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ)[١].

٣ – شرح اللّمع للواسطي أبو نصر القاسم بن محمد (ت ٤٦٩ هـ)[٢].

٤ – شرح اللّمع للفارقي " الحسن بن أسد بن الحسن " (ت ٤٨٧ هـ)[٣].

٥ – شرح اللّمع للطائي " الحسن بن علي بن محمد، واسمه المقنع في شرح اللمع" (ت ٤٩٨ هـ)[٤].

٦ – شرح اللّمع للمهاباذي " أحمد بن عبد الله الضرير " من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني (ت ٥٠٠ هـ)[٥].

---

١) الكتاب مطبوع، وقد حققه: د / فائز فارس، وصدرت طبعته الأولى عام ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – الكويت – السلسلة التراثية.

٢) الكتاب مطبوع، وحققه:د/ رجب عثمان، وصدرت طبعته الأولى عام ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م – مكتبة الخانجي.

٣) انظر: بغية الوعاة (١ / ٥٠٠).

٤) انظر: إنباه الرواة (١ / ٣١٧)، بغية الوعاة (١ / ٥١٥).

٥) انظر: بغية الوعاة (١ / ٣٢٠)، كشف الظنون (٢ / ١٥٦٤)، وقد ذكر د / أبو عباة أن د/ العثيمين أبلغه أن هذا الشرح قد حقق في تونس، انظر: مقدمة شرح اللمع للأصفهاني (٤١/١).

٧ – مختصر اللمع للكرماني " محمود بن حمزة بن نصر الكرماني " سماه النظامي في النحو اختصره من اللمع، كان حياً في حدود (٥٠٠ هـ)[١]

٨ – شرح اللّمع للتبريزي " يحيى بن علي بن أحمد أبو زكريا " (ت ٥٠٢هـ)[٢]، وقد نسب هذا الشرح للضرير لكن أستاذنا أ د / السيد تقي عبد السيد لم يترك مجالا للشك بأن النسبة الصحيحه للخطيب التبريزي[٣]، وسأفرد له مبحثا للحديث عنه.

٩ – شرح اللّمع للشيرازي: أبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكر (ت ٥٠٧ هـ)[٤]

١٠ – شرح اللمع لأبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الكوفي (ت ٥٣٩ هـ)[٥].

١١ – شرح اللّمع لهبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)[٦].

---

١) انظر: بغية الوعاة (٢ / ٢٧٧)، كشف الظنون (٢ / ١٥٦٢).

٢) الكتاب مطبوع، وقد حققه: د / سيد تقي بتلك النسبة، وصدرت طبعته الأولى عام ١٤١١هـ – ١٩٩١م – وكالة الشروق – ورجح تلك النسبة: د / حسين شرف، انظر: مقدمة اللمع (ص ٧٣) وذلك الشرح هو عين ما سبقت الإشارة إليه منسوبا للواسطي الضرير، وحققه: د / رجب عثمان، ولكل على نسبته أدلة ليس هذا مقام ذكرها.

٣) ينظر: شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، صـ٤٠ –٤٢.

٤) انظر: بغية الوعاية ٢ / ٣١٠ ، كشف الظنون ٢ / ١٥٦٢.

٥) الكتاب مطبوع، وقد حققه د / علاء حمويه باسم البيان في شرح اللمع وصدرت طبعته الأولى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

٦) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٢٤ ، كشف الظنون ٢ / ١٥٦٣.

١٢ – شرح اللّمع لابن حميدة " أبو عبيد الله محمد بن علي بن أحمد الحلي (ت ٥٥٠ هـ)[١].

١٣ – شرح اللّمع لابن الخشاب " أبو محمد عبد الله بن أحمد " (ت ٥٦٧هـ)[٢].

١٤ – شرح اللّمع لابن الدهان أبو محمد سيد بن المبارك (ت ٥٦٩ هـ)[٣].

١٥ – شرح اللمع للعبرتي " أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور (ت ٥٨٩هـ)[٤].

١٦ – شرح اللمع لشميم الحلي علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت. سماه بالمخترع (ت ٦٠١ هـ)[٥].

١٧ – شرح اللمع للعكبري واسمه عبد الله الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ)[٦].

١٨ – شرح اللمع للواسطي. أبو القاسم بن القاسم (ت ٦٢٦ هـ)[٧].

١٩ – شرح اللمع لابن الخباز شمس الدين أحمد بن الحسين (ت ٦٣٧ هـ)[٨].

٢٠ – شرح اللمع للخفاف " أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي (ت

---

١) انظر: بغية الوعاة ١ / ١٧٣، كشف الظنون ٢ / ١٥٦٢.

٢) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٩ ، كشف الظنون ٢ / ٢٥٦٢.

٣) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٥٦٢)، بروكلمان (١ / ٥٧٧).

٤) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٤٤١، وقد ذكر د / أبو عباة أنه بدأ في تحقيقها، انظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ١ / ١٥٥

٥) انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٥٦، كشف الظنون ٢ / ١٥٦٣.

٦) انظر: شذرات الذهب ٥ / ٦٨، بغية الوعاة ٢ / ٣٩.

٧) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٥٦٣.

٨) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٥٦٢ – ويجدر الإشارة هنا– إلى أن ابن الخباز له شرحان على اللمع، أحدهما: توجيه اللمع حققه: د / فايز دياب ، ط: دار السلام، والآخر سماه: الإلماع في شرح اللمع ذكره في ثنايا توجيه اللمع، انظر: مقدمة توجيه اللمع ص ١٦.

٦٥٧هـ)[١].

٢١ – شرح شواهد اللمع لابن هشام " جمال الدين عبد الله بن يوسف " (ت ٧٦١ هـ)[٢].

٢٢ – ذكر بروكلمان أنه توجد نسخة غير منسوبة في مكتبة بايزيد باستانبول تحت رقم ١٩٩٢، ونسخاً أخرى في فهرس برلين[٣].

---

١) انظر: بغية الوعاة ١ / ٤٧٣ ، كشف الظنون (٢ / ١٥٦٢، ١٥٦٣).

٢) انظر: بغية الوعاة (٢ / ٦٨)، وذكره الشيخ محي الدين في مقدمة أوضح المسالك (١ /٩).

٣) انظر: بروكلمان (١ / ٥٧٧).

المبحث الثاني: التعريف بالتبريزي وشرحه للمع.

الخَطِيب التِّبْريزي: (٤٢١ - ٥٠٢ هـ = ١٠٣٠ - ١١٠٩ م)([1])

هو يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا: من أئمة اللغة والأدب. أصله من تبريز، ونشأ ببغداد وأصبح أستاذ العربية بالمدرسة النظامية بها، ورحل إلى بلاد الشام، له تصانيف مشهورة منها: شرح المعلقات، وشرح المفضليات، وشرح الحماسة، وشرح اللمع، والكافي في العروض والقوافي. توفي سنة ٥٠٢ هجرية.

منزلته العلمية:

حل التبريزي في الأوساط العلمية منزلة رفيعة، وبلغ بين العلماء مكانة سامية كانت محل الإعجاب والتقدير والإشادة بها، وليس أدل على هذا الإعجاب، وذلك التقدير من تعيينه مدرسا في المدرسة النظامية، وقيّما لخزانة كتبها، ولا يعين لهذا المنصب إلا من كان عالما ثقة، مشهودا له بالفضل.

وليس أدل ـ أيضا ـ من اعتراف العلماء بفضله، والإشادة بذكره[2].

ويعد التبريزي عالما بالنحو، متمكنا منه، محيطا بكل فروعه ومسائله، ملما بأقوال العلماء وآرائهم في قضاياه المختلفة، ولذلك نراه في شرح اللمع يكثر من النقل عمن سبقوه، مصرحا بنسب ما ينقله إليهم تارة، وغير مصرح تارة أخري.

وقد حرصت علي إبراز هذه النسبة في مواضعها وسأكتفي هنا بذكر أشهر الأعلام الذين نقل عنهم التبريزي في شرحه، لتدرك مدى دقته، وسعه اطلاعه، وهم: عيسي ابن عمر، يونس بن حبيب، الخليل بن أحمد، سيبويه، الكسائي،

---

١) ينظر: الأعلام للزركلي ٢/ ٣٠٨ ، ١٥٧/٨ ، نزهة الألباء ص ٣٧٢، معجم الأدباء (٢/ ٢٥)، تاريخ دمشق ٦٤ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، بغية الوعاة ١/ ٢٠١ ، ٢/ ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٢ / ٣٣٨، مفتاح السعادة (١/ ٢١٨) ، البلغة في تراجم أئمة النحو ١٧/١ ، ٢٨ ، ٧٨ ، السلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٤٠/١ ، ١/ ٤٦٤ ، شذرات الذهب ٨/ ٣٨٠.

٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٠/ ٢٥ ، نزهة الألباء: ٢٥٤ ، عبر الذهبي ٥/٤ ، الشذرات ٤/ ٥ ، بغية الوعاة: ٤١٣

الفراء، الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، أبو عمر الجرمي، المازني، المبرد، ابن السراج، ابن كيسان، الصيمري، أبو سعيد السيرافي، أبو علي الفارسي، أبو الفتح عثمان بن جني، عبد القاهر الجرجاني.

ويدل أيضا علي علو منزلته ثقة العلماء بعلمه، واعترافهم بأمانته في نقله، ولذلك أكثروا من النقل عنه، والرجوع إليه، وسأذكر لذلك أمثلة[١]:

١. فابن المستوفي ينقل عنه في شرح ديوان أبي تمام، وشرح ديوان المتنبي.

٢. وينقل عنه ابن السيد البطليوسي في شرح (سقط الزند).

٣. والخويي ينقل عنه في شرح (تنوير سقط الزند).

٤. وابن هشام الأنصاري ينقل عنه في شرح (شرح بانت سعاد).

٥. أما البغدادي فيصرح في الخزانة بأن من مصادره: شرح الحماسة، شرح المعلقات، شرح لامية العرب، ومختصر إصلاح المنطق للخطيب التبريزي[٢].

٦. نقل عنه السيوطي[٣]، ونقل عنه في المزهر في أكثر من ستين موضعا.

٧. ونقل عنه العيني في شرح بيت نصيب:

أهابك إجلالا وما بك قدرة * علي ولكن ملء العين حبيبها

ولعل هذا- ومثله معه- يدلك علي منزلة التبريزي العلمية، ومكانته لدي العلماء، ومدي ثقتهم بآرائه ونقوله.

آثاره العلمية:

لقد منح الله التبريزي نفسا طموحا، وقلبا صبورا، وعزما دؤبا في طلب العلم، والسعي في تحصيله، فهو قطرب ليل لا يني ولا يفتر، وهيأ له في مختلف

---

١) ينظر: شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، ط الأولى ١٩٩١ صـ٣٩.

٢) الخزانة: ١/٦٠، ١/٦٦.

٣) ينظر: الهمع في ١/٨١.

العلوم والفنون شيوخا أئمة اشبعوا فهمه، ونموا معارفه، ونوعوا ثقافته، وصقلوا موهبته، وكان نتاج هذا كله آثار علمية وفيرة وعتها حافظة التاريخ، وانتفع بها الناس بعده

في كل زمان ومكان، ومن أهمها [1]:

- تهذيب إصلاح المنطق: الخطيب التبريزي، أبو زكريا، يحيى بن علي ت ٥٠٢ هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- الحماسة: شرح ديوان الحماسة، تأليف أبى زكريا يحى بن على الخطيب التبريزي. جزء ١- ٤، القاهرة ١٩٣٨.
- غريب القرآن - لأبي زكريا: يحيى بن علي بن محمد، الشيباني، الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ).
- ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- مشكاة المصابيح: للخطيب التبريزي، تحقيق ناصر الدين الألباني، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.
- المخلص في إعراب القرآن ؛ ليحيى بن علي بن محمد، الخطيب التبريزي (٥٠٢ هـ).
- الوافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ٢٠٠٢ م، ص ٢١٦.

---

١) ينظر: إرشاد الأريب (٢٥/٢٩– ٢٨) ومفتاح السعادة (٢١٧/١) والبغية ٣٣٨/٢.، والوفيات ٢٣٨/٥ ودائرة المعارف الإسلامية ٤ / ٥٦٧ ، وشذرات الذهب ٥/٤ ومرآة الجنان ١٧٢/٣، وتاريخ الأدب العربي٢٠٦/٢ وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٣، تاريخ الأدب العربي ٢٠٧/٢..

شرح اللمع في النحو للتبريزي:

ومن أبرز مؤلفاته شرحه للمع ابن جني، فيحتل (شرح اللمع) للخطيب التبريزي منزلة مرموقة بين سائر شروح اللمع المختلفة، حيث يتميز بسهولة العرض، وقرب المأخذ، وعدم الميل إلي الإطناب الممل المشتت لذهن القارئ، أو الإيجاز المخل الذي تستغلق به علي القارئ قواعد النحو ومسائله.

منهجه[١]:

لم يسر الخطيب التبريزي في شرحه للمع كما هو المعهود عند الشرّاح قبله، فلم يقدم مقدمة يبين فيها داعيه لشرح هذا الكتاب، ولا منهجه فيه - وكذلك فعل ابن جني في اللمع- وإنما بدأ بالبسملة ثم قال: قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: (الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف جاء لمعني)، ثم ابتدأ شرحه بقوله: قال المفسر: (الكلام كله: عربيه وعجميه..) إلخ.

وفي الباب الذي يليه وهو باب المعرب والمبني قال: قال أبو الفتح: (الكلام علي ضربين..) ثم شرح هذا الكلام.

ولكنه بعد ذلك تحرر من هذا المنهج، فكان لا يذكر نص ابن جني، وإنما كان يشرح مضمون الباب، ويعرض مسائله وكأنه كتاب مستقل، وليس شرحا للمع.

ولم يقف عند إغفال نص ابن جني بل كان يخالفه أحيانا في ترتيب أبواب الكتاب، كما كان يغفل فصولا ويزيد فصولا أخري لم يذكرها ابن جني.

مصادره[٢]:

التبريزي عالم بالنحو، متمكن منه، محيط بكل فروعه ومسائله، ملم بأقوال العلماء وآرائهم في قضاياه المختلفة، ولذلك نراه في شرح اللمع يكثر من النقل عمن سبقوه، مصرحا بنسب ما ينقله إليهم تارة، وغير مصرح تارة أخري[٣].

---

١) ينظر: شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ٢٦ ، ٢٧.

٢) ينظر: شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ٣٦.

٣) ينظر في هذا البحث: مسألة: عمل الوصف بدون اعتماد ، ومسالة: حاشا بين الحرفية والفعلية ، ومسألة: حقيقة حروف التثنية والجمع ، ومسألة: أصل المشتقات ، ومسألة: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

وقد حرصت علي إبراز هذه النسبة في مواضعها وسأكتفي هنا بذكر أشهر الأعلام الذين نقل عنهم التبريزي في شرحه، لتدرك مدي دقته، وسعه اطلاعه، وهم: عيسي بن عمر، الخليل بن احمد، الكسائي، سيبويه، الفراء، الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، أبو عمر الجرمي، المبرد، المازني، ابن السراج، ابن كيسان، الصيمري، أبو سعيد السيرافي، أبو علي الفارسي، عبد القاهر الجرجاني[١].

شواهده[٢]:

يستطيع القارئ أن يدرك للوهلة الأولى أن الشارح معني بالشواهد القرآنية الكريمة، وأنه يجعلها في المقام الأول من شواهده، إذ ساق حشدا كبيرا منها في كتابه، وحرص علي أن يبين أوجه الإعراب المختلفة التي يحتملها الشاهد[٣].

كما يمكنه أن يدرك مدى احتفائه بالقراءات واهتمامه بها، وببيان أوجه القوة فيها، أو الضعف في بعضها وبيان الأوجه الإعرابية في كل قراءة[٤].

أما الشواهد الشعرية فقد ساق منها تسعة وثلاثين شاهدا لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين[٥].

وفاته:

وبعد هذه الرحلة العلمية الطويلة والحافلة بكل صور المكابدة والكفاح، أسلم الروح لبارئها في يوم الثلاثاء لليلتين خلتا من جمادي الأخرة وقيل: لليلتين

---

١) ينظر في هذا البحث: مسألة: علة بناء الفعل الماضي ، ومسألة: مهما بين البساطة والتركيب ، ومسألة: الخلاف في (أفعل) التعجبية بعد (ما) وغيرها.

٢) ينظر: شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ٣٦.

٣) ينظر في هذا البحث: مسألة: الخلاف في حقيقة (كلا) و (كلتا) ، ومسألة: (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء.

٤) ينظر في هذا البحث: مسألة: حقيقة الألف من (هذان) ، ومسألة: حقيقة حروف التثنية والجمع.

٥) ينظر في هذا البحث: مسألة: معنى الميم في اللهم ، ومسألة: حاشا بين الحرفية والفعلية ، ومسألة: (أيمن) وحقيقتها.

بقيتا من جمادي الأولي سنة ثنتين وخمسمائة، وقيل سنة إحدى وخمسمائة، ودفن في مقبرة باب أبرز[1].

فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العلم خيرا.

١) كان سجنا بيبرز بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون الباء وفتح الراء وزاي محلة ببغداد وهي اليوم مقبرة بين عمارات البلد وأبنيته من جهة محلة الظفرية والمقتدرية بها قبور جماعة من الأئمة منهم أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزاباذي الفقيه الإمام ومنهم من يسميها باب أبرز. معجم البلدان ٥١٨/١.

الفصل الأول: معنى ودلالة التعقب

المبحث الأول: مفهوم التعقب:

(التَّعَقُّب) لغة: جاء في اللسان (تَعَقَّبَ) الخَبَر: تَتَبَّعَه[١]. ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته[٢].

والتَّعَقُّب: التدبر، والنظر ثانية[٣]، وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه[٤].

وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، عدت للسؤال عنه[٥]، وتعقب فلان رأيه إذا وجد عاقبته إلى خير[٦].

و تعقَّب الخَبَرَ: تَتَبَّعَه، ويقال تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذَا تَدَبَّرْتَه.

وفي القاموس المحيط أن (عَقَّبَهُ) تَعقِيبًا: جاء بعقبه[٧]، و(تعقبه): أخذه بذنب كان منه، وعن الخبر: شك فيه والسؤال عنه[٨].

وفي القاموس أيضا: (تَعقّبَهُ) أي طلب عورته أو عثرته[٩]، والمعقبات: ملائكة الليل والنهار. والتسبيحات يخلف بعضها بعضا[١٠].

ونقل الزبيدي في تاج العروس أن: (تعقب) الخبر: تتبعه[١١]، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر، والنظر ثانية[١٢].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ١/١٧٠. دار الفكر.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) القاموس المحيط، للفيروز ابادي١٤٨، ١٤٩ (عقب).

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) تاج العروس للزبيدي ٣/٤١٠ (عقب).

(١٢) المصدر السابق.

وفي تاج العروس أيضا: لم أجد عن قولك متعقبًا، أي رجوعا أنظر فيه، أي لم أرخص لنفسي التعقب فيه ؛ لأنظر آتية أم أدعه[١]، و(تعقبه) أخذه بذنب كان منه[٢]، وتعقب عن الخبر إذا شك فيه وعاد للسؤال عنه[٣]، و(تعقب) من أمره: ندم[٤]، ويقال: (تعقبت) الخبر إذا سألته غير من كنت سألته أول مرة[٥]، ويقال أتى فلان إلى خيرا فعقب بخير منه[٦].

وفي المعجم الوسيط: (تعقب) فلان بخير: أتى به مرة بعد أخرى[٧]، ومن أمره: ندم[٨]، وفلانا تتبعه[٩]، يقال: تعقب عورة فلان أو عثرته[١٠]، وفلانا أخذه بذنب كان منه[١١].

نستنتج مما سبق أن (التَّعَقُّب) هو الرجوع، والنظر، والتدبر، والعاقبة، وأخذ الإنسان بذنبه، ولكن المعنى الذي ينطبق على معنى (التَّعَقُّب) هو تتبع الأمر، وتعقب العورة أو العثرة عند فلان.

وعليه فإن تعقبات التبريزي للكوفيين إنما هو نوع من أنواع التتبع لآرائهم النحوية من خلال النظر لأدلتهم واختياراتهم أو ترجيحاتهم والتبين من مدى صحتها من عدمه والرد عليها وهذا هو عماد فكرة البحث.

---

(١) تاج العروس ٣/٤١٠ (عقب).
(٢)تاج العروس ٣/٤١٠ (عقب).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.
(٧) المعجم الوسيط ٢/٦١٣ مادة (عقب).
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.

المبحث الثاني: تعقبات الخطيب التبريزي في الميزان

وذلك من خلال:

أولا: تعقبات الخطيب التبريزي ما بين الموضوعية والعصبية.

ثانيا: الأصول النحوية في تعقبات الخطيب التبريزي للكوفيين.

ثالثا: الأحكام النحوية في تعقبات الخطيب التبريزي للكوفيين في مجال النقد.

لم يسر الخطيب التبريزي في تعقباته للكوفيين على نسق واحد بل اختلفت تعقباته مابين تعقب للمذهب الكوفي أو تعقبات لعلمائه وأعلامه كالفراء والزيادي وابن كيسان وغيرهم أو تعقبات للأدلة والعلل التي اعتمدوا عليها في آرائهم واختياراتهم النحوية.

وعلى ذلك فنجد أن الكوفيين في عين الخطيب التبريزي غالبا ما يكونون في موضع الاتهام والطعن، وقد اتضح بذلك عصبية التبريزي للمذهب البصري كما تحدثت بذلك اختياراته واعتراضاته وترجيحاته النحويه في ثنايا هذا البحث[١].

ويؤكد تعصبه للمذهب البصري ذكره للعلماء الذين غالبا ما يستشهد بأقوالهم والذين هم أعلام وأقطاب المذهب البصري كالخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم[٢].

أولا: تعقبات الخطيب التبريزي ما بين الموضوعية والعصبية:

تنوعت تعقبات التبريزي في هذا البحث ما بين تعقبات موضوعية تستحق البحث والنظر والدراسة، وتعقبات هي في حقيقتها خلاف جدلي لا يثمر

---

١) ينظر مسائل: أصل المشتقات ، حقيقة حروف التثنية والجمع ، (حاشا) بين الحرفية والفعلية ، الخلاف في أفعل التعجبية بعد (ما) ، الخلاف فى حقيقة (كلا و كلتا) من هذا البحث.

٢) ينظر مسائل: حقيقة حروف التثنية والجمع، (مهما) بين البساطة والتركيب ، حكم صفة (أي) فى النداء ، (أيمن) وحقيقتها.

في مجال البحث، ولا فائدة من ورائه، فثمرة البحث والدراسة فيها تكاد تكون منعدمة، فمن أبرز التعقبات التي استدعت النظر والبحث ؛ مسألة:(عمل الوصف دون اعتماد[١]، ومسألة:(حاشا) بين الحرفية والفعلية[٢]، ومسألة: حقيقة (كلا) و(كلتا)[٣]، ومسألة: معنى (الميم) في (اللهم)[٤]، ومسألة: حقيقة حروف التثنية والجمع[٥]، ومسألة: الخلاف في حقيقة (أفعل) التعجبية بعد (ما) التعجبية[٦]، ومسألة: صفة (أي) في النداء[٧]، ومسألة: (أيمن) وحقيقته[٨]).

ونبرهن على ذلك بنموذج من نصوص التبريزي: قوله في علة بناء الفعل الماضي على الفتح: " وقال الفراء: إنما بنى على الفتح ؛ لأن أول ما يلى الواحد التثنية، و التثنية مفتوحة، فوجب أن يكون الواحد محمولا عليها.
وهذا فاسد ؛ لأن الواحد الأصل والتثنية فرع عليه، ولا يحمل الأصل على الفرع. و يجوز أن يكون بنى على الفتح ؛ لأن الفتح أخف من الضمة و الكسرة.

١) ينظر: صـ ٢١ من هذا البحث.
٢) ينظر: صـ ٢٥ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٨٠ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٥٤ من هذا البحث.
٥) ينظر: صـ ٥٨ من هذا البحث.
٦) ينظر: صـ ٨٥ من هذا البحث.
٧) ينظر: صـ ٧٠ من هذا البحث.
٨) ينظر: صـ ٤٠ من هذا البحث.

وحركته تشبه حركة الإعراب من وجهين ؛ لأن هاء السكت التى تدخل المبنيات لا تدخله، لا تقول: (ضربه) و أنت تريد السكت، كما تقول: كيفه، و لمه ؟، وإنما لم تقله لئلا يلتبس بالمفعول"[١].

ومن المواضع التي تعقب فيها التبريزي الكوفيين إلا أنها لم تكن على مستوى النمط الأول: مسألة: (أصل المشتقات[٢]، ومسألة: الجر بـ(حتى)[٣]، ومسألة:

(مهما) بين البساطة والتركيب[٤]).

فمن النماذج التي تبرهن على ذلك قوله في مسألة: مهما بين البساطة والتركيب قال الخطيب التبريزي: " واختلفوا في (مهما)، فقال الخليل: أصلها (ما) وزيدت عليها (ما) كما تزاد على أين ومتى، فصارت (ما ما) فكرهوا اجتماع اللفظين، فأبدلوا من الألف هاء، والأولى اسم والثانية حرف.

وقال الأخفش: أصلها: زجر، كما تقول: صه، وجيء بـ(ما) للجزاء، فالثانية اسم.

وقال الكوفيون: مهما كلها حرف واحد مثل حتى[٥] ".

فنص على المذهب الكوفي ولم يعلق ولم يصرح باختياره فضلا عن أن ثمرة الخلاف تكاد تكون منعدمة.

---

١) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢٨٦.
٢) ينظر: صـ ٧٥ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٣٠ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٣٦ من هذا البحث.
٥) شرح اللمع في النحو ص ٣١١ ، وصـ٣٦ من هذا البحث.

ثانيا: الأصول النحوية في تعقبات الخطيب التبريزي للكوفيين:

لا ينبغي لباحث لغوي ـ وخاصة النحوي ـ أن يغفل الأصول النحوية ؛ فهي الركيزة الأساسية لأي عمل لغوي وعليها تكون دعائمه، وعلى أساسها يكون الميزان سواء أكان للخلافات النحوية أم الاختيارات أم التعقبات.

وعليه فإن تعقبات الخطيب التبريزي للكوفيين توضع تحت ميزان الأصول النحوية من سماع وقياس وعلة.

والمتأمل في تعقبات الخطيب التبريزي بأنواعها ؛ سواء أكانت تعقبات للمذهب أم لأعلامه أم للأدلة فنجد أنه قد اعتمد على الأصول النحوية ـ من سماع، وقياس، وعلة ـ في الغالب الأعم ففي مسائل: حقيقة الألف من (هذان)([1])، حقيقة (كلا) و(كلتا)([2])، (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء([3])، (حاشا) بين الحرفية والفعلية([4])، معنى (الميم) في (اللهم)([5]) اعتمد في هذه المسائل على السماع والعلة معا.

وفي مسائل: عمل الوصف دون اعتماد([6])، و(أيمن) وحقيقتها([7])، حكم صفة (أي) في النداء([8]) اعتمد التبريزي على القياس والعلة معا.

---

١) ينظر: صـ ٤٩ من هذا البحث.
٢) ينظر: صـ ٨٠ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٩١ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٢٥ من هذا البحث.
٥) ينظر: صـ ٥٤ من هذا البحث.
٦) ينظر: صـ ٢١ من هذا البحث.
٧) ينظر: صـ ٤٠ من هذا البحث.
٨) ينظر: صـ ٧٠ من هذا البحث.

وفي مسائل: إبدال النكرة من المعرفة([1])، الجر بـ(حتى)([2]) ؛ اعتمد السماع فقط.

وفي مسائل: علة بناء الفعل الماضي على الفتح([3])، حقيقة حروف التثنية والجمع([4])، أصل المشتقات([5])، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف([6])، الخلاف في (أفعل) التعجب بعد (ما)([7]) فقد اعتمد التبريزي العلة كأساس في تعقباته.

والمتأمل لهذا الحصر يجد أن التبريزي من المولعين بالعلة النحوية فهي عنده أصل في الحكم والاختيار والاعتراض وهي السبيل للتعقبات بل هي المفتاح لكل تعقب ؛ وذلك ؛ لأنها الفكر العقلي للقضايا وعلى حسب عمق الفكر والفهم يكون الحكم بالقبول والرفض.

ثالثا: الأحكام النحوية في تعقبات الخطيب التبريزي للكوفيين في مجال النقد:

الأحكام النحوية التي ساغها التبريزي على الكوفيين لم تأخذ نمطا واحدا في التعقب والتحليل، فأحيانا يقوم بالتعريض لا بالتصريح ولا ينص على

---

١) ينظر: صـ ٣٢ من هذا البحث.
٢) ينظر: صـ ٣٠ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٤٦ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٥٨ من هذا البحث.
٥) ينظر: صـ ٧٥ من هذا البحث.
٦) ينظر: صـ ٦٤ من هذا البحث.
٧) ينظر: صـ ٨٥ من هذا البحث.

الاعتراض أو الرفض وقد جاء هذا واضحا في مسائل: الجر بـ(حتى)([1])، إبدال النكرة من المعرفة([2])، (مهما) بين البساطة والتركيب([3])، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف([4]).

وهناك نمط الاعتراض والتعقب الصريح كما هو واضح في مسائل: عمل الوصف معتمدا([5])، حقيقة (كلا) و(كلتا)([6])، معنى (الميم) في (اللهم)([7])، حقيقة الألف من (هذان)([8]).

وهناك نمط التعقب للأدلة وتفنيدها والحكم عليها بالفساد والبطلان أحيانا كما في مسائل: علة بناء الفعل الماضي على الفتح([9])، أصل المشتقات([10])، الخلاف في (أفعل) التعجبية بعد (ما)([11]).

وفي مواضع أخرى يناقش التبريزي الآراء المتعددة في المسألة الواحدة بغض النظر عن من يناقشهم بصري المذهب أو كوفي فيرد على الأدلة ويوجهها ويعلل

---

١) ينظر: صـ ٣٠ من هذا البحث.
٢) ينظر: صـ ٣٢ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٣٦ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٦٤ من هذا البحث.
٥) ينظر: صـ ٢١ من هذا البحث.
٦) ينظر: صـ ٨٠ من هذا البحث.
٧) ينظر: صـ ٥٤ من هذا البحث.
٨) ينظر: صـ ٤٩ من هذا البحث.
٩) ينظر: صـ ٤٦ من هذا البحث.
١٠) ينظر: صـ ٧٥ من هذا البحث.
١١) ينظر: صـ ٨٥ من هذا البحث.

فيما يختار ومن أمثلة ذلك مسائل: حقيقة حروف التثنية والجمع([1])، (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء([2])، الخلاف في (أفعل) بعد (ما) التعجبية([3])، حكم صفة (أي) في النداء([4])، وحقيقة (أيمن)([5]).

١) ينظر: صـ ٥٨ من هذا البحث.
٢) ينظر: صـ ٩١ من هذا البحث.
٣) ينظر: صـ ٨٥ من هذا البحث.
٤) ينظر: صـ ٧٠ من هذا البحث.
٥) ينظر: صـ ٤٠ من هذا البحث.

الفصل الثاني

تعقبات التبريزي لآراء المذهب الكوفي النحوية.

وفيه ست مسائل:

المسالة الأولى: عمل الوصف دون اعتماد*

قال الخطيب التبريزي: "ولا يبتدأ إلا باسم معرفة ؛ لأنك إذا أخبرت عن معرفة ذهبت النفس إلى معرفة خبره، فإن قلت: (رجل قائم) لم يستقم ؛ لأنه لا تخلو الدنيا من رجل قائم، ولا فائدة فيه.

فإن قلت: (قائم زيد) فهو عند البصريين: (زيد) مبتدأ، و (قائم) خبره، فقدم عليه اتساعا.

والكوفيون يرفعون زيد بقائم، كأنهم قالوا: (يقوم زيد)، وهذا غير صحيح ؛ لأن اسم الفاعل لضعفه عن الفعل لا يعمل أو يعتمد على كلام قبله، نحو أن يكون خبرا لمبتدإ، نحو (زيد قائم أبوه)، فأبوه يرتفع بقائم ارتفاع الفاعل بفعله لما اعتمد على المبتدإ قبلهن أو يكون صله لموصول، نحو قولك: قام الذى قام غلامه، أو صفه لموصوف، كقولك: مررت برجل قائم صاحبه، أو حال لذى حال كقولك: جاءنى زيد ضاحك غلامه، أو يعتمد على (ما النافية) كقولك: ماقائم أبوك، أو على همزة الاستفهام، أقائم صاحبك ؟ و (هل) تجرى مجرى همزة الاستفهام.

فإن قلت: أقائم زيد ؟ فقوله: (أقائم) مرفوع بالابتداء، و (زيد) فاعل، و قد سد (زيد) مسد خبر المبتدا [١].

التعقب والتعقيب:

ذكر **الخطيب التبريزي** حقيقة الوصف الذي يعمل عمل فعله، ثم تعقب **الكوفيين فيما ذهبوا إليه، واعترض عليهم**، معللا لما قال، وقد اختار **الخطيب التبريزي** القول بشرط العمل ؛ وهو الاعتماد.

وقد اختلف النحويون حول عمل الوصف عمل فعله على النحو التالي:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أنه يشترط لعمل الوصف عمل فعله أن يتقدمه نفي، أو استفهام بأي أداة كانت، وكذا لأي وصف كان.
وقد تبعهم في ذلك الزمخشري[٢]، والخطيب التبريزي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، والمرادي[٦]، وأبو حيان[٧].

وقد استدلوا على ذلك بالسماع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا ★ إنْ يظْعَنُوا فَعجيبٌ عيشُ من قَطنَا[١]

---

١) شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، ط الأولى ١٩٩١ ص٨٩ ، ٩٠.
٢) ينظر: الكشاف ١ / ٤٠٣.
٣) ينظر: شرح اللمع في النحو ص٨٩ ، ٩٠.
٤) ينظر: شرح المفصل ٣ / ١١٧
٥) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢٦٣
٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠
٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٢ ، ١٠٨٣

وقول الآخر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ★ إذا لَمْ تَكُوْنَا لِي عَلى منْ أقَاطِعُ[٢]

وقول الآخر:

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فاطَّرِحِ اللَّهْ ★ وَلا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٣]

فالناظر في هذه الأبيات يجد أن الوصف (قاطن، ووافٍ، ولاهٍ) قد اعتمد على نفي أو شبهه، لذا فقد رفع فاعلا سد مسد الخبر (قوم، أنتما، عداك) ؛ وعلى ذلك فتقدُّم النفي أو شبهه على الوصف شرط لعمل الوصف عملَ فعله[٤].

---

١) البيت من بحر البسيط ، لم أحصل له على نسبة، بشرح التصريح ١٥٧/١، وجواهر الأدب ص ٢٩٥، وشرح شذور الذهب صـ ٢٣٣ وأوضح المسالك١٧٢/١، شرح التسهيل لابن مالك٢٦٩/١، شفاء العليل ٢٧٤/١.

الشاهد: قوله(أقاطن قوم سلمي)؛ حيث أتي الوصف وهو قاطن معتمداً على الاستفهام وهو بذلك اكتفي بالفاعل الذي هو قوله قوم سلمي عن خبر المبتدأ.

٢) البيت من الطويل ، مجهول القائل، بشرح التسهيل ٢٦٩/١، ومغني اللبيب ٦٣٩/٢،وشفاءالعليل٢٧٤/١، وحاشية الصبان ٣٠٥/١، وشرح التصريح ١٥٧/١، وأوضح المسالك ١٧٠/١، وتخليص الشواهد ١٨١.

الشاهد: قوله (ما واف بعهدي أنتما) للنحاة في هذه العبارة شاهدان، الأول: أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد خبره. والوصف هنا قوله (واف)؛ فإنه اسم فاعل من وفي و وفاعله أنتما وقد وقع هذا الوصف بعد ما النافية والثاني أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر، يجوز أن يضع كل واحد منهما فاعل مغنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ، وقد منعه جماعة من النحاة.

٣) البيت من بحر الخفيف ، لم أحصل له على نسبة، مذكور في مغني اللبيب ٦٧٦/٢، وشفاء العليل ٢٧٤/١، والتزييل والتكميل ٣٧/٢، وتذكرة النحاة ٣٦٦.

الشاهد: قوله (غير لاه عداك) ؛ حيث استغنى بفاعل (لاه) عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي فكأنه (ما).

٤) حاشية الصبان على الأشموني ١٩٠/١، ١٩١

القول الثاني: ذهب الأخفش، والكوفيون[١] إلى أن الوصف يعمل عمل فعله سواء اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد، فتقول: (قائم زيد)، فيكون (قائم) مبتدأ، و(زيد) مرفوعًا بفعله، وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل.

وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا ✱ مَقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ[٢]

وقول زهير الضبي:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمْ ✱ إذا الدَّاعي المثوّبُ قال: يالا[٣]

---

١) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش١١٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٣. ٢٦٦، وتعليق الفرائد للدماميني ١٩/٣ ، ٢٠ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣ ، ١٠٨٣، وهمع الهوامع ٥/٢ ، ٦ ، ٧.

٢) البيت من الطويل ، مجهول القائل، وقيل نسب إلي رجل طائي، بشرح التسهيل٢٧٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢/٢، وهمع الهوامع ٧/٢، وأوضح المسالك ١٧٣/١، وشرح ابن عقيل١٩٥/١.

الشاهد فيه: قوله (خبير بنو لهب) ؛ حيث استغني بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش، ومن سمي لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف. ويري البصريون عدا الأخفش أن قوله (خبير) خبر مقدم، وقوله (بنو) مبتدأ مؤخر وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة.

٣) البيت: من بحر الوافر، خزانة الأدب ٦/٢، وشرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، وشرح التسهيل٢٧٣/١، ومغني اللبيب ٢١٩/١، وهمع الهوامع ١٨١/١. وقد روي بـ(البأس) بدلاً من (الناس).

والشاهد: قوله: (فخير نحن)، وفيه شاهدان ، الأول: كون نحن فاعلاً سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف وهو خير نفي ولا استفهام، وزعم قوم: أنه لا شاهد في هذا البيت ؛ لأن قوله (خير) خبر لمبتدأ محذوف تقدره هو. وأما الشاهد الثاني: فإن(نحن) الذي وقع فاعلا أغني عن الخبر وهو ضمير منفصل وهذا دليل على جواز كون فاعل الوصف المغني عن

فقالوا: إن (خبير) على وزن فعيل بمعنى العالم به مبتدأ، وبنو: فاعل (خبير) سد مسد الخبر، وعمل بدون اعتماد، وقد جوزه ابن مالك فقال:"وقد يجوز نحو فَائِزٌ أُوْلوُ الرَّشَدْ) لكنه عنده على قلته"(١).

وقد تعقب الخطيب التبريزي قول الكوفيين فيما ذهبوا إليه ؛ حيث قال: " والكوفيون يرفعون زيد بقائم، كأنهم قالوا: (يقوم زيد)، وهذا غير صحيح ؛ لأن اسم الفاعل بضعفه عن الفعل لايعمل أو يعتمد على كلام قبله، نحو أن يكون خبرا لمبتدإ، نحو (زيد قائم أبوه)، فأبوه يرتفع بقائم ارتفاع الفاعل بفعله لما اعتمد على المبتدإ قبلهن أو يكون صله لموصول، نحو قولك: (قام الذى قام غلامه)، أو صفه لموصوف، كقولك: (مررت برجل قائم صاحبه)، أو حال لذى حال كقولك: (جاءنى زيد ضاحك غلامه)، أو يعتمد على (ما النافية) كقولك: (ماقائم أبوك)، أو على همزة الاستفهام: (أقائم صاحبك ؟) و (هل) تجرى مجرى همزة الاستفهام.

فإن قلت: (أقائم زيد ؟) فقوله: (أقائم) مرفوع بالابتداء، و (زيد) فاعل، وقد سد (زيد) مسد خبر المبتدا (٢).

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بما يلي:

الخبر ضمير منفصل، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله (نحن) مبتدأ مؤخر ويكون(خير) خبر مقدم ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين (خير) وما يتعلق به وهو قوله عند الناس.

١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي١/٢٧٠ ، وشرح الأشموني ١/٣٩.

٢) شرح اللمع في النحو ص٨٩ ،٩٠.

أولا: قالوا إن اسم الفاعل فرع في العمل على الفعل، والفرع لا يقوم بعمل الأصل إلا بما يقوّيه، ولا يقوى جانب الفاعلية في الوصف إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام"[١].

ثانيا: إن اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلاثة أمور هي:

أ – كون الفرع لن يرقى لمستوى الأصل.

ب– إن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، برز ضميره، نحو قولك: (زيد هند ضاربها هو)، فزيد: مبتدأ، وهند: مبتدأ ثان، وضاربها: خبر هند، والفعل لزيد، فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع، فتقول: (الزيدان الهندان ضاربهما هما)، والفعل إذا تقدم وحد، ولو كان فعلا لم يبرز الضمير، وكنت تقول: (زيد هند يضربها) ؛ فيكون في يضربها ضمير مستكن مرفوع و(ها) المفعول ؛ لأن الأفعال أصل في اتصال الضمير بها.

جـ– إن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، والفعل لقوته يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا [٢].

الباحث والتعقب:

تعقب **الخطيب التبريزي لما** قاله الكوفيون مقبول، وذلك استنادا للنص القرآني فقد قال تعالى في محكم التنزيل ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٣]

وعليه فالرأي ما قاله البصريون ومن تبعهم ؛ لأن الفرع وإن أدى مؤدى الأصل إلا أنه لا يحل محله في كل أمر، فللعامل خاصية لا يرتقي إليها ما

١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥.
٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ /١١٨ ، ١١٩.
٣) سورة مريم من الآية ٤٦.

يحمل عليه، وحتى يقوى لمستوى العامل فلا بد من أن يغذى بنفي أو شبهه، فضلا عما أيَّدَ ذلك من السماع، والقياس، وكثرة الشواهد.

المسألة الثانية: (حاشا) بين الحرفية والفعلية*

قال الخطيب التبريزي: وأما (حاشا) فهى عند سيبويه حرف، ودليله أنها تعلق الفعل كما تعلقه حروف الجر، إذا قلت: قمت إلى زيد، وغيره يجعلها فعلا، وحجته أن العرب قالت:

..... **و ما أحاشى من الأقوام**.....

فجعلوا لها مستقبلا، وأنهم حذفوا منها، والحذف يكون في الأفعال، وأنهم أولوها حرف الجر في قوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭽ[١].

فأما قولهم: (أحاشى) فليس فيه دليل ؛ لأنه ليس هذا مستقبلا لـ(حاشا)، و إنما هو كقولك: حوقل الرجل، إذ قال: لاحول ولا قوة، وأما حذفهم فقد حذف من الحروف، يقال رب رجل، و رب، بتخفيف الباء و تشديدها [٢].

التعقب والتعقيب:

اختار التبريزي القول بحرفية (حاشا)، وتتبع أدلة الكوفيين القائلين بفعليتها إلا أن التبريزي لم ينص بالكوفيين في سرده للمسألة لكن المعلوم لدى النحويين أن هذا للكوفيين، وهذا من باب التعريض للمذهب الكوفي، وقد فند التبريزي أدلتهم ورد عليها، وللعلماء فيها عدة أقوال:

الأول: القول بالحرفية ؛ وهو للبصريين[٣].

---

١) سوره يوسف من الاية ٣١ ، ٥١

٢) شرح اللمع في النحو ص١٧٨ ،١٧٩.

٣) ينظر: الإنصاف ٢٧٨/١ ، وأسرار العربية ص١١٨، واللباب ٣٠٩/١ ، وهمع الهوامع ٢٨٥/٣.

قال سيبويه[١]:" وأما (حاشى) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء "[٢].

فعلى ذلك إذا قلت: (جاءنى الطلاب حاشا محمدٍ) فيكون (حاشا) حرف جر، وهو الذى يوصل الفعل إلى (محمد).

قال سيبويه: " ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً "[٣].

وقد احتج سيبويه ومن تبعه بالسماع والقياس:

أولاً: السماع: قول الشاعر:

حَاشَا أَبَي ثَوْبَان إنَّ أبا * ثَوْبَانَ لَيس ببُكْمَة فَدْم

عمرو بن عبد الله إن به * ضناً على الملحاة والشتم

فقوله: (حاشا أبى)، (حاشا) حرف جر يفيد الاستثناء وعمل الجر فى الاسم بعده وذلك ؛ لأنه ليس باسم باتفاق العلماء ولو كان فعلاً لما عمل الجر فى الاسم فتعين أن يكون حرف جر.

ثانياً: القياس: كان قياس أصحاب هذه المذاهب من وجوه:

الأول: أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه ما كما تدخل على الأفعال، فيقال: ماحاشا زيد كما يقال: ما خلا زيدا فلما لم يقل دل على أنه ليس بفعل، فوجب أن يكون حرفاً[٤].

---

١) ينظر: الأنتصار لسيبويه على المبرد صـ١٧٠ ، وثمار الصناعة صـ٣٧١ ، وشرح اللمع لابن مباشر صـ٨٣، وأسرار العربية صـ١١٨؛ والمقدمة الجزولية صـ١٢٢ ، وكشف المشكل صـ٣٠٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٨ ، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلى ٢٤٩/١،وتوضيح المقاصد ١١٨/٢، ومغنى اللبيب١١١/١، والتصريح ٥٩٢/٢، وهمع الهوامع ٢٨٥/٣.

٢) الكتاب ٣٤٩/٢.

٣) الكتاب ٣٤٩/٢.

٤) أسرار العربية صـ١١٨ ، وينظر: المسائل المنثورة صـ٦٧ ، الأنصاف ٢٨٠/١ ، التبيين صـ٤١١.

الثانى: دخولها على ياء المتكلم، فتقول: (حاشاى)، دون تقدم نون وقاية فلا تقول حاشانى، ولو كان فعلاً لقلته كما تقول: (رامانى وعاطانى)[١]، وقال الشاعر:

فى فِتيةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلهَهُم * حاشاىَ إنَّى مُسْلِمٌ معذُورُ[٢]

فقوله: (حاشاى) دخلت ياء المتكلم على (حاشاى) ولم يلحق به نون الوقاية فلم يقل حاشانى، ولو كانت فعلاً لقالها كما قال عدانى فى قوله:

تُمَلُّ النَّدامى ماعَدانى فإنَّنى * بكُلِّ الذّى يَهَوى نَدِيمَى مُولَعُ[٣]

فلما قال عدانى دل على أن عدانى فعل بدليل لحوق نون الوقايه به لما لحق به ياء المتكلم.

الثالث: عدم إمالتها إذ لو كانت فعلاً لأميلت[٤].

وقد ذهب إلى هذا المذهب كثير من العلماء منهم الفارسى[٥]، والأنبارى[٦]،

---

١) التبيين صـ٤١١ ، جواهر الأدب صـ٥٢٥.

٢) البيت من الكامل ؛ قيل: للنابغة الزبيانى وليس فى ديوانه. وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب صـ٥٢٥ ؛ شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلى ٦٣٥/٢،٢٤٩/١ ، وهمع الهوامع ٢٨٤/٣ ، والجنى الدانى صـ٥٦٦.

الشاهد فيه: حاشى حيث دخلت ياء المتكلم على حاشا ولم يلحق بها نون الوقاية فدل على أن حاشا حرف وليس بفعل إذ لو كان فعلاً لدخل عليها نون الوقايه.

٣) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٤٨/٢ ؛ والجنى الدانى صـ٥٦٦ ؛ وحاشية الصبان ٢٤٢/٢؛ وشذور الذهب صـ٣٤٢،١٢٣ ؛ والدرر اللوامع ١٨٠/٣ ؛ والتصريح ٣٦٤/١.

اللغة: تمل:من الملل وهو السأم. الندامى: جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشرب. مولع مغرى.

الشاهد فيه: ماعدانى حيث استعملت عدا فعل بدليل دخول ماعليها ولحوقها بنون الوقاية.

٤) جواهر الأدب صـ٥٢٥.

٥) قال الفارسى:" والحروف قد وقعت فى الاستثناء نحو خلا وحاشا ولا وجه لهذه الكلم إلا أن تكون حروف جر " شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٥/١.

٦) ينظر: الإنصاف ٢٨٠/١ ، أسرار العربية صـ١١٨.

والعكبرى[١]، والجزولى[٢]، وابن يعيش[٣]، ابن جمعة الموصلى[٤]، أبو حيان[٥].

الثانى: القول بالفعلية ؛ وهو مذهب الكوفيين[٦]، ونسب للكسائي[٧]، والمازني[٨]، والمبرد[٩]، أن (حاشا) فعل والاسم بعده منصوب وفيه معنى الاستثناء، فإذا قلت: (جاء القوم حاشا زيدا)، فـ(حاشى) فعل ماض بمعنى (أستثنى)، وزيدا مفعول به وفاعلها ضمير وفيه خلاف سأذكره بعد ذكر باقى المذاهب.

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأدلة وهى:

أولاً: أنه يتصرف تصرف الأفعال فتقول: (حاشيت أحاشى) ؛ كما تقول: (راميت أرامى)[١٠].

---

١) ينظر: اللباب ١١٠/١ ، التبيين صـ٤١٣.

٢) ينظر: المقدمة الجزولية صـ١٢٢.

٣) ينظر: شرح المفصل ٨ /٤٨.

٤) ينظر: شرح الكافيه لابن جمعة:٢٥٠/١.

٥) ينظر: تفسير البحر المحيط:٣٠٠/٥.

٦) ينظر: الإنصاف ٢٧٨/١ ، أسرار العربية صـ١١٩ ؛ واللباب ٣٠٩/١ ، والتبيين صـ٤١٠ ، ورصف المبانى صـ١٨٠ ؛ والجنى الدانى صـ٥٥٩ ؛ وهمع الهوامع:٢٨٤/٣.

٧) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة ١ / ٢٤٩.

٨) ينظر: جواهر الأدب ص ٥٢٤.

٩) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٤٩٤.

١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٨. وينظر: المسائل المنثورة صـ٦٧ ، وثمار الصناعة صـ٣٧١ ؛ وأسرار العربية صـ١١٩ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، واللباب ٣٠٩/١ ؛ والتبيين صـ٤١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور:١٨١/١ ؛ شرح الكافية لابن جمعة الموصلى ٢٤٩/١.

قال الشاعر:

ولا أرَى فاعِلاً فى الناسِ يُشْبِهُهُ * ولا أُحاشِى مِن الأَقْوامِ مِنْ أَحدِ[١]

فقوله: أحاشى مضارع حاشى وتصرفه هذا ؛ دليل على أنه فعل إذ الحرف لا يتصرف.

ثانياً: أن لام الجر يتعلق به فى قولهم حاشا لله وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف[٢].

ثالثاً: أنه دخله التخفيف بالحذف يقال: حاشى لله، وحشا الله[٣].

رابعاً: ثبوت النصب بها: حكى أبو عمرو الشيباني[٤]، وأبو زيد[٥]، والفراء والأخفش، والزجاج، والمازني: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع[٦] بنصب الشيطان.

---

١) البيت من البسيط للنابغة وهو في الديوان ص ٢٠، العلل ص ٢٤٧، أسرار العربية ص ٢٠٨، ثمار الصناعة ص ٣٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٠، البديع جـ ١ م ١ / ٢٢٣، الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١١. ويروى " وما أحاشي ". والشاهد: موضح عاليه.

٢) أسرار العربية صـ١١٩ ؛ الإنصاف:١/٢٨٠.

٣) التبيين صـ٤١٣ ؛ اللباب:١/٤١٠.

٤) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع ألف: الجيم والنواد وغيرها. ت: سنة ٢٠٥ هـ على خلاف. ينظر: معجم المؤلفين ٢ / ٢٣٨.

٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، كان إماماً نحوياً، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، من مصنفاته: النوادر، المصادر ، توفى: سنة ٢١٥، انظر: البغية ١ / ٥٨٢، ٥٨٣.

٦) ينظر: تلك الرواية في المحتسب ١ / ٤٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٠، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٧، والبديع ١ / ٢٢٣، ورصف المباني ١٧٩، والاستغناء ص ٣٥.

كما روى البيت السابق " حاشا أبو ثوبان... بالنصب "، رواه الكسائي[١].

وهذا المذهب اختيار الكسائى[٢]، والأخفش[٣]، والمازنى[٤].

وهو منسوب للمبرد[٥].

القول الثالث: للفراء[٦] ؛ وهو أن (حاشى) فعل لا فاعل له.

فإذا قلت: (حاشى زيدا)، فـ(حاشى) ؛ فعل ماض بمعنى أستثنى وزيدا مفعول به للفعل حاشى وليس له فاعل والأصل فيه حاشا لزيد فالجر فى الفعل بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال[٧].

تعقب الخطيب التبريزي لأدلة الكوفيين:

أولاً: قولهم بأنها فعل: فالجواب عن دليلهم الأول وهو أنها تتصرف تصرف الأفعال فتقول (حاشيت) كما تقول (راميت).

---

١) وهو بتلك الرواية في المفضليات ص ٣٦٧، وينظر: توجيه اللمع ٢٢٦، وشرح الأشموني٢ / ٢٤٤.

٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعه الموصلى:٦٤٣،٢٤٩/١.

٣) ينظر: شرح الرضى ١٥٣/٢ ؛ والنكت الحسان فى شرح غاية الإحسان صـ١٠٤ ؛ والتصريح ٥٩٢/٢.

٤) ينظر: شرح الرضى ١٥٤/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للموصلى ٦٤٣،٢٤٩/١ ؛ والتصريح:٥٩٥/٢.

٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٨٥/١ ، وكشف المشكل صـ٣٥٣ ، وثمار الصناعة صـ٣٧١ ، والجنى الدانى صـ٥٥٩. وما وجدته فى كتاب المقتضب يقول المبرد فيه هو الجر بها إذا وجد الاسم مجروراً وتكون على ذلك حرف جر، والنصب بها إذا كان الاسم بعدها منصوباً وتكون حينئذ فعل قال:" وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشى وخلا وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا ولا يكون " المقتضب ٣٩١/٤.

٦) ينظر: شرح الرضى ١٥٤/٢ ، وشرح الكافيه لابن جمعة الموصلى ٢٥٠/٢ ، وجواهر الأدب صـ٥٢٦ ؛ ورصف المبانى صـ١٨٠ ، والجنى الدانى صـ٥٦٠ ، وتوضيح المقاصد ١١٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٨٤/٣.

٧) شرح الرضى ١٥٤/٢.

فقد رده التبريزي بقوله:" فأما قولهم: (أحاشى) فليس فيه دليل ؛ لأنه ليس هذا مستقبلا لحاشا، و إنما هو كقولك: حوقل الرجل، إذ قال: لاحول ولا قوة"([1]).

أما دليلهم الثانى وهو أن لام الجر تتعلق به فى قولهم حاشا لله وحرف الجر إنما
يتعلق بالفعل لا بالحرف ؛ **فالصحيح:** أن اللام زائدة لا تتصرف بشئ[2].
والجواب عن دليلهم الثالث وهو أنه دخله التخفيف بالحذف والحذف إنما هو من خصائص الأفعال والأسماء لا الحروف فالجواب أن الحذف دخل الحروف أيضاً كما
قيل في: "ربَّ": "ربَ"[3].
فقال التبريزي: " وأما حذفهم فقد حذف من الحروف، يقال: "رب رجل"، و "رب"، بتخفيف الباء و تشديدها" [4].

الباحث والتعقب:

وبعد هذا العرض فإن ما ذكره التبريزي من تعقبه للكوفيين مردود لورود استعمال (حاشا) بالوجهين النصب والجر، وعليه فالبحث يرى أن الصواب ما ذهب إليه

---

١) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، ط الأولى ١٩٩١ ص١٧٨,١٧٩

٢) انظر: الأنصاف:٢٨٣/١ ، اللباب:٣١٠/١ ؛ والتبيين صـ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨ ، وجواهر الأدب صـ٥٢٦ ، وشرح الكافية لابن جمعة ٢٥٠/١، ٦٣٥/٢.

٣) جواهر الأدب صـ٢٥٠ ؛ وانظر: أسرار العربية صـ١١٩ ، والإنصاف ٢٨٥/١ ، واللباب٣١٠/١ ، والتبيين صـ٤١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨ ، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلى:٢٥٠/١.

٤) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، ط الأولى ١٩٩١ ص١٧٨,١٧٩

المبرد ومن سار على دربهما من أن (حاشا) تكون حرفا إذا انجر ما بعدها ولم يأت معها ما يمنع حرفيتها، وتكون فعلاً إذا نُصِبَ الاسم بعدها والتحق بالاسم بعدها اللام وعلتى فى ذلك ورود الجر والنصب بها وعن رأى سيبويه فيحتمل أنه لم يسمع ذلك عن العرب، أما هؤلاء العلماء فقد نقلوا عن العرب اللغتين وهم عدول فى آرائهم ثقات فيما ينقلون، ونقلهم هذا حجة ومن سمع حجة على من لم يسمع.

المسالة الثالثة: الجر بـ(حتى)

قال الخطيب التبريزي: في باب (حتى)، وهى على أربعة أقسام[١]: قسم تكون فيه بمعنى (إلى) فتجر الاسم بعدها على معنى (إلى)، تقول: (قام القوم حتى زيد)، وقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[٢] هذا مذهب سيبويه.

ومن الكوفيين من يجر الاسم بعدها بـ(إلى) التى هى نائبة عنها، ومنهم من يجر بـ(حتى) على طريق الخلف لـ (إلى)، و يكون ما بعدها جزء مما قبلها "[٣].

التعقب والتعقيب:

اتفق النحاة على أن (حتى) من الحروف التي تعمل الجر، واختلفوا في عملها هل تجر بنفسها أو بإضمار (إلى) أو بما فيها من معنى (إلى)، وهذا ما أشار إليه التبريزي وقد تعقب الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

فقد اتفق النحويون على أن (حتى) تجر الاسم، ويكون معناها: منتهى ابتداء الغاية.

قال سيبويه: " وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية تقول: من كذا إلى كذا، وكذلك (حتى)...."[٤]

وقال المبرد: " اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) وذلك ؛ لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول: ضربت القوم حتى زيد، ودخلت البلاد حتى الكوفة، وأكلت السمكة حتى رأسها، أي لم أبق منها شيئا، فعملها الخفض، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق. "[٥]

وقال الفراء:- ".... أن يكون ما بعد (حتى) لم يصبه شيء مما أصاب مما قبل (حتى) فذلك خفض ولا يجوز غيره، كقولك: هو يصوم النهار حتى الليل، لا

---

(١) من الحروف الرباعية (حتى) وتنقسم إلى أربعة أقسام: الأولى:(حتى) الجارة.الثانية:(حتى) الناصبة للفعل المضارع بأن مضمرة بعدها.الثالثة: (حتى) الابتدائية.الرابعة: (حتى) العاطفة.

(٢) سورة القدر الآية ٥.

(٣) شرح اللمع في النحو ص١٩٨، ١٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٣١

(٥) المقتضب ٢/ ٣٧، وينظر: معاني القرآ ن للأخفش٩٣، ٩٤، التبصرة ١/ ٤١٩، شرح المفصل ٨/ ١٥، ١٦.

يكون الليل إلا خفضاً، وأكلت السمكة حتى رأسها، إذا لم يوكل الرأس لم يكن إلا خفضاً.." [١].

وعلى الرغم من اتفاقهم على أنها جارة، وأن معناها منتهى ابتداء الغاية، اختلفوا في عملها، هل تجر بنفسها أو بواسطة ؟ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول سيبويه وهو أن (حتى) تجر بنفسها ؛ لأنها حرف من حروف الجر الأصلية فتعمل الجر فيما وليها من الاسم، شأنها شأن (اللام) و (الكاف) و (من) وغيرها من سائر حروف الجر المختصة بهذا العمل فيما بعدها بنفسها. [٢]

وهذا ما نص عليه التبريزي ورجحه[٣].

القول الثاني: قول الكسائي وهو أن (حتى) نائبة عن (إلى) المضمرة، وأن المجرور بها إنما هو مجرور بـ(إلى) المضمرة بعد (حتى) لا بـ(حتى) نفسها، وقد تظهر (إلى) هذه بعدها فنقول: سرت حتى إلى المغرب[٤].

وقد رد أبو البركات الأنباري قول الكسائي[٥].

القول الثالث: قول الفراء وهو أن (حتى) من عوامل الأفعال مجراها مجرى (كي) و(أن) وليس عملها لازماً في الأفعال، ألا تراك تقول: سرت حتى أدخلها، ووقعت حتى وصلت إلى كذا فلا تعمل ها هنا شيئاً ثم لما نابت عن (إلى) خفضت الأسماء لنيابتها وقيامها مقام (إلى) [٦].

والقول الثاني والثالث هما ما قصده التبريزي في تعقباته للكوفيين بقوله: " ومن الكوفيين من يجر الاسم بعدها بـ(إلى) التى هى نائبة عنها، ومنهم من يجر بـ(حتى) على طريق الخلف لـ (إلى)، و يكون ما بعدها جزء مما قبلها "[٧].

وقد رد ابن يعيش أيضا ما قاله الفراء معللا بأن قوله يؤدي إلى إبطال معنى (حتى)[٨].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٣٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٩٦/١: ٩٧، والأصول لابن السراج ٤٢٤/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص١٩٨ ،١٩٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٠٠/٢، ٦٠١.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١٣٧/١، وشرح اللمع للواسطي صـ ٩٩

(٧) شرح اللمع في النحو ص١٩٨ ،١٩٩.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٥٤/٩

الباحث والتعقب:

وعلى ذلك فما قاله سيبويه واختاره التبريزي هو الصحيح ؛ لظهور الخفض بعدها، ولم تقم الدلالة على تقدير عامل غيرها فكانت هي العاملة ؛ فضلا عن إحلال (حتي) محل إلى في قراءة عبد الله بن مسعود في قوله تعالى:﴿ فَـَٔامَنُواْ فَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ﴾[١] "فمتعناهم حتى حين"[٢].

١) سورة الصافات آية ١٤٨.

٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢ ، والكشاف للزمخشري ٣٤٥/٣.

المسالة الرابعة: إبدال النكرة من المعرفة

قال الخطيب التبريزى:" والبدل يجوز فيه بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر، والمضمر والمظهر.

والكوفيون لا يجيزون بدل النكرة من المعرفة حتى توصف، قال الله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾ ﴾ (١) وعند البصريين جائز (٢).

التعقب والتعقيب:

يأتى البدل والمبدل منه فى اللغة من حيث التعريف والتنكير على أربع صور:(٣)

الصورة الأولى:أن يكون البدل والمبدل منه معرفتين وذلك كقولك تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴿٧﴾ ﴾ (٤)

الثانية:أن يكونا نكرتين وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ﴿٣٢﴾ ﴾(٥)

الثالثة:أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ (٦).

وليست الصور السابقة محل خلاف بين النحويين، بينما دار الخلاف بينهم فى الصورة الرابعة والتى يكون البدل فيها نكرة، والمبدل منه معرفة، كما جاء فى نص الخطيب التبريزي السابق، وإطلاق التبريزي القول بداية يرجح ميله لمذهب

---

(١)سورة العلق من الاية ١٥-١٦

(٢) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢١٧، ٢١٨.

(٣) ينظر: أنموذج الزمخشرى ٣٧٤/١، المقرب لابن عصفور ٢٤٤/١، ٢٤٢، الملخص لابن أبى الربيع ٥٦٣.

(٤) آية (٦، ٧) من سورة الفاتحة.

(٥) آية (٣١، ٣٢) من سورة النبأ.

(٦) سورة: الشورى من الآيتين (٥٢، ٥٣).

البصريين ثم يتعقب ما ذهب إليه الكوفيون من تقييد بدل النكرة من المعرفة بشرط الوصف.

وقد انحصر خلافهم فيها حول البدل النكرة. أيلزم وصفه عند إبداله من المعرفة وكونه من لفظ المبدل منه، أم أنه لا يلزم ذلك فيه، بل يجوز إبداله مطلقا بلا قيد ولا شرط. وإليك التفصيل والتعقيب في هذا الخلاف:

القول الأول: ذهب الكوفيون ومن شايعهم من النحويين إلى أنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت النكرة موصوفة(١).

وزاد البغداديون أن تكون من لفظ الأول، وذلك ؛ لأنه لم يجئ شيء من إبدال النكرة من المعرفة إلا كذلك(٢) كقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾ ﴾(٣)

وقول الشاعر:

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ✱ ورجل رمى فيها الزمان فشلت(٤)

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، شرح ألفية ابن معطى ٨٠٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣، شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٥٨١/٢، ٥٨٢، ارتشاف الضرب لأبى حيان ٦١٩/٢، المساعد لابن عقيل ٤٢٨/٢، ٤٢٩.

(٢) هذا الشرط نسبة ابن مالك للكوفيين ينظر شرح التسهيل ٣٣١/٣، عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢، ٥٨٢ ويرى أبو حيان: أن ما نقله ابن مالك منسوبا للكوفيين على خلاف النقل ينظر: ارتشاف الضرب ٦١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، ٢٨٧، روح المعانى للآلوسى ١٨٧/٣، حاشية يس على الفاكهى ٢٥/٢، المساعد ٤٢٨/٢.

(٣) سورة العلق من الاية ١٥-١٦.

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة ينظر الديوان ص١٧٨ ط دار الجبل، الكتاب ٤٣٣/١، الخزانة ٢١١/٥، وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٩٢/١، المقتضب ٢٩٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣ ومعنى اللبيب ٥٤٤/٢.

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن النكرة لا تفيد فى البدل إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بمحمد رجل) ؛ لم يكن مفيدا إذ معلوم أن محمداً رجل، فإذا وصفته أفاد[١].

وبأن البدل للإيضاح والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه، فلا تحصل فائدة بدون الصفة[٢].

وقد أيد هذا المذهب واختاره جماعة من النحاة منهم: السهيلى[٣]، وعبد القاهر الجرجانى[٤]، الزمخشرى[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن أبى الربيع[٧]، والعكبرى[٨] وابن خروف[٩].

القول الثاني: ذهب البصريون، ومن تبعهم إلى أنه لا يشترط فى بدل النكرة من المعرفة سوى حصول الفائدة من البدل.

وأما كونها من لفظ الأول – كما اشترطه البغداديون – أو موصوفة – كما اشترطه الكوفيون فغير مشروط لدى البصريين ؛ فالمعول عليه عندهم هو الفائدة

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٥/٢، حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٥٠/٢.

(٣) ينظر: نتائج الفكر ص٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) لم أقف على رأيه فى المقتصد ولافى شرح الجمل ولا فى العوامل المائة.

(٥) ينظر:أنموذج الزمخشرى ٣٧٤/١ شرح ودراسة يسرية محمد إبراهيم حسن وينظر: المفصل ص١٢١ ، الكشاف ٢٣٤/٤، ٢٣٥ ط دار المعرفة – بيروت – لبنان.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٦٦٣/٢.

(٧) ينظر: الملخص فى ضبط قوانين العربية ص٥٦٣/١، ٥٦٤.

(٨) ينظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٢/١ وينظر ما من به الرحمن ص٥٨٦.

(٩) ينظر شرح الجمل ٣٤٦/١.

التى تحصل من وراء اجتماع البدل والمبدل منه، والتى لم تكن موجودة فى حال انفرادهما وذلك نحو قولك: مررت بصاحبيك عاقل وجاهل.[١]

قال سيبويه:" وتقول: **(**مررت بأخويك مسلما وكافرا**)**، هذا على من جر وجعلها صفة للنكرة، ومن جعلها بدلا من النكرة جعلها بدلا من المعرفة كما قال الله – عز وجل –: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾ ﴾[٢]، وأُنشِدنا لبعض العرب[٣] الموثوق بهم:

فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتى ✱ عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف

ملك إذا نزل الوفود ببابه ✱ عرفوا موارد مزيد لا ينزف"[٤].

واستدل البصريون لمذهبهم بعدة أدلة منها ؛ قول الشاعر:

فلا وأبيك خير منك إنى ✱ ليؤذينى التحمحم والصهيل[٥]

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٦، روح المعانى للألوسى ١٨٧/٣، شرح الكافية لابن القواس ص٣٧٨، ٣٧٩، شرح ألفية ابن معطى له ٨٠٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، المساعد لابن عقيل ٤٢٨/٢.

(٢) سورة العلق من الاية ١٥–١٦

(٣) البيتان من " الكامل " لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ١٥٥ كما فى المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية ٥٦٦/٢ وفيه البيت الأول فقط وإليه أيضا نسبه ابن منظور فى اللسان مادة: (ز ح ف) وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٤٩٦/٢ والبيتان فى الهمع بلا نسبة أيضا ١٢٧/٢ و(تزحف) مأخوذ من قولهم: (زحف البعير يزحف زحفا) إذا أعيا وكل. والموارد: المناهل. و (المزبد) هو ما يعلو البحر إذا تلاطمت أمواجه والمعنى: إنى أرحل بناقتى إلى عمرو بن أم أناس فأنا لا أرأف بها ولا أشفق عليها ولا أعطها شيئا من الراحة فلذلك فهى إما أن تبلغنى مقصدى وإما أن تتعب وتعيا فلا تسطيع السير والبيتان شاهد على إبدال النكرة (ملك) من المعرفة (عمرو)

(٤) الكتاب ٩/٢.

(٥) البيت سبق تخريجه فى صدر المسألة.

فأبدل (خير منك) من (أبيك) والبدل نكرة ليست من لفظ الأول، ولا موصوفة والمبدل منه معرفة، ولا يتصور أن يكون (خير منك) صفة ؛ لأنه نكرة و (الأب) موصوف ؛ لأنه معرفة.

وفى حديث أبى ذر – رضى الله عنه – سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم –: هل رأى ربه ؟ فقال: (رأيته نورا أنى أراه) [١] فأبدل نورا وهو نكرة من مفعول " رأيته " وهو من إبدال الظاهر المفسر من المضمر المفسر به. [٢]

وقد أيد مذهب البصريين جماعة من النحاة منهم: أبو على الفارسى[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وابن عقيل[٦]، والشيخ يس[٧].

وابن عصفور: أبدى فساد مذهب الكوفيين مبينا وجه فساده بقوله:" وما ذهبوا إليه فاسد بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون فى البدل فائدة، والدليل على فساد ما ذهبوا إليه.... الخ النص) [٨] وكذلك غيرهم.

الباحث والتعقب:

والأولى ما ذهب إليه البصريون ورجحه التبريزي لقوة أدلتهم ووفرة شواهدهم التى استشهدوا بها ؛ ولأن ما أجازوه بلا شرط يعد ضربا من التوسع اللغوى الذى قد يحتاج إليه شاعر، أو ناظم لإقامة وزن أو قافية، فيبدل نكرة محضة من معرفة ؛ فيجد فى مذهب الكوفيين تضييقا عليه، وفى مذهب البصريين وجها صحيحا يحمل كلامه عليه.

---

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٧/٥. برقم ٢١٣٥١ ط مؤسسة قرطبة.

(٢) ينظر: شرح عمد الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة ص٤٦، ٤٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، المقرب ٢٤٤/١، ٢٤٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٣١/٣، شرح عمد الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢.

(٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٨/٢.

(٧) ينظر: حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٥٥/٢.

(٨) شرح الجمل ٢٨٦/١، ٢٨٧.

المسألة الخامسة: (مهما) بين البساطة والتركيب

قال الخطيب التبريزي: " واختلفوا في مهما، فقال الخليل: أصلها (ما) وزيدت عليها (ما) كما تزاد على أين ومتى، فصارت (ما ما) فكرهوا اجتماع اللفظين، فأبدلوا من الألف هاء، والأولى اسم والثانية حرف.

وقال الأخفش: أصلها: زجر، كما تقول: صه، وجيء بـ(ما) للجزاء، فالثانية اسم.

وقال الكوفيون: مهما كلها حرف واحد مثل حتى(١) ".

التعقب والتعقيب:

فى النص السابق تحدث الخطيب التبريزي عن(مهما) الشرطية، فتناول خلاف النحاة فى كونها بسيطة، أو مركبة. وشمل حديثه آراء النحاة فى أصل تركيبها، وجاء اختياره موافقا لما ذهب إليه الخليل من أنها مركبة.

وقد اختلف النحويون فى ذلك على قولين:

الأول: القول بالبساطة: ذهب جماعة من النحاة كالأنبارى[٢]، وابن هشام[٣] إلى أن (مهما) الشرطية بسيطة، لا تركيب فيها. فهى اسم بكمالها وضع للجزاء ؛ وذلك ؛ لأن البساطة هى الأصل، والتركيب دعوى لم يقم دليل عليها ؛ فلذلك لا يقال به إلا مع الدليل[٤].

---

١) شرح اللمع في النحو ص ٣١١.

٢) ينظر: البيان فى غريب إعراب القرآن ل؛ لأن بارى ٣٧١/١.

٣) ينظر: المغنى ٣٩٢/١.

٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ص٢٩٠، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٢٧٩٦/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢، الارتشاف ٥٤٧/٢، الهمع ٥٧/٢.

ولأنها لو وزنت لكانت بوزن (فعلى)، وقد أفادت معنى الشرط فيما وقع بعدها، فهى متضمنة لمعنى الحرف، وعلى هذا فهى بسيطة لا تركيب فيها[١].

قال ابن هشام:" وهى بسيطة، لا مركبة... "[٢]

واختار هذا المذهب جماعة من النحاة منهم: ابن عصفور[٣]، والبعلى[٤]، وأبو حيان[٥]، والألوسى[٦]، والسيوطى[٧].

الثانى: القول بالتركيب: يرى جماعة من النحاة أن (مهما) مركبة، ولهم فى أصل تركيبها رأيان:

الأول: يرى الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، ومن تبعهم أن(مهما) هى(ما) المتضمنة معنى الجزاء ضمت إليها(ما) الزائدة لتوكيد الجزاء، وزيادة فى التعميم كما تزاد فى سائر كلمات الشرط نحو زيادتها مع (متى) و (أى) في نحو: متى ما تخرج أخرج، وقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[٨]

فاستقبحوا تكرار اللفظ الواحد لما فيه من ثقل، فأبدلوا من الألف الأولى هاء لتحسين اللفظ، ولرفع الثقل[٩].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٢/٧، الجنى الدانى ص٦١٢، توضيح المقاصد للمرادى ٢٤١/٤.
(٢) المغنى ٣٩٢/١.
(٣) ينظر: شرح الجمل ١٩٥/٢.
(٤) ينظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٧٥٩/٢، ٧٦٠.
(٥) ينظر: الارتشاف ٥٤٧/٢.
(٦) ينظر: روح المعانى ٣٣/٩.
(٧) ينظر: الهمع ٥٧/٢.
(٨) سورة: الإسراء آية ١١٠.
(٩) ينظر: الكتاب ٥٩/٣، المقتضب ٤٧/٢، البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٢٣٩/١.

وإنما قلبت الألف هاء بتجانسها فى الهمس، وكونهما من مخرج واحد، فصار اللفظ(مهما)"[١]

يقول سيبويه – رحمه الله –:" وسألت الخليل عن(مهما) فقال: هى(ما) دخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتنى آتك.

وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إنما تأتنى آنك، وبمنزلتها مع أين كما قال: – سبحانه وتعالى –: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[٢]، وبمنزلتها مع أى إذا قلت قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[٣]، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحداً فيقولون: " ماما " فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى"[٤].

وإنما كان القلب فى الألف الأولى لا فى الثانية ؛ لأنها اسم، والأسماء أقبل للتغيير، والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال[٥].

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بأنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه.

يقول أبو اسحاق الزجاج عقب ذكره لهذا المذهب:" ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيئ من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه قال الله – جل ثناؤه –: " **فإما**

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٢/٧، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٦٨/٥.
(٢) سورة النساء آية: ٧٨.
(٣) سورة الإسراء من الآية ١١٠
(٤) الكتاب ٥٩/٣، ٦٠.
(٥) ينظر شرح المفصل ٤٢/٧، ٤٣.

تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم "[١]، وقوله: " **وإما تعرض عنهم** "[٢] أيضا وهذا فى كتاب الله كثير"[٣].

واختار مذهب الخليل، وسيبويه جماعة من النحاة منهم: أبو على الفارسى[٤]، والزجاج[٥]، وابن يعيش[٦]، والرضى[٧]، وابن القواس[٨]، وابن منظور[٩]، والطاهر بن عاشور[١٠].

الثانى: ذهب الأخفش، والبغداديون كما نسب للزجاجي[١١] – إلى أن (مهما) مركبة من(مه) بمعنى: اكفف أو اسكت و (ما) الشرطية[١٢].

وعلى هذا: فاللفظ لم يدخله أى تغيير، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما.

قال المرادى:" وقال الأخفش، والزجاج، والبغداديون: هى مركبة من (مه) بمعنى: (اسكت) و (ما) الشرطية.... "[١٣].

---

(١) سورة الأنفال آية: (٥٧).

(٢) سورة: الاسراء: (٢٨).

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٩/٢.

(٤) ينظر: البغداديات ص٣١٣، العضديات ص٥٢.

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٤٧/٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٣٥٣/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية ص٧٢٠.

(٩) ينظر: اللسان (م هـ هـ)

(١٠) ينظر: التحرير والتنوير ٦٨/٥.

(١١) شرح الجمل ١٩٦/١.

(١٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢، الجنى الدانى ص٦١٢، الارتشاف ٥٤٧/٢، الهمع ٥٧/٢.

(١٣) الجنى الدانى ص٦١٢.

وضعف التبريزي هذا القول بعد أن عزاه إلى الأخفش مبينا وجه ضعفه أن كونها مركبة من (مه) للكف زيدت عليها(ما) التى للجزاء، بأنه لا معنى للكف ههنا([1]).

الباحث والتعقب:

والأولى الأخذ بالبساطة التى هى الأصل ؛ ولأنه قول سلم من الاعتراضات الواردة على غيره، كما أنه اختيار جماعة من النحاة كابن عصفور، وأبي حيان، وابن هشام، والألوسى، وعليه فتعقب التبريزي مردود عليه في هذه المسألة.

١) ينظر: شرح اللمع للتبريزي ص ٣١١.

المسالة السادسة: (أيمن) وحقيقتها[1]

قال الخطيب التبريزي: "و(ايمن) عند البصريين اسم مفرد، وألفه وصل، وعند الكوفيين أنه جمع يمين، وألفه قطع، والذي يدل على أنه واحد أن (أَفْعُلًا) لا يكون جمعا إلا لما كان مؤنثا نحو (وأَشْمُل).

ويدلك على أن ألف (ايمُن) ألف وصل وصل الشاعر لها في قوله:

..... * لَيْمُن اللهِ ما ندري**

والأكثر فتح ألفها، وقد حكى يونس كسرها.

وقال التبريزي في موطن آخر: "فأما (أَيْمُن) فقد كسر ألفها قوم من العرب، والأكثر الفتح، وألفها عند البصريين وصل، يدلك على ذلك وصل الشاعر لها في قوله:

..... * ليمن الله ما ندري**

وعند الكوفيين قطع ؛ لأنها جمع يمين، وهذا الوزن أعني (أَفعُلا) لم يجمع عليه إلا شيئان: ما كان على (فَعْل) من المذكر نحو: فلس وكلب، وما كان من المؤنث نحو: (دار) و(نار) و(يد) ؛ فهذا يبطل ما قال الكوفيون من أنها جمع يمين"[2].

---

١) ينظر: الكتاب: ٥٠٤،٥٠٣/٣ ؛ المقتضب: ٣٢٩/٢ ؛ كشف المشكل صـ٣٦٢،٣٦١ ؛ البيان فى شرح اللمع صـ٥٨١،٥٨٠ ؛ الإنصاف: ٤٠٩:٤٠٤/١ ؛ اللباب فى علل البناء والإعراب: ٣٨١،٣٨٠/١ ؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٩ ؛ الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٤،٣٢٣/٢ ؛ شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٢،٢٠١/٣ ؛ شرح الكافية الشافية: ٨٧٨،٨٧٧/٢ ؛ شرح الرضى: ٣٠٤،٣٠٣/٤ ؛ البسيط شرح جمل الزجاجى: ٩٤٠،٩٣٩/٢ ؛ ارتشاف الضرب: ١٧٥٦/٤ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٨:٥٤١ ؛ مغنى اللبيب: ١١٨/١.

٢) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي صـ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٣٣.

التعقب والتعقيب:

ذكر التبريزي حقيقة (أيمن) عند النحويين، وتتبع ما قاله الكوفيون ورد عليهم ما ذهبوا إليه.

المذهب الأول: ذهب الكوفيون(١)، والفراء(٢): إلى أن (أيمن الله) جمع يمين وأن الألف ألف قطع. وقد احتج الكوفيون لمذهبهم هذا بوجوه:

الأول: أن (أيمن) على وزن (أَفْعُل)، وهذا الوزن يخص الجموع نحو (أفلس)(٣) فليس هناك اسم مفرد على هذا الوزن، والتقدير فى (أيمن الله): (علَّى أيمُنُ الله)، أى: أيمان الله، والدليل: أنهم يقولون فى جمع (يمين): (أيمن)، ومنه قول الشاعر:

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنّاومنكم ✱ بُمْقسَمةٍ تَمُورُبها الدِّمَاءُ(٤)

---

١) ينظر: كشف المشكل صـ٣٦٢ ؛ شرح اللمع فى النحو صـ٣٩٠ ؛ الإنصاف: ٤٠٤/١ ؛ اللباب: ٣٨٠/١ ؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٩ ؛ شرح الكافية الشافية: ٨٧٨/٢ ؛ شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٤/٣ ؛ شرح الرضى: ٣٠٣/٤ ؛ مغنى اللبيب: ١١٨/١ ؛ حاشية الدسوقى: ١٠٨/١.

٢) ينظر: إصلاح الخلل صـ١٩٢ ؛ الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٤/٢ ؛ البسيط شرح الجمل: ٩٣٩/٢ ؛ ارتشاف الضرب: ١٧٥٦/٤.

٣) كشف المشكل صـ٣٦٢. وانظر إصلاح الخلل صـ١٩٣ ؛ الإنصاف: ٤٠٥/١ ؛ اللباب: ٣٨١/١ ؛ البسيط شرح الجمل: ٩٣٩/٢ ؛ حاشية الدسوقى:١٠٨/١.

٤) البيت من بحر الوافر. وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه صـ٧٨. وهو من شواهد الإنصاف: ٤٠٥/١ ؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٨ ؛ البسيط شرح الجمل: ٩٣٩/٢ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٩.

اللغة: فتجمع أيمن منا ومنك أى تحلفون ونحلف. بمقسمة: الموضع يحلف فيه عند الأصنام. ويروى بمقَسمه بفتح الميم وأراد بها القسامه وهو الحلف عند وجود قتيل سواء كان الحلف من أهل القتيل أو المدعَى عليه.

الشاهد فيه فتجمع أيمن حيث استشهد به الكوفيون على أن أيمن جمع يمين.

فقوله: (أيمن) جمع (يمين) وفيه من الدلالة ما فيه على الجمعية، ومثله قول الآخر:

يَسْرِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ(١)

فقال أيمن وهو جمع ؛ والدليل على ذلك أيضاً أنها مقابلة للفظ (أشمل) وهو جمع.

الثانى: من الأدلة التى احتج بها الكوفيون والفراء وأن ألف الوصل لا تفتح، وإنما تكون مكسورة أو مضمومة أما فتحها فهذا دليل على أنها ألف قطع وليست وصل(٢).

المذهب الثانى: ذهب البصريون(٣) إلى أن (ايمن) اسم مفرد مشتق من اليمن، وأن همزته همزة وصل، وهذا ما نص عليه التبريزي في شرحه للمع(٤).

قال ابن الحاجب:" إنها كلمة اشتقت من اليمن ساكنة الأول فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت فى امرئ وابن واشباهها من الأسماء التى وضعت ساكنة الأول"(٥).

---

١) البيت من مشطور الرجز. بلا نسبة فى البيان فى شرح اللمع صـ٥٨١ ؛ اللباب: ٣٨١/١ ؛ ولأبى النجم فى الكتاب: ٢٢١/١، ٢٩٠/٣، ٦٠٧ ؛ أمالى ابن الشجرى: ٣٠٦/١ ؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٩ ؛ لسان العرب مادة شمل. ويروى يبرى لها أى يعرض وهو فى صفة الراعى وإبله. الأيمن: جمع يمين وأراد جهة اليمين. الأشمل جمع شمال وأراد جهة الشمال. والشاهد فيه قوله أيمن حيث استشهد به الكوفيون على أنه جمع.

٢) ينظر: إصلاح الخلل صـ١٩٤. بتصرف.

٣) كشف المشكل صـ٣٦١ ؛ شرح اللمع صـ٣٩٠ ؛ إصلاح الخلل صـ١٩٢ ؛ اللباب: ٣٨٠/١ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٨.

٤) ينظر: شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي صـ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٣٣.

٥) الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٤/٢. وانظر البسيط شرح الجمل: ٩٤٠/٢.

وقد احتج البصريون لمذهبهم هذا بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: على أنها اسم مفرد وأن الألف ألف وصل أنه:" لو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع. فوصلهم إياها يدلك على أنها زائدة، وأنها ليست من هذا الاشتقاق[١] " فالألف فى (ايمن) همزة وصل، بدليل وصلك لها. إذا قلت: ليمن الله، فلما وصلت علمت زيادتها وعلى ذلك ورد قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْ تُهُمْ ✱ نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهِ مَا ندرى

الدليل الثانى: أنها لو كانت ألف جمع لم تكسر ؛ لأن ألف الجمع لا تكسر، وإنما تجئ مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأجمال، وأزمان، وأما ألف القطع فإنها تكون مكسورة، ومفتوحة، ومضمومة، وساكنة[٢].

فإن أُعْتُرِضَ على ذلك بأن ألف الوصل لا تكون أيضاً مفتوحة، كما أن ألف الجمع لا تكسر، فهمزة الوصل لا تفتح إلا فى الألف واللام الداخلة على لام المعرفة نحو الرجل.

أما فى (أيمن) فلو كانت الألف ألف وصل لكانت الهمزة مكسورة وهذا خلاف ما ذهبتم إليه.

وقد رد على ذلك ابن أبى الربيع فقال:" انفصل الناس عن هذا الاسم بأن هذا الاسم لم يتمكن فى الكلام ولا استعمل بألف الوصل إلا فى القسم، فصار لذلك

---

١) المقتضب: ٣٢٩/٢. وانظر الإنصاف: ٤٠٧/١ ؛ اللباب: ٣٨٠/١ ؛ شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٤/٣ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٩.

٢) إصلاح الخلل صـ١٩٢. وانظر كشف المشكل صـ٣٦١ ؛ اللباب: ٣٨٠/١ ؛ شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٤/٣ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٩.

شبيهاً بالحرف، فمن فتح ؛ فلأن ألف الوصل مفتوحة إذا دخلت على لام المعرفة ومن كسر فعلى الأصل "[١].

فعدم تمكن لفظ أيمن فى الكلام، وانحباس استعماله بألف الوصل إلا فى القسم ؛ جعله شبيهاً بالحرف، فمن ثم كان مثل أول المُعَّرفة. وفى هذا جواب على الدليل الثانى من أدلة الكوفيين وهو أن ألف الوصل لا تفتح وإنما تكون مكسورة أو مضمومة.

الدليل الثالث: قولهم فيه: (مُ الله) ؛ إذ ليس فى الكلام اسم مجموع يحذف حتى لا يبقى منه إلا حرف واحد وذلك موجود فى المفردات نحو قولهم: الرجل ذو مال.

فالذال اسم والواو علامة الرفع[٢].

الدليل الرابع: ورد فى لفظ أيمن لغات كثيرة عدها المرادى عشرين لغة[٣] وهذا مما يدل على أنها كلمة مفردة، ولو كانت جمع يمين لم يجز فيها ذلك[٤]. وذلك ؛ لأن ألفاظ الجمع مما تثبت فيها حالة واحدة فقط.

الدليل الخامس: من العرب من يفتح الميم فيكون على وزن أفعَل، ولا يوجد ذلك فى الجموع[٥].

---

١) البسيط شرح الجمل: ٩٤٠/٢. وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٩.
٢) كشف المشكل صـ٣٦١. وانظر الإنصاف: ٤٠٨/١.
٣) انظر الجنى الدانى صـ٥٤١.
٤) إصلاح الخلل صـ١٩٢. وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٩.
٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٤/٣ ؛ الجنى الدانى صـ٥٣٩.

الدليل السادس: أنه لو كان جمع يمين لجاز فيه من الإعراب ما جاز فى مفرده من النصب، والرفع(١).

وقد اختار هذا المذهب: يونس(٢)، وسيبويه(٣)، والمبرد(٤)، وابن حيدره اليمنى(٥)، والعكبرى(٦)، والبطليوسى(٧)، والأنبارى(٨)، وابن يعيش(٩)، وابن مالك(١٠)، وابن هشام(١١).

وقد رد العلماء مذهب الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن "أيمن" على وزن "أفعل" وهذا الوزن يخص الجموع فقد رده البطليوس بقوله(١٢):" وهذا ليس فيه دليل قاطع ؛ لأنهم قد قالوا: أسنمه وهو اسم موضع قال زهير:

وجنحوا قليلا كثبان أسنمةٍ ✱ ومُنهمُ بالتَسُوميَّاتِ مُعْتَرَكُ(١٣)

---

١) الجنى الدانى صـ٥٣٩.

٢) قال سيبويه:" وزعم يونس أن ألف أيم موصوله " الكتاب: ٥٠٣/٣.

٣) الكتاب: ٥٠٣/٣ ، وينظر: الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٣/٢ ؛ البسيط شرح الجمل: ٩٤٠/٢ ؛ شرح الرضى: ٣٠٤/٤ ؛ ارتشاف الضرب: ١٧٥٦/٤.

٤) المقتضب: ٣٢٩/٢.

٥) قال:" وقول البصريين أوضح. كشف المشكل صـ٣٦٢.

٦) اللباب: ٣٨١/١.

٧) إصلاح الخلل صـ١٩٢،١٩٣.

٨) الإنصاف: ٤٠٨/١.

٩) قال ابن يعيش:" والوجه الأول لما ذكرناه من أنه قد سمع فى هذه الهمزة الكسر لكثرة التصرف فى هذا الاسم بالحذف ولا يكون ذلك فى المجموع " شرح المفصل: ٩٢/٩.

١٠) شرح الكافية الشافية: ٧٨٧/٢.

١١) مغنى اللبيب: ١١٨/١.

١٢) إصلاح الخلل صـ١٩٣.

١٣) البيت من بحر البسيط. وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه صـ١٦٥. بلفظ

وعرسوا ساعة فى كبث أسنمة ومُنهمُ بالتَسُوميَّاتِ مُعْتَرَكُ

وهو من شواهد إصلاح الخلل صـ١٩٣ ؛ لسان العرب مادة عرس: ١٣٦/٦، ٣٠٦/١٢ ؛ جمهرة اللغة صـ٨٥٢ ؛ مقايس اللغة ؛ تاج العروس: عرس وسنم معجم الشواهد: ٢٦٦/٥. =

وقد حكى أيضاً أنه اسم موضع قال ذو الرمة:

فشدَّ إصارَ الدينِ أيَّامَ أَذْرُجٍ ✱ وردَّ حُروباً قد لقّحنَ إلى عُقْر[١]

أما ما استدل به من قول الشاعر:

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنّا ومنكم ✱ بُمْقسَمةٍ تَمُورُبها الدِّمَاءُ

فرده البطليوسى أيضاً بأن هذه ليست التى يقسم بها[٢].

وأما قولهم إن "أيمن الله" جمع، وأن الألف ألف قطع فالجواب عنه: أنه لو كانت ألف جمع لم تكسر ؛ لأن ألف الجمع لا تكسر، وإنما تجئ مفتوحة نحو: أفلس، وأما ألف القطع فإنها تكون مكسورة، ومفتوحة، ومضمومة، وساكنة.

أما الدليل الثانى من أدلة الكوفيين وهو أن ألف الوصل لا تفتح وإنما تكون مكسورة أو مضمومة أما فتحها فهذا دليل على أنها ألف قطع وليست وصل فقد رُدَّ عليه فى الدليل الثانى من أدلة البصريين.

= والشاهد قوله: (أسنمة) ؛ حيث استعمل لفظ أفعل فى الواحد وفيه دليل على عدم صحة قول من قال بأن أفعل لا يستعمل إلا فى لفظ الجمع.

١) البيت من بحر الطويل. وهو لذى الرمة فى ديوانه: ٩٧٤/٢ ؛ وهو من شواهد إصلاح الخلل صـ١٩٣ ؛ لسان العرب مادة عقر ؛ التنبيه والإيضاح: ١٧٢/٢ ؛ المخصص: ١٢٣/١٦ ؛ تاج العروس مادة عقر ؛ معجم الشواهد: ٥٢٢/٣.

الشاهد قولة اذرج على وزن أفعل حيث استعمل لفظ المفرد على وزن أفعل خلافاً لمن قال بأنه لا يستعمل فى المفرد.

٢) إصلاح الخلل صـ١٩٣.

الباحث والتعقب:

وبعد فيتبين مما سبق صحة مذهب البصريين وهو أن الهمزة في "ايمن" همزة وصل وهو اسم مفرد مشتق من اليُمن **وهو ما اختاره التبريزي وما أميل إليه** ؛ وذلك لأن الهمزة فيه لو كانت همزة قطع لم يجز كسر همزتة، ولا حذفها، ولا فتح عينه، وعليه فتعقب التبريزي مقبول في هذه المسألة.

الفصل الثالث

تعقبات الخطيب التبريزي لعلماء المذهب الكوفي.

وفيه ست مسائل، وقد أوردتها على النحو التالي:

- ما تعقب فيها الفراء وفيه ثلاث مسائل.
- ما تعقب فيها الأخفش وفيه مسألة واحدة.
- ما تعقب فيها الزيادي وفيه مسألة واحدة.
- ما تعقب فيها ابن كيسان وفيه مسألة واحدة.

❁❁❁❁❁

أولا: ما تعقب فيها الفراء وفيه ثلاث مسائل.

المسالة الأولى: علة بناء الفعل الماضي على الفتح[١]

قال الخطيب التبريزي: وقال الفراء: إنما بنى على الفتح ؛ لأن أول ما يلى الواحد التثنية، و التثنية مفتوحة، فوجب أن يكون الواحد محمولا عليها.

وهذا فاسد ؛ لأن الواحد الأصل والتثنية فرع عليه، ولا يحمل الأصل على الفرع. و يجوز أن يكون بنى على الفتح ؛ لأن الفتح أخف من الضمة و الكسرة.

وحركته تشبه حركة الإعراب من وجهين ؛ لأن هاء السكت التى تدخل المبنيات لا تدخله، لا تقول: (ضربه) وأنت تريد السكت، كما تقول: (كيفه)، و (لمه ؟)، وإنما لم تقله لئلا يلتبس بالمفعول"[٢].

---

١) انظر المسألة في: العلل ص ٣٢، ٣٣، المقتصد١ / ١٣٦ وما بعدها، أسرار العربة ص ٣١٥ وما بعدها، اللباب ٢ / ١٥، ١٦، شرح المفصل ٧ / ٤، ٥.

٢) شرح اللمع في النحو ص٢٨٦

التعقب والتعقيب:

تعقب التبريزي قول الفراء في علة بناء الفعل الماضي على الفتح وحكم عليه بالفساد وفند أدلته في ذلك، وإليك التعقيب والتحليل:

أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها إعراب الأسماء غير موجودة فيها، وهي الفصل بين المعاني المختلفة، وليس كذلك في الأفعال، إلا أن الأفعال قد انقسمت ثلاثة أقسام:

= منها ما لم يضارع الأسماء ألبتة فبقى على سكونه وهو فعل الأمر.

= ومنها ما ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق مالها من إعراب، وهو الفعل المضارع.

= ومنها ما ضارع الأسماء بعض المضارعة فتوسط بين الحالين، فنقص درجة عن المضارع وزاد على الأمر[١].

أما اختيار الفتح دون أخويه فقد ذكر العلماء لذلك عللاً عدة منها:

أولاً: إنما اختير الفتح دون الضم والكسر؛ لخفة الفتح عندنا"[٢]، فالكسر ثقيل، والفعل ثقيل– أيضاً– لفظاً لكثرة أمثلته، ولا تجد منها فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط، بالأصالة، ومعنى لدلالته على المصدر والزمان؛ ولأنه يطلب المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً، والثقيل لا ينبغي أن يبني على الثقيل، وإذا بطل أن يبني على الكسر، بطل أن يبني على الضم ؛ لأن الضم أثقل، وإذا بطل أن يبني على الثقيل فألا يبني على الأثقل أولى[٣].

ثانياً: قيل: إنما بني الماضي على الفتح ؛ لأنه يصير إلى حالة لابد له فيها من الفتح، وذلك إذا اتصل به ضمير الاثنين نحو: ضرباً وقعداً، ونسبه

---

١) ينظر: شرح المفصل (٧ / ٤).

٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٦٣٦.

٣) ينظر: أسرار العربية، شرح الكافية للرضى ٤ / ٩.

التبريزي للفراء [١]، وذكر هذا التعليل السيرافي[٢].

وقد ضعفه التبريزي وغيره بأن الواحد أصل، والتثنية فرع عليه، ولا يحمل الأصل على الفرع [٣].

ثالثاً: أن المقصد والمغزى في تحركه إلى أن يخرج من مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر، فلما كانت الفتحة تخرجه من ذلك، وهي أخف الحركات، لم يتجاوزها إلى غيرها[٤]، وكانت الفتحة أخف الحركات بدليل أنهم حذفوا الضمة والكسرة من نحو: عضد وكبد تخفيفاً، ولم يحذفوا الفتحة من نحو: قلم وجبل[٥].

رابعا: لو بني الماضي على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف وظرف، ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في علم وشرب، وفي ذلك مزيد ثقل[٦].

سادساً: من الأفعال الماضية ما لامه ياء نحو: رضى وبقى فلو بني على كسر أو ضم وحركته لازمة لكان مستثقلاً[٧].

سابعاً: أن الجر لما منع الفعل وهو كسر عارض، كان منعه من الكسر اللازم أولى، لذا لم يبن على الكسر[٨]، ليكون حال الإعراب مشاكلة لحال لابناء، ولما منع الفعل من الكسر لهذا المعنى، منع من الضم ؛ لأنه أخو

---

١) ينظر: شرح اللمع في النحو ص٢٨٦.
٢) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٦.
٣) ينظر: شرح اللمع في النحو ص٢٨٦ ، شرح اللمع للواسطي ص ١٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٤١.
٤) ينظر: العلل ص ٣٣، الصفوة الصفية جـ ١ ق ١ / ١٦٩، شرح المفصل ٧ / ٥.
٥) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة (٢ / ٤٩١).
٦) ينظر: حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١ / ٦٢.
٧) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة ٢ / ٤٩١.
٨) انظر: العلل ص ٣٣ ، شرح اللمع للواسطي ص ١٥٧.

الكسر، كما أن الواو والياء أختان فلم يبق إلا الفتح فبني عليه[١].

ثامناً: لما كان الأصل فيه السكون ؛ لكونه الأصل في المبنيات، وقد تعذر لوقوعه موقع المضارع بني على أقرب الحركات إلى السكون وهي الفتحة[٢].

الباحث والتعقب:

من العرض السابق يتضح أن العلل التي ذكرها النحاة لبناء الماضي على الفتح تعود في الأعم الأغلب إلى خفة الفتحة دون اختيها، وهو اختيار الجمهور[٣]، لذا فإن تعقب التبريزي للفراء مقبول.

---

١) انظر: المقتصد ١ / ١٣٧، ١٣٨.

٢) انظر: المقتصد ١ / ١٣٦، ١٣٧، شرح الكافية لابن جمعة ٢ / ٤٩٠.

٣) انظر: إضافة إلى ما سبق: شرح المقدمة النحوية ص ١٣٩، الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥.

المسألة الثانية: حقيقة (الألف) من هذان

يقول التبريزي: " فأما (هذان) فالنون فيه دخلت عوضا من الحركة المقدرة ؛ لأن بالتثنية قد زال معنى البناء، والفراء يقول: الألف في (هذان) ألف (هذا) ؛ وليس بصحيح ؛ لأن قلبها في النصب والجر ياء في قولك: (مررت بهذين)، وقوله تعالى: " إن هذين لساحران[١]"[٢].

التعقب والتعقيب:

اختلف النحويون في أصل (ذا) الإشارية، أهي ثلاثية أم ثنائية أم أحادية ؟ وبكلٍّ قيل، وقد تعقب التبريزي قول الفراء في أن الألف من اسم الإشارة أصلية، وقد رد عليه بدليل قلبها ياء في المثنى فو كانت أصليه لبقيت. وإليك بيان أقوال النحويين في هذا التعقب:

القول الأول: منع جمهور النحويين [٣] تثنية أسماء الإشارة، ونحوها ؛ لكونها معرفة باقية على تعريفها، ومبنية، ولا تثنية حقيقة فيهما، وأما (ذان، وتان)، و(اللذان، واللتان) فهي عندهم صيغ مرتجلة موضوعة للتثنية وليست مثنىً حقيقةً، وإنما جاءت على منهاج التثنية الحقيقية ؛ لئلا يختلف طريق التثنية.

---

١) سورة الإسراء من الآية ٦٣ ، ورد فيها سبع قراءات، ثلاث منهن سبعية، الأولى – لحفص وابن كثير "إنْ هذان" خَفَّفَ النونين حفص، وشدد الثانية ابن كثير، والثانية لأبي عمرو "إنَّ هذين" بتشديد نون "إنَّ" وبالياء، والثالثة للباقين "إنَّ هذان" بتشديد نون "إنَّ"، وأربعة غير سبعية الأولى: قرأت فرقة "إن ذان لساحران "، والثانية: "إنْ ذان إلا ساحران" عزاها ابن خالوية في "مختصره" إلى ابن مسعود، والزمخشري إلى أبي، وأبو حيان إلى عبد الله، والثالثة: قرأ ابن مسعود "أنْ هذان ساحران" بفتح همزة "أن" وبغير لام، والرابعة: قرأت فرقة: "ما هذا إلا ساحران". انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية، طبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، ص ٩١. والبحر المحيط لأبي حيان ٦: ٢٥٥.

٢) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص ٨٢.

(٣) ينظر: علل التثنية لابن جني، تحقيق د/ التميمي، ط ، بيروت، (الأولى)، ص: ٧٤، وما بعدها، الإنصاف ٢ / ٦٧٤، وشرح المفصل ٣ / ١٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣ /٧٧، والمغني ص ٥١، التصريح ١ / ٦٧.

القول الثاني: ذهب آخرون - منهم الزجاج وأبو حيان [١]- إلى أنها تثنية حقيقية، فهي عندهم معربة ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، ورُد عليهم بأنها لو كانت معربة لرُوعي في تثنيتها الواحد، فقيل (ذيان) كما يقال: (زيدان)، فلما لم تبن التثنية على الواحد دل على أنها صيغة مرتجلة [٢].

والقول الأول هو الأرجح وعليه المحققون من النحاة [٣]، وقد استدلوا على صحته بعدة أمور منها:

١- أنَّ التثنية ترُدُّ الاسم المعرفة إلى التنكير، ولذا يقبل (الـ) تقول في تثنية (زيد): (الزيدان)، وأسماء الإشارة كالموصولة والضمائر لا تقبل التنكير ؛ ولذا لا يجوز أن تقول في تثنية (ذا): (الذان) فدل هذا على أنها صيغة مرتجلة للتثنية وليست بتثنية حقيقية[٤].

٢- أن حال أسماء الإشارة بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبلها، وذلك نحو قولك: (هذان الزيدان قائمين) فتنصب (قائمين) على الحال بمعنى الفعل الذي دل عليه

---

(١) ينظر: معاني الزجاج ٣: ٣٦٣، شرح المفصل ٣: ١٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣: ٧٧. حيث ذكر الرضي قول الزجاج: "لم يُبْنَ شيء من المثنى.."، والارتشاف تحقيق د / مصطفى النماس١: ٥١٣، ط المدني (الأولى) يقول: "أسماء الإشارة مبنية، فأما "ذان وتان" فهي عند المحققين صيغ تثنية حقيقة، والمساعد تحقيق د / محمد كامل بركات طبعة جامعة أم القرى١: ١٨٢.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣: ٧٧، والمسائل البصريات ٢: ٨٥٣.

(٣) ينظر: علل التثنية لابن جني، تحقيق د/ التميمي، بيروت، (الأولى)، ص: ٧٤، وما بعدها، الإنصاف ٢ /٦٧٤، وشرح المفصل ٣ / ١٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٧٧، والمغني ص ٥١، التصريح ١ / ٦٧، وحاشية الصبان ١ /١٣٩.

(٤) ينظر: المسائل البصريات ٢: ٨٥٢، والإنصاف ٢: ٦٧٤.

الإشارة والتنبيه، كما كنت تنصبه في الواحد، تقول: (هذا زيد قائماً) فدل اتحاد الأمرين على أنها صيغة مرتجلة وليست تثنية حقيقية [١].

٣- أن الأصل في المبني هو عدم التغيير، والقول بأنها صيغة مرتجلة موضوعة هكذا يحقق هذا الأصل.

وقد نتج عن هذا الخلاف وغيره اختلافُهم في توجيه قولـه تعالى:{إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[٢]

على اختـلاف قراءاته[٣]، وسيقتصر البحث - إن شـــاء الله تعالى - على ثلاث قــراءات ؛ إذ هُنَّ محور الخلاف، وما عداها يُحمل عليها في التخريج.

فأما القراءة الأولى فهي لأبي عمرو "إنّ هذين" [٤]، فقد ذهب جمهور النحاة [٥] إلى أنها جاءت على لغة العرب المشهورة فـ(هذين) اسم (إنّ) وخبرها

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣: ١٢٧، ١٢٨.

(٢) سورة طه: آية ٦٣.

(٣) ورد فيها سبع قراءات، ثلاث منهن سبعية، الأولى – لحفص وابن كثير "إنْ هذان" خَفَّفَ النونين حفص، وشدد الثانية ابن كثير، والثانية لأبي عمرو "إنَّ هذين" بتشديد نون "إنَّ" وبالياء، والثالثة للباقين "إنَّ هذان" بتشديد نون "إنَّ"، وأربعة غير سبعية الأولى: قرأت فرقة "إن ذان لساحران "، والثانية:"إنْ ذان إلا ساحران" عزاها ابن خالوية في "مختصره" إلى ابن مسعود، والزمخشري إلى أبي، وأبو حيان إلى عبد الله، والثالثة: قرأ ابن مسعود "أنْ هذان ساحران" بفتح همزة "أن" وبغير لام، والرابعة: قرأت فرقة: "ما هذا إلا ساحران".ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية، طبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، ص ٩١. والبحر المحيط لأبي حيان ٦: ٢٥٥.

(٤)عملت (إنَّ) الثقيلة لشبهها بالفعل فإذا خففت جاز فيها الإهمال والإعمال، فمن أهملها ؛ فلنقصها عن الفعل فبعدت عن شبهه، ومن أعملها ؛ فلعمل الفعل المحذوف منه، ولكن الإهمال عند جمهور النحاة أقيس وأكثر، لذا يقترن الخبر بعدها باللام للفرق بينها وبين النافية. انظر: "الكتاب" ٢ / ٣٩، ١٤٠، و"معاني القرآن" للأخفش، تحقيق د/ فائز فارس ٢: ٦٢٩، والمقتضب ٢ / ٣٦٠، ٣٦١، و"الأصول في النحو ١ / ٢٥٣، الإنصاف ٢ /٦٤٠، والمغني، ص: ٣٥.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د / محي الدين رمضان، طبعة الرسالة (الخامسة) ٢: ١٠٠، وشرح الهداية ٢: ٤١٧. والكشاف، مطبعة =

(لساحران)، ودخلت اللام في خبر (إن) للتأكيد، إلا أنهم استشكلوا مخالفتها لخط المصحف ؛ ولذا اختلفت نظرة النحاة إلى هذه القراءة، فردها بعضهم كالزجاج[١]، وتبعه الأزهري[٢]، وضعفها بعضهم كمَكيّ بن أبي طالب [٣].

ويمكن الرد على هؤلاء بأمورٍ أهمها:

١- أن القراءة سنة متبعة لا دخل للقارئ فيها، ومن ثم إذا ثبت تواترها لا يلتفت لطعن الطاعن فيها.

٢- أن القراءة بوضعها هكذا تسير وفق قواعد اللغة، فمن ذهب إلى أن (هذين) معربة فهي عنده منصوبة وعلامة نصبها الياء، ومن ذهب إلى أنها مبنية - وهو ما يراه جمهور النحاة ؛ فإن التعاقب فيها بين الألف والياء يكون من قبيل الوضع والارتجال لا من قبيل تغيير الإعراب.

=مصطفى محمد، مصر (الأولى) ١٣٥٤هـ، ٢: ٤٣٨، وتفسير ابن عطية ١١: ٨٥ والتبيان ٢: ١٢٣.

(١) ينظر: معانيه ٣: ٣٦٤.

(٢) معاني القراءات ص: ٢٩٥، والأزهري هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهر اللغوي الأديب، أخذ عن أبي عبيد الهروي صاحب "تهذيب اللغة" و"معرفة الصبح" و"معاني القراءات" (ت ٣٧٠ هـ)، راجع: نزهة الألباء، ص ٢٣٧، ومعجم الأدباء ١٨: ٩٩.

(٣) الكشف ٢: ١٠٠، يقول: "لكنه خالف الخط فضعف لذلك، ومكي بن أبي طالب، هو أبو محمد مكي ابن أبي طالب حموش بن محمد مختار القيسي، كان نحوياً فاضلاً عالماً بوجوه القراءات، له كتب كثيرة منها: "إعراب مشكل القرآن" و"الكشف عن وجوه القراءات السبع" (ت ٤٣٧هـ) ؛ انظر: نزهة الألباء، ص:٢٥٤، إنباه الرواة ٣: ٣١٣.

وأما القراءة الثانية فهي لحفص [١] "إنْ هذانِ" وكذا لابن كثير إلا أنه شدد نون (هذانِّ)[٢] ولا إشكال فيهما.

وأما قراءة الجماعة "إنَّ هذان" [٣] فقد كانت موضع نزاع بين النحاة، لمجيئها على خلاف الظاهر.

وذكر النحاة وجوهاً أخرى منها:

أن الفراء ذهب - إلى جانب القول بأنها لغة - إلى أن الألف من (هذا) دعامة وليست بلام "فعل" فلما ثُنيتْ زيد عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجِمَاع فقالوا: (الذين) رفعاً ونصباً وجراً، كما تركوا (هذان) رفعاً ونصباً وجراً [٤].

---

(١) هو أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الغاضري الكوفي وُلد سنة ٩٠ هـ، وهو ابن زوجة عاصم، وقد روى عنه قراءته (ت ١٨٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١: ١٤٠، وشذرات الذهب ١: ٢٩٣.

(٢) قرأ حفص بتخفيف النونين ووافقه ابن كثير في نون (إنْ) وشدد نون "هذانِّ" وهي لغة معروفة في أسماء الإشارة، انظر: معاني القراءات للأزهري ٢٩٥، والمساعد تحقيق د / محمد كامل بركات ط / جامعة أم القرى ١: ١٨٢، وإنما جُمع بين قراءتي حفص وابن كثير ؛ لأن توجيهها واحد، انظر تخريجها في البحث ص: ٢٢، الحاشية: ٥.

(٣) بتشديد نون "إن" وبالألف في (هذان) ينظر: القراءة لابن كثير، وقرأ بها حفص إلا أنه خفض نون "هذان" ووافقه ابن محيص. راجع: الغاية ص: ٢٠٧، النفحات الإلهية ص: ٤٧٨ والاتحاف ص: ٣٨٤.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢: ١٨٤ بتصرف، وقد بنى رأيه هذا على أن أصل (ذا) عنده الذال وحدها، فالألف مزيدة، ولذا يقول: "وليست بلام فعل" انظر الإنصاف ٢: ٦٦٩ وذكر هذا الرأي في: معاني الزجاج ٣: ٣٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٥، وتفسير ابن عطية ١١: ٨٥، والقرطبي ٦: ٤٣٩٢.

الباحث والتعقب:

هذه الأقوال كلها مقبولة، وأقربها إلى النفس ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الفارسي [١]- رحمه الله - فـ (هذان) صيغة مرتجلة للتثنية مبنية لا يعمل فيها عامل، وليست بتثنية حقيقية لأ(هذا) ؛ لكونها معرفة باقية على تعريفها، مبنية، فـ**إنّ** (**هذان**) **ليس بتثنية** (**هذا**)؛ **لأن** (**هذا**) **من أسماء الإشارة، فلا يكون أبداً إلا معرفة، والتثنية من خصائص النكرات كالجمع ؛ لأن واحداً أعرف من اثنين، فلما لم يصح تنكير هذا لم يصح تثنية** (**هذا**) **من لفظه** [٢].

ألا ترى أن (**أنت**) **و**(**هو**) **و**(**هي**) **لما كانت معارف لم تثنَّ على لفظها، فلا يقال** (**أنتان، وهوان، وهيان**)، **وإذا آنست الحاجة إلى تثنيتها يصاغ لها أسماء مبنية لا تختلف أبداً على صورة الأسماء المثناة، وهي**: (**أنتما،وهما**).

---

(١) ينظر: وضح البرهان ٢: ٦٣.

(٢) لأبي علي في هذه المسألة قولان: أحدهما – ما نقله الشيخ بيان الحق رحمه الله – (انظر: المسائل البصريات ٢: ٨٥٢، ٨٥٣) حيث قال: "والذي يغلب عليّ في (هذان)أنه ليس بتثنية (ذا) ؛ لأن المعنى الذي تَعَرَّفَ به لازم له، والتثنية توجب التنيكر، ألا ترى وجوب دخول لام التعريف في الاسم الذي كان يكون معرفة وهذا في "هذا" ونحوه لا يصح، ويقوي هذا أنهم لم يجمعوه على حد التثنية".

والثاني: ذكره في "الحجة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، طبعة دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى،٥: ٢٣١، حيث جعل"هذان"معربة لبعدها عن شبه الحروف بالتثنية فقال:"وفي كون هذه الألف مرة ياءً ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا = فصل بين هذا [يريد "هذان" مع انقلاب ألفها] وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت لمشابهتها الحروف فإذا ثُنيت زال بالتثنية مشابهتها للحروف من حيث لم تثن الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة... ".

فكذلك صيغ لـ (هذا) عند التثنية لفظ مخترع مبني، لا يعمل فيها عامل، ألا ترى أنهم كيف فعلوا في (الذين) هكذا [1])

تقول: (هذان الزيدان قائمين)، كما تقول: (هذا زيدٌ قائماً)...، ولكونها خالفت في التثنية واحدها، فقالوا: (ذان) ولم يقولوا (ذَيَان)، وهو ما عليه جمهور النحاة.

وعليه فالتعاقب فيها بين الألف والياء (إنَّ هذان) و(إنَّ هذين) إنما هو اختلاف صيغ، وليس بتغير إعراب ؛ لكونها مبنية والأَصل في البناء عدم التغيير..

ويرى البحث أن القول بالثنائية هو المذهب الأولى بالقبول ؛ نظراً لسهولته وبعده عن التكلف، ولذلك لم يرده أحد من النحويين بل حسنه ابن يعيش، وابن إياز، وأبو حيان، كما مرّ بخلاف رأى البصريين، والكوفيين، فلا يعدمان التكلف، أما البصريون فقد اختلفوا فيما بينهم، وأما الكوفيون فقد ردّ مذهبهم غير واحد من النحويين كما مرّ.

(١) ينظر: وضح البرهان في مشكلات القرآن"لمحمود ابن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي، الملقب بـ "بيان الحق النيسابوري" المتوفى سنة ٥٥٥هـ ٢/ ٦١ وما بعدها.

المسألة الثالثة: معنى (الميم) في (اللهم)

قال الخطيب التبريزي: وقد زيد في اسم الله تعالى ميم عوضا من (يا) فقالوا: اللهم، ولا يجمعون بينهما إلا في الشعر؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض، ولا يجور هذا، وقد قال الشاعر:

فاغفر لنا اللهم يا اللهما

وزيدت الميم مشدده، كما أن (يا) على حرفين وهى عوض منها.

وقال الفراء: معنى الميم أُمّنا، ولا يجور هذا ؛ لأنهم يقولون: اللهم أمنا منك بخير، فلو كان كما قال الفراء كانوا قد جمعوا بينهما ومعناهما واحد"[١].

التعقب والتعقيب:

نص التبريزي على معنى الميم في (اللهم) وحكم الجمع بينها وبين (يا) في النداء، وتعقب قول الفراء فيما ذهب إليه، وقد اختلفت رؤى النحويين في بيان حقيقة الميم في (اللهم)، وكان لهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها عوض من حرف التنبيه (يا)، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: (يا اللهم) حتى لا يجمع بين العوض والمعوض، وضمت الهاء ؛ لأنه نداء، وشددت الميم ليكون العوض على حرفين كالمعوض.

وهذا مذهب البصريين[٢]، وفي مقدمتهم الخليل[٣]، وسيبويه[٤].

---

١) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢٧٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، والمحرر الوجيز ٤١٧/١ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، وتوجيه اللمع /٣٢٩ ، والتعليقة لابن النحاس ٦٠١/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩٦/١ ، والأصول ٣٣٨/١ ، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي /٨٧ ، والشيرازيات ١٧٨/١ ، والنكت ٥٤٨/١ ، والمحرر الوجيز ٤١٧/١ ، والتفسير الكبير ٣/٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٥/١ ، ومعاني الزجاج ٣٣٢/١ ، والمحرر الوجيز ٤١٧/١ ، وتفسير البيضاوي ٢٠ / ٢٣.

وقد حكى سيبويه رأي الخليل فى قوله: "وقال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء، والميم ـ ها هنا ـ بدل من (يا) " [١].

وحذا حذوه فى قوله: "وقولهم: (اللهم): حذفوا (يا)، وألحقوا الميم عوضاً "[٢]. وقد تبعها فى ذلك جل النحويين[٣].

ونص عليه الخطيب التبريزي في شرحه للمع[٤].

القول الثاني: أنها ليست عوضاً، وإنما الأصل: يا الله أمّنا بخير، فلما كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلم تخفيفاً، فحذفوا حرف النداء وهمزة أم، والضمة في الهاء إنما ضمة الهمزة التي كانت في (أم)، فنقلت.

وهذا قول الفراء [٥]،

---

(١) الكتاب ١٩٦/١.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

(٣) منهم المبرد في المقتضب ٢٣٩/٤ ، ٢٤٢ ، والأصول ٣٣٨/١ ، والزجاجي في الجمل /١٦٤ ، والنحاس في إعراب القرآن له ٣٦٤/١ ، وابن جني في اللمع /١٩٧ ، و الجوهري في الصحاح ((ليه) ، و الصميري في التبصرة ٣٤٦/١ ، وابن برهان في شرح اللمع ٢٨٤/١ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل له ٢٥٧/١ ، والواسطي في شرح اللمع /١٤٧ ، والزمخشري في المفصل /٤٥ ، والكشاف ٤٢١/١ ، وابن الشجري في أماليه ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ ، وأبو البركات ا؛ لأن باري في أسرار العربية /٢٣٣ ، وابن خروف في شرحه للجمل ٧٣٨/٢ ، والعكبري في اللباب ٣٣٨/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٢، ومحمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح (ليه) ، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ٣٠٠/١ ، والرضي في شرح الكافية ٣٨٦/١ ، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٥٨/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك /١٤٠ ، وابن عقيل في شرحه ٢٦٥/٣ ، والسيوطي في الهمع ٦٤/٢ ، والصبان في حاشيته ٢١٦/٣ ، والألوسي في روح المعاني ١١٣/٣.

٤) ينظر: شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢٧٠.

(٥) ينظر: معانيه ٢٠٣/١ ، والأصول ٣٣٨/١ ، وإعراب النحاس ٣٦٤/١ ، والشيرازيات ١٧٨/١ ، والتبصرة ٣٤٦/١ ، وشرح اللمع للباقولي ٦٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، والبيان في شرح اللمع /٣٨٣.

و الكوفيين [١]، وابن قتيبة [٢].

قال الفراء: "ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها (أُمّ) تريد: يا الله أمّنا بخير، فكثرت في الكلام، فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمّ) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها " [٣].

وقد احتج لهذا المذهب بأمور:

الأول: أن القول بأن أصله: يا الله أمنا بخير صحيح في المعنى بل إنه مشتمل على زيادة معنى، وتصريح بما هو مقصود من النداء [٤].

الثاني: أن الحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ؛ ألا ترى قولهم: (هلمّ) و (ويلمه)، والأصل فيه: هل أم، وويل أمه، وقالوا: أيشٍ، والأصل فيه: أي شيء، وقال: عم صباحاً، والأصل: نعم صباحاً [٥].

وقد تعقب التبريزي الفراء ورد عليه بقوله: وقال الفراء: معنى الميم آمنا، ولا يجور هذا ؛ لأنهم يقولون: اللهم آمنا منك بخير، فلو كان كما قال الفراء كانوا قد جمعوا بينهما ومعناهما واحد"[٦].

أي: أنه يجوز أن نقول: اللهم أمنا بخير، ولو كان كما قالوا لكان في الكلام تكرير[٧].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤١٧/١ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي /٤١٦ ، والتعليقة لابن النحاس /٦٠٢ ، و الارتشاف ٢١٩١/٤.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن /٢٩٥.

(٣) معاني الفراء ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: التبيين /٤٥١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٣٤١/١ ، وأسرار العربية /٢٣٢ ، والتبيين /٤٥١.

٦) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢٧٠.

(٧) ينظر: الشيرازيات ١٩٢/١ ، والتبصرة ١ /٣٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤١/٢ ، والإنصاف ٣٤٤/١ ، وشرح المفصل ١٦/٢ – ١٧.

الرابع: أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال: اللهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده [١].

الخامس: أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجز أن يقال إلا: اللهم ارحمنا، ولم يجز: وارحمنا دل على فساد ما ادعوه [٢].

وأجاب الفراء عن ذلك ؛ بأنه لو ذكر العاطف لكان المعطوف مغايراً للمعطوف عليه، فحينئذ يصير السؤال سؤالين، فإذا حذف العاطف صار آخر الكلام تفسيراً لأوله، فيكون المطلوب في الحالين شيئاً واحداً، فكان ذلك آكد [٣].

ويمكن رد مقالة الفراء بأنه قد يأتي بعدها ما يناقضها تماماً، ولا يصلح أن يكون تفسيراً نحو: اللهم أهلك الكافرين، وقوله تعالى: " **وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ** "

الباحث والتعقب:

وبعد هذا العرض فإن كلا المذهبين يعتريهما الضعف.

أما المذهب الأول القائل بأنها عوض من حرف التنبيه (يا) فيضعفه ثلاثة أمور:

الأول: أنه جمع بين الميم المشددة وحرف النداء في غير موضع من الشعر، وحَملُ ذلك على الضرورة فيه تكلف لكثرته، ورَدُّه بأنه مجهول القائل فيه تكذيب للنقل وفتح باب الطعن في اللغة، ولو فتح هذا الباب لم يبق من اللغة شيء [٤].

الثاني: أن (اللهم) استعملت في غير النداء، فقد ذكر الأشموني أنها تستعمل على ثلاثة أنحاء، فقال: " تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء:

أحدها: النداء المحض نحو: اللهم أثبنا.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع للباقولي ٦٢٥/٢ – ٦٢٦ ، والإنصاف ٣٤٤/١ ، والتفسير الكبير ٣/٨.

(٣) ينظر: التفسير الكبير ٣/٨– ٤.

(٤) ينظر: التفسير الكبير ٤/٨.

ثانيهما: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل: أزيد قائم ؟ فتقول له: اللهم نعم أو اللهم لا.

ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك: أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل " [١].

فإن صح كون الميم عوضاً عن حرف النداء في أمثلة النداء، فكيف يتأتى هذا في غيره ؟

الثالث: أنه ليس هناك ما يدل على أن (يا) كانت موجودة ثم حذفت وعوض عنها الميم المشددة.

وأما القول الثاني القائل بأنها ليست عوضاً، وإنما الأصل: يا الله أمّنا بخير، وإن استدل بورود الجمع بين الميم وحرف النداء في الشعر – فيضعفه أنه ذكر أن أصل: اللهم: يا الله أمنا بخير، وقد أبطل ذلك النحويون بالأدلة والبراهين الساطعة ـ كما مرّ ـ ناهيك عن أنه دعوى لا دليل عليها، فلا يصار إليها [٢].

ومن ثم فإن الرأي الأولى بالقبول هو أن لفظة (اللهم) ليس فيها تعويض ولا زيادة ولا تركيب، وإنما هي لفظة استعملتها العرب في أنحاء مختلفة [٣].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣/٢١٧ – ٢١٨.

(٢) ينظر: التعليقة لابن النحاس ١/٦٠٢.

(٣) ينظر: مافات الإنصاف من مسائل الخلاف /٣٤٢.

ثانيا: ما تعقب فيها الزيادي وفيه مسألة واحدة.

حقيقة حروف التثنية والجمع [١]

قال الخطيب التبريزي: " وقد اختلف الناس في الياء والألف والواو في التثنية والجمع ما هي ؟

فمذهب سيبويه: أنها حروف إعراب لا إعراب فيها، وإنما لم يكن فيها إعراب لئلا تنقلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا، فلا يفرق بين تثنية المرفوع والمنصوب. وأيضا فإن هذه الحروف زيدت لمعان كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث، فهاتان أمكنت الحركة عليهما فأعربتا، وهذه حروف علة لم تمكن الحركة عليها ؛ لأن الحركات منها فلم تعرب، وهذا المذهب الصحيح.

وقال الجرمي: الإنقلاب هو الإعراب، والألف والواو عنده كقول سيبويه، والياء نفسها إعراب، وهذا غير صحيح ؛ لأنها لو كانت إعرابا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ؛ لأن النون عوضا من الحركة والتنوين.

وقال الأخفش: لا هي إعراب، ولا فيها إعراب، ولا انقلابها دليل الإعراب، وإنما هي دليل الإعراب، وهذا غير صحيح، واحتج من جعلها حرف إعراب بأنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في هذا الموضع، وذهب الزيادي والفراء إلى أن هذه الحروف أنفسها إعراب ؛ وهذا غير صحيح من قبل ان الإعراب من شأنه أنه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة، وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية والجمع، فيصيران واحدا، وأيضا فإن الإعراب يدل على نفسه نحو (زيد) و(هذه) تدل على ذوات الكلم والتثنية والجمع، فلا تكون إعرابا([٢]).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجص١٣٠،العلل لابن الوراق ص٤٩، ١؛ لأن صاف١/٣٥،أسرار العربيةص٤٨، شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٢/١،سر الصناعة لابن جنى ٦٩٥/٢، التذييل والتكميل لأبي حيان٢٨٧/١،اللباب ١٠٣/١.

٢) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٧٩ – ٨١.

التعقب والتعقيب:

تحدث الخطيب التبريزي عن أقوال النحاة حول الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر السالم وعن كون هذه الحروف حروف الإعراب، أو أنها هي نفسها الإعراب، أو أنها دلائل إعراب، أو أنها حروف إعراب وانقلابها هو الإعراب، منتهياً من ذلك إلى اختياره وتأييده لقول سيبويه. ومن تبعه من البصريين مبينا الأسباب التى استند إليها واستدل بها لصحة قول سيبويه، وتعقبه لأقوال الكوفيين والرد عليها وتفنيد أدلتهم.

القول الأول: يرى سيبويه(١)، وجمهور النحويين ومن وافقهم: أن الألف فى التثنية، والواو فى الجمع، والياء فيهما حروف إعراب وليست بإعراب بمنزلة الدال فى زيد. والإعراب فيها مقدر كما يقدر فى أواخر المقصور نحو: عصا، ورحى، وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب ؛ لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها، فوجب أن يكون الإعراب بعدها (٢).

قال سيبويه:" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين. وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منون يكون في الرفع ألفا ولم يكن، واواً ليفصل بين التثنية، والجمع الذى على حد التثنية....

وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة، والتنوين ... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما: حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى فى السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية ..... " (٣).

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٧، ١٨.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافى ١/٢١٩،التبصرة والتذكرة للصيمرى١/٨٩، العلل فى النحو لابن الوراق ص٤٦،شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩.

(٣) الكتاب١/١٧، ١٨.

وقال ابن جني فى اختياره لمذهب سيبويه:" واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها فلم نر فيها أصلب مكسرا ولا أحمد مخبرا من مذهب سيبويه "(١).

القول الثاني: ذهب أبو عمرو الجرمى إلى أن الألف فى التثنية، والواو فى الجمع، والياء فيهما حرفا إعراب – كما قال سيبويه ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب(٢).

ونسب المبرد هذا لسيبويه(٢)، ونسبه السيوطى(٣) إلى الجرمى، والمازنى، وابن عصفور.

قال المبرد: " وكان الجرمى يزعم أن الألف حرف الإعراب – كما قال سيبويه – وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب "(٤).

فمراد أبى عمرو من قوله هذا أن المثنى والمجموع معربان بعدم التغيير والإنقلاب في حال الرفع، وبالتغيير، والإنقلاب إلى الياء فى حالتي النصب والجر(٥).

وقد بنى قوله هذا على أن الإعراب معنوي، لا لفظي، فكان التغيير، والإنقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر، ولا مقدر(٦).

---

(١) سر الصناعة ٦٩٦/٢.

٢) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى ٦٩٥/٢ ، شرح اللمحة لأبى حيان ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥١/٢.

(٣) ينظر: الهمع ٤٨/١.

(٤) المقتضب ١٥١/٢.

(٥) ينظر: رصف المبانى للمالقى ص٢١.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١٢٤/١

وذكر ابن أبى الربيع[١]: أن قول أبى عمرو الجرمى هو أقرب الأقوال إلى الصواب.

القول الثالث: ذهب أبو الحسن الاخفش[٢] والزيادى، وقيل المازنى إلى أن حركات الإعراب مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب[٣].

ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التى اقتضتها الحروف، بمعنى: أنك إذا قلت قام الزيدان فعلامة الرفع ضمة مقدرة فى الدال منع من ظهورها الألف والألف دليل على الإعراب وإذا قلت: رأيت الزيدين، فعلامه النصب فتحتة مقدرة فى الدال، وإذا قلت: مررت بالزيدين، فعلامة الجر فيه كسرة مقدرة فى الدال ومنع من ظهور الفتحة، والكسرة شغل الحروف بالحركة التى اقتضتها الياء، والياء دليل على الإعراب، وكذك هو الحال فى الجمع [٤].

القول الرابع: ما ذهب إليه الزجاج فيما نقل عنه أن المثنى والجمع المذكر مبنيان[٥].

قال الأنبارى:"وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع" [٦].

احتج أبو إسحاق لما ذهب إليه بأن المثنى والجمع قد نزلت هذه الحروف التى زيدت على بناء المفرد منزلة ما ركب من الاسمين، وأن الاسم معها قد تضمن معنى الحرف؛ ذلك أنك إذا قلت قام الزيدان فأصله: قام زيد وزيد، فلما نصمن

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ١٩٨.

(٢) ينظر: معانى القران للأخفش ١٦٢/١.

٣) ينظر: ينظر: التبيين على مذهب النحويين ص٢٠٦.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢٦٤/١، التذييل ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٥) ينظر: الأنصاف ٣٣/١ اللباب فى علل البناء والإعراب ١٠٣/١، التبيين على مذاهب النحو يين ص٢٠١، التذييل ٢٨٧/١، رصف المبانى ص٢١.

(٣) الأنصاف ٣٣/١.

الاسم معنى الحرف بنى كما بنى خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [١].

وللإنصاف فإن ما عزى إلى أبي إسحاق ونقله بعد النحاه فى كتبهم كالعكبرى[٢] وابن الوراق[٣] وأبى حيان[٤]، قد يتعارض مع ما ذكره ابن جنى[٥] من أن أبا اسحاق من القائلين بأن الألف فى رفع المثنى، والياء فى نصبه وجره هى حرف الإعراب وليست فيها نية إعراب، ولا تقدير إعراب فيها، وهو ما قال به سيبويه والجمهور كما سبق ذكره.

ولعل القول فى ذلك أن يكون أبو إسحاق من القائلين بالقول ؛ لأن كلا القولين قد حكاه الثقاة من النحاة له، وعليه فله قولان في المسالة.

القول الخامس:ذهب الكوفيون كلهم إلى أن الألف فى التثنية والواو فى الجمع والياء فى التثنية والجمع هى الإعراب نفسه بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة[٦].

وبه قطرب من البصريين، كما نسب هذا إلى الزيادى، والفراء، والزجاج، والزجاجى، وطائفة من المتأخرين[٧].

---

(١) ينظر: الأنصاف ٣٥/١،٣٦، التذييل والتكميل لأبى حيان ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: التبيين ص٢٠١ ، واللباب ٢٨٧/١.

(٣) ينظر العلل فى النحو ص ٥٠.

(٤) ينظر التذييل والتكميل ١/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٦٩٥/٢.

٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٠،العلل لابن الوراق ص٤٩، الإنصاف٣٥/١،أسرار العربيةص٤٨، شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٢/١،سر الصناعة لابن جنى ٦٩٥/٢، التذييل والتكميل لأبي حيان٢٨٧/١،اللباب ١٠٣/١.

(٧) ينظر: الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص١٣٠، الإنصاف ٣٣/١، شرح اللمع للواسطى ص٢٢، منهج السالك إلى ألفيه بن مالك لأبى حيان ص٩، الارتشاف ٢٦٤/١.

وحكى أبو سعيد السيرافى [١] أن قوما زعموا أن هذا مذهب سيبويه.

وذكر الأنبارى أن زعم من زعموا أنه مذهب سيبويه ليس بصحيح [٢].

كما أن ما نسب إلى الزجاجى هنا يخالف اختياره لمذهب سيبويه، والجمهور فى الإيضاح[٣].

فقد أجمعنا نحن وأنتم على أن الإعراب فى هذه الأفعال حرف، وهو النون، وكذلك أيضا اتفقنا جميعا على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة فى الجزم فى قولنا: لم يذهب، ولم يركب، فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعرابا فاجتمعنا عليه، فلم يكن لذلك منكرا أن يكون الإعراب فى بعض الأحوال حرفا إذا دعت الضرورة إليه[٤].

وقد أيد الكوفيون فى ذلك ابن مالك[٥]، ونور الدين الجامى[٦].

ورد مذهب الكوفيين وبين عدم صحته: الخطيب التبريزى من قبل أن الإعراب من شأنه أنه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة، وهذه الحروف إذا حذفت سقط من الكلمة معنى التثنية والجمع، فيصير المعنى بحذفها دالا على المفرد.

كما أن الإعراب يدل على نفسه نحو (زيد) بمعنى أنه يدل على اختلاف أحوال الكلم من الفاعلية والمفعوليه ونحوهما ولا يدل على الذات، فبالإعراب تختلف

---

(١) ينظر شرح الكتاب ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: الأنصاف ٣٣/١.

(٣) ينظر: الإيضاح فى علل النحو ص١٣١.

(٤) ينظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص١٣٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٥٧/١.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٠٤/١.

أحوال الكلمة والذات واحدة: بخلاف ما تدل عليه هذه الحروف من التثنية والجمع وذوات الكلم فلا تكون إعرابا(١).

وبنحو ما سبق أنكر العكبرى على الفراء(٢) ما ذهب اليه وبين أنه باطل.

الباحث والتعقب:

وبعد هذا العرض السابق لكل قول من أقوال النحاة بماله وما عليه فإن الخطيب التبريزي قد بنى اختياره لمذهب سيبويه أن الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما حروف إعراب على أدلة قوية وحجج منطقية تنم عن عقلية نحوية كبيره تبنى أحكامها على أدلة دامغة وحجج سديدة راسخة فلهذا وافقه الصواب فى اختياره. وهو أيضا ما أختاره وأوافقه عليه ؛ لأنه اختيار أكثر النحاة كـ أبى القاسم الزجاجى(٣)، والأنبارى(٤)، والشرجى(٥)، والصيمرى(٦)، وابن الخشاب(٥) وأكثر المتاخرين.

---

(١) ينظر: شرح اللمع للتبريزى ص ٨١ وشرح اللمع للواسطى ص ٢٢

(٢) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١/١٠٥.

(٣) ينظر: الايضاح فى علل النحو ص١٣١ تحقيق د/ مازن المبارك ط دار النفائس.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٤٨ تحقيق محمد حسين شمس الدين ط دار الكتب العلمية.

(٥) ينظر: ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٣٠ تحقيق د/ طارق الجنابى ط أولى عالم الكتب ، والشرجي: هو عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، أبو عبد الله، الشرجي اليماني الزبيدي: من العلماء بالعربية.ولد بالشرجة، وسكن زبيدا ومات بها.له:شرح ملحة الاعراب ومقدمة في علم النحو ونظم مقدمة ابن بابشاذ أرجوزة في ألف بيت.ينظر: الأعلام ٤/ ٥٨.

(٦) ينظر:التبصرة والتذكرة ١/ ٨٩ تحقيق فتحى أحمد مصطفى على الدين ط أولى دار الفكر بدمشق.

(٧) ينظر: المرتجل ص ٦١ تحقيق على حيدر طبع بدمشق.

ثالثا: ما تعقب فيه ابن كيسان، وفيه مسألة واحدة.

تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

قال الخطيب التبريزي: " ولا يجوز تقديم الحال على المجرور عند أكثر النحويين، وقد أجازه ابن كيسان، فمن أجازه فلأن العامل متصرف، ومن لم يجزه فلأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وهو هنا حرف الجر، وهو غير فعل، وذلك قولك: (مررت بزيد جالسا) فهذا يجوز بلا خلاف، فإن قلت: (مررت جالسا بزيد) فقد ذكرنا أنه لا يجوز"([1]).

التعقب والتعقيب:

نص التبريزي على عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وتعقب قول ابن كيسان من علماء المذهب الكوفي القائل بالجواز وحلل جزءًا مما استند إليه بالجواز، وإليك التعقيب والتحليل:

الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: جاء زيد ضاحكاً، وأقبل محمد مسرعاً، وضربت عبد الله باكياً، ولقيت الأمير عادلاً([2]).

والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، وصاحب الحال – وهو ما كانت الحال وصفاً لهيئته – تارة يأتي فاعلاً، نحو: جاء زيد مسرعاً، وتارة يأتي مفعولاً نحو: ضربت عبدالله باكياً، وتارة يأتي مجروراً نحو: مررت بزيدٍ جالساً.

والمجرور قد يكون مجروراً بحرف أصلي كما في المثال السابق، وقد يكون مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء من أحد راكباً، وقد يكون مجروراً بالإضافة نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعة([3]).

---

١) شرح اللمع للتبريزي ص ١٦٠ ، ١٦١.

٢) شرح المفصل ٢/٥٥.

٣) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٧٩، وشرح الأشموني ١/٤٢٢، ٤٢٣.

فإن كان صاحب الحال مجروراً بحرف جرٍ زائدٍ فلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز تقديم الحال عليه، وتأخيرها عنه، فيجوز أن تقول: ما جاء من أحدٍ عاقلاً، وأن تقول: ما جاء راكباً من أحدٍ[١].

هذا إذا كان حرف الجر الزائد مما يكثر حذفه، فإذا كان مما يمتنع حذفه نحو ما جاء في صيغة أفعل التعجب نحو: (أحسن يزيد مقبلاً)، أو مما يقل حذفه نحو الباء في فاعل (كفى) بمعنى (يكفي) نحو: (كفى يزيد معينًا) لم يجز تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف.

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقاً، وإليه ذهب أكثر النحويين، ومنهم البصريون[٢]، فلا يجوز عندهم أن تقول: (مررت جالسةً بهندٍ)، ولكثرة القائلين بهذا القول نسبه بعض النحويين كابن عقيل[٣]، وخالد الأزهري[٤] إلى جمهور النحويين.

واستدل هؤلاء على صحة مذهبهم بالآتي:

أولاً: أنّ تعلقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[٥]، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على

---

١) الارتشاف ١٥٧٩/٣، وشرح الأشموني ٤٢٢/١، ٤٢٣.
٢) ينظر: الهمع ٢٣٦/٢.
٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢.
٤) ينظر: التصريح ٣٧٨/١.
٥) ينظر: الهمع ٢٣٦/٢.

حرف الجر، كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه([1]).

ثانياً: أن التزام التأخير، ومنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي إجراءٌ لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة([2]).

ثالثاً: أن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمَّن معنى الاستقرار، نحو: (زيدٌ في الدار متكئاً)، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله لا يتقدم عليه نحو: (مررتُ بهندٍ جالسةً)[3].

رابعاً: أنك إذا قلت: (مررت بهندٍ ضاحكةً)، فالباء تعطي معنى الإلصاق، فكأنك قلت: التصق مروري بهندٍ في هذه الحال، ولو قلت هذا لكان العامل (التصق)، والالتصاق إنما هو مفهومٌ من الباء، فجرى لذلك مجرى العامل المعنوي، والحال لا تتقدم على المعنوي[4].

القول الثاني: الجواز مطلقاً، وإليه ذهب ابن كيسان[5]، والفارسي[6]، وابن جني[7]، وابن بَرْهَان[8]، وابن ملكون[9]، وابن عطية[10]، وصححه ابن مالك[11]، وأبوحيان[12]، وابن عقيل[13].

فيجوز عندهم أن تقول: (مررت جالسةً بهندٍ)، كما تقول: (مررت بهند جالسة).

---

١) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٩.

٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥.

٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٥.

٤) ينظر: البسيط ١/٥٢٩.

٥) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٩.

٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦.

٧) ينظر: اللمع في العربية لابن جني ص ١١٨.

٨) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٨.

٩) ينظر: الدر المصون ٥/٤٤٧، والتصريح ١/٣٧٩.

١٠) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٤٢٠.

١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٢٦.

١٢) ينظر: البحر ٧/٢٦٩.

١٣) ينظر: المساعد ٢/٢٢.

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس: أما السماع فمنه هذه الآية التى نحن بصدد الحديث عنها: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [١]، فقوله (كافة) حال من (الناس) المجرور باللام، وقد تقدم عليه[٢].

ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ ✱ فَلَنْ يَذْهَبُوا فرغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[٣]

وقوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا ✱ إِلَيَّ حَبِيْباً إِنَّهَا لَحَبِيْبُ[٤]

وقوله:

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ✱ ءِ فَيُدْعَىْ وَلاْتَ حِيْنَ إِبَاءِ[٥]

---

١) سورة سبأ من الآية ٢٨.

٢) ينظر: شرح االتسهيل ٢/٢٥٣.

٣) البيت من الطويل، وهو لطُلَيحة بن خويلد الأسدي في شرح الشواهد للعيني مع الصبان ١٧٧/٢، والمقاصد النحوية ١٥٤/٣، وتاج العروس ٣٧٣/٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٥٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٧/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢، وشرح الأشموني ٤٢١/١.

والشاهد فيه قوله: (فرغا بقتل حبال) حيث وقع (فرغاً) حالاً من (قتل) المجرور بالباء، وقد تقدم عليه.

٤) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزة في ملحق ديوانه ص ٥٢٢، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣، ولمجنون ليلى(قيس بن الملوح) في ديوانه ص ٣٤، ولقيس بن ذريح (قيس لبنى) في ديوانه ص ١١٥، ولعروة بن حزام في الخزانة ٢١٢/٣، ٢١٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦.

الشاهدقوله:(هيمان صاديا) حيث وقعا حالين من ياء المتكلم المجرورة محلاً بـ(إلى) في قوله (إليَّ) وقد تقدمتا عليه، وهما من الحال المترادفة، ويجوز أن يكون (صادياً) حالاً من ضمير (هيمان) من باب الحال المتداخلة.

٥) البيت من الخفيف، ولا يعرف قائله، فهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والبحر ٢٦٩/٧، والدر المصون ٤٤٧/٥، والمقاصد النحوية ١٦٢/٣. =

وأبيات أخر([1]).

وإذا جاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي والعامل – كما في البيت الثالث – فتقديمها عليه دون العامل أجوز([2]).

وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعوله في المعنى، وتقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به جائز، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معنى ؛ لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً ([3]).

الجواب عن هذه الأدلة:

أجاب المانعون عن أدلة المجيزين بالآتي:

أولاً: أن الاستدلال بالآية لا يسلم لهم ؛ لأنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذي ذكره هؤلاء، منها:

١ – أن (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، والمعنى: أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ، أو كافة للناس عن الكفر والمعاصي، ودخلت التاء للمبالغة كـ (علاَّمة، ونسَّابة).

قاله الزجاج([4])، والأنباري([5])، وأبو البقاء([6]).

٢ – أن (كافة) صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: وما أرسلناك إلا إرسالة كافة أو عامة لهم محيطة بهم.

ذكره الزمخشري([7])، ووافقه فيه غيره([8]).

والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال([9]).

– والشاهد فيه قوله: (غافلا تعرض المنية للمرء) حيث وقع (غافلا) حالاً من (المرء) المجرور باللام، وقد تقدم الحال على صاحبه، وعامله أيضا وهو تعرض.

١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٤، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦.

٢) البحر ٧/٢٦٩.

٣) عدة السالك ٢/٣١٩.

٤) معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٤/٢٥٤.

٥) البيان ٢/٢٨٠، ٢٨١.

٦) التبيان للعكبري ٢/١٩٧.

٧) الكشاف ٣/٦٠٧.

٨) وافقه البيضاوي في تفسيره ٤/٣٨٣.

٩) ينظر: عدة السالك ٢/٣٢٠.

ثانياً: أن الأبيات ضرورة شعرية لا تقيم قاعدة([1]).

ثالثاً: أن قياس المجرور على المفعول غير صحيح ؛ لأن بينهما فرقا، وحاصله: اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغيير في ترتيب معمولاته([2]).

ولم يرتض ابن مالك ما ذهب إليه الزجاج، فحكم ببطلانه وعلَّل ذلك ؛ بأن مجيء التاء للمبالغة مقصور على السماع في أمثلة المبالغة مثل: علاَّمة ونسَّابة، وليست منها (كافة) لكونها على فاعلة، فإن حملت على (راوية) ونحوها من أمثلة اسم الفاعل فقد حملت على شاذ الشاذ ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ ([3]).

القول الثالث: التفصيل، وإليه ذهب الكوفيون حيث أجازوا التقديم في ثلاث مسائل ([4]):

أولاها: أن يكون المجرور ضميراً، نحو قولك: (مررت بك ضاحكة)، فإنه يجوز لك أن تقول: (مررت ضاحكة بك).

الثانية: أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور، نحو قولك: (مررت بزيد وعمرو مسرعين)، فيجوز لك أن تقول: (مررت مسرعين بزيد وعمرو).

الثالثة: أن يكون الحال جملة فعلية، وصاحب الحال اسماً ظاهراً نحو قولك: (مررت بهند تضحك)، فيجوز أن تقول: (مررت تضحك بهند). ومنعوا التقديم فيما عدا ذلك.

وعليه فلا يجوز عندهم أن تقول: مررت ضاحكة بهند ؛ لأن الحال هنا اسم لا فعل، ولم أقف لهم على دليل.

الباحث والتعقب:

هذا والنفس إلى المذهب القائل بجواز التقديم أميل لورود السماع به نظمًا ونثرًا، فضلاً عن مساندة القياس لهم، وعليه فتعقب التبريزي لابن كيسان مردود.

---

١) ينظر: أوضح المسالك ٢/٣٢٠.

٢) ينظر: عدة السالك ٢/٣٢٠.

٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٣.

٤) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٧٩، والهمع ٢/٢٣٦.

رابعا: ما تعقب فيها الأخفش وفيه مسألة واحدة.

حكم صفة (أي) فى النداء[1]

قال التبريزي: " وتقول (يأيها الرجل...) فـ(أي) منادى، و(ها) عوض مما منعته من الإضافة ؛ لأنها لا تكون في غير هذا الباب إلا مضافة، و(الرجل) صفة لـ(أي)، ولا يجوز فيه إلا الرفع، وإن جاز في غيره من الأوصاف النصب والرفع، والمازني يجيزه، وهوعند النحويين خطأ، قالوا: لأن الحمل علي الموضع حمل علي التأويل، ولا يحمل علي التأويل ما لم يتم الكلام، وأيضا فإنهما كاسم واحد، فلو ناديت اسما مفردا لم يكن إلا مضموما، وأيضا فإن النداء كان يجب ان يكون للرجل، إلا انه منع من ذلك مانع وهو كون الألف واللام فيه، فأدخلت (أيا) للتوصل إلي ندائه، كما أدخلت الألف التي للوصل للتوصل إلى النطق بالساكن، فلهذه الأوجه لم يجز في صفة (أي) إلا الرفع. قال أبو علي رادًا علي المازني: لا يخلو نصبه لهذا الاسم من أن يكون من جهة القياس أو السماع، والسماع لم يرد نصبه، والقياس يوجب الرفع لما ذكرناه من العلل.

وقال الأخفش: (الرجل) صلة لـ(أي)، وليس بصفة كما يقول النحويون، وتقديره عنده: (يا أيها هو الرجل)، وقد رد أبو علي على ذلك بأن قال: لو كان صلة لجاز أن يظهر المبتدأ المحذوف في موضع من المواضع، وايضا فإن الصلة تكون بالجملتين وبالظرف، ولم نرهم وصلوا (أيا) بواحدة من الجمل إلا بالابتداء والخبر علي قوله.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٨٨/٢، المقتضب ٢١٦/٤، الأصول ٢٣٧/١، اللمع ص١٩٦، شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٦، المفصل فى علم العربية ص٣٩، الأمالى الشجرية ٢٩٩/٢، المقتصد ٧٧٨/٢، الإيضاح للفارسى ص٢٤٧، أسرار العربية ص١٢٨، المرتجل ص١٩٤، شرح الجمل للخوارزمى ص١٧٢، شرح المفصل للخوارزمى ص٣٤٠، شرح الألفية للمكودى ص٢١٧، الفوائد الضيائية ٣٣٣/١، التصريح ١٧٤/٢، حاشية الصبان ١٥١/٣، حاشية الخضرى ٧٧/٢، الكناش فى النحو والصرف لأبى الفداء ص٤٦، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص٢٣٩.

وأيضا فإن الخبر لا يفيد إذا كان معرفة، وههنا (الرجل) فيه الألف واللام، وأنت لو قلت: (هو الرجل) لم يكن كلاما مفيدا، وأيضا فلو كان صلة لطال الاسم به ونصب كما ينصب الطويل.

فأما (ها) فقال أبو علي: لا يكون عوضا من حذف الاضافة ؛ لأن ما جاء مضافا أبدا وما حذفت الاضافة منه لم يعوض، وهو (كل وبعض) ولو عوض في (كل وبعض) لوجب الحذف في هذا الموضع ؛ لأنه باب حذف، وهو عنده استئناف نداء آخر"[١].

التعقب والتعقيب:

فى النص السابق تحدث الخطيب التبريزي عن الخلاف الواقع فى الاسم المقترن بالألف واللام بعد (أى) فى النداء، ثم تعرض للخلاف فى رفع هذا الاسم متعقبا ما قاله الأخفش من كونه صلة لا صفة مفندا أدلته مستشهدا بما قاله أبو علي الفارسي منتهيا من ذلك كله إلى اختيار القول بالوصفية، مبينا الأسباب التى بني عليها اختياره.

الخلاف فى الاسم المقترن بـ(أل) بعد (أى) فى النداء على قولين:

القول الأول: يرى جمهور[٢] النحويين إلا الأخفش أن الاسم المقترن بأل بعد (أى) فى النداء صفة لها، وليس خبراً لمبتدأ محذوف.

وقد استدل هؤلاء لذلك بالأتى:

١- شدة اقتضاء (أى) للصفة، وإحتياجها إليها، لإبهامها ؛ ذلك أنها لا تثنى ولا تجمع فتقول: يا أيها الرجلان، يا أيها الرجال كقولك: يا أيها الرجل، فهى مع المثنى والجمع كهى مع المفرد، فلذلك لزمها النعت.

---

١) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص ٢٦٦– ٢٦٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٨/٢، المقتضب ٢١٦/٤، الأصول ٢٣٧/١، اللمع ص١٩٦، شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٦، المفصل فى علم العربية ص٣٩، أمالى ابن الشجرى ٢٩٩/٢، المقتصد ٧٧٨/٢، أسرار العربية ١٢٨.

فـ (يا) أداة النداء، و(أى) منادى و(ها) تنبيه و (الرجل) نعته[١].

٢- أن الأصل فى: (يا أيها الرجل) ؛ أنهم أرادو نداء الرجل، وهو قريب من المنادى وفيه الألف واللام، فلما لم يمكن نداءه والحالة كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء ؛ إذ الغرض إنما هو نداء الاسم فجاءوا بأى وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعته، ولزم النعت حيث كان هو المقصود، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضا مما حذف منها من الاضافة ؛ إذ هى من الأسماء الملازمة لها. [٢]

٣- انعدام ما يدل على حذف المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل، وذلك أنه لو حذف لجاز ظهوره. بل كان أولى ؛ لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ، و لأن تمام الصله أولى من اختصارها.

كما أنه لو كانت (أى) فى النداء موصولة، وما بعدها صلة، لكان يجوز أن توصل بالجملة الفعلية، والظرف، ولم يقع هذا فى كلامهم[٣].

القول الثاني: يرى الأخفش[٤] فى أحد قوليه إلى أن (أيا) فى النداء موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ(أى)، ولذلك التزم رفع ما جاء بعدها ؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف.

فتقدير قولك: (يا أيها الرجل) عنده: يا أيها هو الرجل، وإنما وجب حذف المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيما إذا ريد عليه كلمتا: (أى ها) [٥].

قال الخطيب التبريزي: " وقال الأخفش: (الرجل) صلة لـ(أي)، وليس بصفة كما يقول النحويون، وتقديره عنده: (يا أيها هو الرجل)، وقد رد أبو علي على ذلك ؛

(١) بنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤٤/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/٢.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣، شرح الأشمونى ١٥١/٢ حاشية الصبان ١٥١/٣.
(٤) ينظر: الأخفش ومنهجه النحوى ص١٠٣، شرح اللمع للواسطى ص١٤٦، الهمع ١٧٥/١، الارتشاف ١٢٩/٣، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٨٠٩/٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضى ٣٤٢/١.

بأن قال: لو كان صلة لجاز أن يظهر المبتدأ المحذوف في موضع من المواضع، وايضا فإن الصلة تكون بالجملتين وبالظرف، ولم نرهم وصلوا (أيا) بواحدة من الجمل إلا بالابتداء والخبر علي قوله، وأيضا فإن الخبر لا يفيد إذا كان معرفة، وههنا (الرجل) فيه الألف واللام، وأنت لو قلت: (هو الرجل) لم يكن كلاما مفيدا، وأيضا فلو كان صلة لطال الاسم به ونصب كما ينصب الطويل"([1]).

كما اعترض أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الأخفش ؛ بأنه لو كان صلة لجاز أن يظهر المبتدأ المحذوف فى موضع من المواضع، وأيضا فإن الصلة تكون بالجملتين، وبالظرف، ولم نرهم وصلوا (أيا) بواحدة من الجمل بالمبتدأ والخبر على قوله[٢].

وأيضا فإن الخبر لا يفيد إذا كان معرفة، وهاهنا "الرجل" فيه الألف واللام، وأنت لو قلت: هو الرجل لم يكن كلا ما مفيدا. وأيضا فلو كان صلة لطال الاسم به ونصب كما ينصب الطويل [٢]

وبه نص التبريزي بقوله: " فأما (ها) فقال ابو علي: لا يكون عوضا من حذف الاضافة ؛ لأن ما جاء مضافا أبدا وما حذفت الاضافة منه لم يعوض، وهو (كل وبعض) ولو عوض في (كل وبعض) لوجب الحذف في هذا الموضع ؛ لأنه باب حذف، وهو عنده استئناف نداء اخر. فإن جئت بصفة بعد الرجل فقلت: (يا أيها الرجل العاقل) رفعت ؛ لأنه صفة لمعرب، ويجوز النصب علي تقدير: فعل ؛ فإن كانت الصفة مضافة بعد الرجل فالرفع جيد، والنصب جائز من ثلاثة أوجه:علي نداء أخر، وعلي البدل من (أي)، وعلي تقدير: فعل" ([3]).

---

١) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص ٢٦٧.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ٣٤٠/١ تحقيق د / عوض بن حمد القوزى ط١.

(٣) ينظر: شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٨، شرح اللمع للواسطى ص١٤٦

٤) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص ٢٦٧.

ونصب صفة أي قياسا على صفه غيرها أمر يحتاج فى تقريره إلى مساندة الاستعمال اللغوى الوارد عن العرب له.

كذلك رد أبو على الفارسى[١] على المازنى ما ذهب إليه من جواز النصب بأن نصبه لهذا الاسم لا يخلو من أن يكون من جهة القياس أو السماع والسماع لم يرد بنصبه، والقياس يوجب الرفع فيه.

ونقل التبريزى[٢] والواسطى[٣] عن النحاة تخطئتهم لقول المازنى قالا: "... والمازنى يجيزه وهو عند النحويين خطأ. قالوا: لأن الحمل على الموضع حمل على التأويل، ولا يحمل على التأويل ما لم يتم الكلام)[٤].

والزجاج قد نص بنفسه فى كتابه[٥] على هذه المخالفة وقرر أن النحويين لا يقولون إلا: (يا أيها الرجل) بالرفع، والعرب لغتها فى هذا الرفع، ولم يرد عنها غيره.

وهو أيضا ما أختاره وأميل إليه وذلك لإجماع النحويين عليه ؛ ولأنه هو القياس لموافقته المسموع عن العرب واللغة بنت السماع.

الباحث والتعقب:

ما تعقب فيه التبريزي الأخفش في هذه المسألة مقبول، والرأي ما قاله الجمهور ورجحه التبريزي، وذلك لأن ذا اللام وصف لـ(أى) فى النداء ؛ لأنه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية فى قولك: (يأيها الرجل) وهذا حد النعت أى ما دل على معنى فى متبوعه، فيتأكد فيه الوصفية.

---

(١) لم أعتر عليه فى الإيضاح والتكملة ولا فى البغداديات ولا فى البصريات ولا فى الحلبيات ولا فى المسائل المنثورة ولا فى كتاب الشعر ولا فى كتاب التعليق على كتاب سيبويه ولا فى العضديات ولا فى العسكريات.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص٢٦٧.

(٣) ينظر: شرح اللمع ص١٤٥، ١٤٦.

(٤) شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٧ والنص بعينه فى شرح اللمع للواسطى ص١٤٥.

(٥) ينظر: معانى القرأن وإعرابه للزجاج ٩٨/١، ٩٩.

الفصل الرابع

تعقبات الخطيب التبريزي لأدلة الكوفيين النحوية.

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: أصل المشتقات[١]

قال الخطيب التبريزي: " المصدر أصل الفعل، أخذ الفعل منه عند البصريين، وعند الكوفيين أن المصدر مأخوذ من الفعل، واستدلوا على ذلك بأنه يجيء بعده، تقول: قام قياما، وبأن الفعل عامل فيه، وبأنه يعتل باعتلاله.

واستدل البصريون بان الاسم يفيد مع مثله، والفعل لا يفيد مع مثله، وأيضا تسميتهم بالمصدر دليل على أنه قد صدر عنه شيء، كما تقول: مصدر الإبل، وأيضا فإن الواجب ان يكون في الفرع ما في الأصل وزيادة، والفعل يدل على زمان مخصوص، والمصدر يدل على زمان مبهم، فالفعل أشد تخصيصا فكان الفرع.

وأما ما قالوه من أنه يجيء بعد الفعل فلا دليل فيه ؛ قد يجيء الاسم بعد الحرف وليس بأصل له، وأما قولهم: يعتل باعتلال الفعل، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس هذا أصلا لهذا "[٢].

---

١) ينظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٦، شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١، الإنصاف ٢٣٥/١، أسرار العربية ص١٠٣، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧، اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٦٠/١، التبيين على مذاهب النحويين ص١٤٥، الأشباه والنظائر ٦٦/١.

٢) شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ ١٣٣ ، ١٣٤.

التعقب والتعقيب:

فيما سبق تحدث **الخطيب التبريزي** عن خلاف النحاة البصريين، والكوفيين حول المصدر والفعل، أيهما أصل للآخر. فذكر مذهب البصريين، والأدلة التى استند إليها فى تصحيحه لمذهبهم ثم ذكر قول الكوفيين وأدلتهم والرد عليها وهناك مذهبان لابن طلحة وبعض البصريين لم يتعرض لهما.

تعددت آراء العلماء في أصل المشتقات، ولهم في ذلك أربعة آراء:

الرأي الأول: يرى البصريون[١] أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه[٢].

قال سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما لم يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..." [٣].

يعنى أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التى تحدثها الأسماء، وأراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون.

وقوله أيضا:" واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون وإنما هى من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما. والاسم قد يستغنى عن الفعل. تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا."[٤]

وإليه ذهب كثير من النحاة كابن السراج[٥]، والسيرافى[٦]، والفارسى[٧]،

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٥٩، والخصائص ١/١٢١، والإنصاف ١/٢٤٣، والتبيين صـ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٥٤ وشرح الألفية صـ٦٢٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٧١، وشرح الأشموني ١/٤٦٨، والتصريح ١/٣٢٥.

(٢) ينظر: المذهب البصري وحججه في أسرار العربية صـ ١٧١: ١٧٢، والبيان في شرح لمع ابن جني صـ ٩٧، والإقليد في شرح المفصل ١/٣٥٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٢.

(٤) الكتاب ١/٢٠، ٢١.

(٥) ينظر: الأصول ١/١٦٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب ١/٥٥.

(٧) ينظر: التعليق على كتاب سيبويه ١/٤٣.

وابن جنى[١] وعبد القاهر [٢]
والزمخشرى[٣]، والسهيلى[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن أبى الربيع[٦].

وذهب بعض البصريين أن الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل. أى: أن الوصف فرع الفرع[٧].

أن النحاة اجتمعوا على تسميته مصدرا، ومفهوم المصدر فى اللغة هو: الموضع الذى يصدر عنه كقولهم: " مصدر الإبل، وموردها " للموضع الذى تصدر عنه وترده، فعلم بذلك أن الفعل قد صدر عن المصدر حين استحق المصدر بذلك أن يسمى مصدرا [٨].

أن المصدر معناه مفرد، والفعل معناه مركب من حدث، وزمان. والمفرد سابق للمركب، وأصل له ؛ ولأنه لا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده، وأن الدال على المفرد أولى بالأصالة من الدال على المركب، كما أن زمن المصدر مطلق، وزمان الفعل مقيد، والمطلق قبل المقيد[٩].

---

(١) ينظر: اللمع ص١٣١، الخصائص ١/١١٣، ١١٩، ١٢١.
(٢) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٥٥٣.
(٣) ينظر: المفصل فى علم العربية ص٣٢.
(٤) ينظر: نتائج الفكر ص٥٣.
(٥) ينظر: شرح المفصل ١/١٠.
(٦) ينظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١/١٦٨، ٤٦٧.
(٧) ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص١٣٧.
(٨) ينظر: شرح الكاتب للسيرافى ١/٥٧، العلل لابن الوراق ص٢١٨، شرح اللمع للتبريزى ص١٣٣، أسرار العربية ص١٠٣، الإنصاف ١/٢٣٦، شرح اللمع للواسطى ص٥٨، شرح الجمل للخوارزمى ص١٢٧
(٩) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧، التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص١٤٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٧٩.

الرأي الثاني: رأي الكوفيين[١]:

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، فهو(مفعل) بمعنى المصدر. مثله مثل قعدت مقعدا حسنا" أى: قعودا، والمصدر بمعنى: الفاعل أى: صادر عن الفعل كالعدل. بمعنى: العادل[٤].

استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأمور:

أولها: أن الفعل يعمل فى المصدر كقولك: (ضربته ضربا)، فـ(ضربا) منصوب بـ(ضربت) والعامل مؤثر فى المعمول، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، والقوة تجعل القوى أصلا لغيره كما أن العامل قبل المعمول[٥].

وعنه أجاب البصريون بأن العامل، والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعانى، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقا. كما أن النحاة أجمعوا على أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال. ولا خلاف فى عدم أصالتها، كما لا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلا.

كما أن المصدر قد يعمل عمل الفعل كقولك: (يعجبنى ضرب زيد عمرا)، فلا يدل ذلك على أنه أصل وأن معنى: (ضرب ضربا) أى: أوقع ضربا كقولك:(ضرب زيدا) فى كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضربا، فلا شك

---

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع صـ ٩٧،والإقليد في شرح المفصل ٣٥٥/١، وائتلاف النصرة صـ ١١٢

٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ١ق٦١/١، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، شرح الألفية لابن الناظم ص١٩١.

٣) ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، المسائل الخلاقية للعكبرى ص٧٤، ٧٥، التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص١٤٧ أسرار العربية ص١٠٤، الإنصاف ٢٣٦/١

أن الضرب معقول قبل إيقاعة، مقصود إليه، ولذا يصح أن يؤمر به، (ضرب) وإذا تبت أنه معقول قبل إيقاعة، معلوم قبل فعله دل ذلك على أنه قبل للفعل [١].

ثانيها: أن المصدر يصح بصحة الفعل، ويعتل باعتلاله. ألاترى أن نحو:(قاوم قواما) قد صح فيه المصدر، وذلك لتصحيح الفعل، وكذلك: استحوذ استحواذا وأن نحو: قام قياما، وصام صيام، واستقام استقامة: قد أعلت عين المصدر، وذلك لاعتلالها فى الفعل والاعتلال فى المصدر حكم تسبقه علته فى الفعل أولا، واذا كان الاعتلال فى الفعل أولا، وفى المصدر ثانيا، وتبعا له ؛ وجب أن يكون الفعل أصلا له [٢].

وعنه أجاب التبريزي بقوله: **وأما قولهم: يعتل باعتلال الفعل، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس هذا أصلا لهذا** "[١].

ثالثها: أن المصدر يذكر توكيداً للفعل، ولاشك إن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل[٢].

وأجاب التبريزي عن ذلك بقوله " **وأما ما قالوه من أنه يجيء بعد الفعل فلا دليل فيه؛ قد يجيء الاسم بعد الحرف وليس بأصل له**" [١].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣، الصفوة الصفية للنيلى ق١ /٦١، العلل فى النحو لابن الوراق ص٢١٩، التبيين على مذاهب النحويين ص١٤٩.

(٢) ينظر: العلل فى النحو لابن الوراق ص ٢١٨، الايضاح للزجاجى ص٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٦١/١ شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١/ ٢٢١، التبيين ص ٤٧، المسائل الخلافية ص ٧٤، الإنصاف ٢٣٥/١، ٢٣٦، أسرار العربية ص ١٠٤.

٣) شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ ١٣٣ ، ١٣٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧.الإيضاح للزجاجى ص٦١، أسرار العربية ص١٠٤، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق١ ٦١/١.

الرأي الثالث: ونسب للفارسي: ويرى أن المصدر أصل الفعل، والفعل أصل الوصف(٢).

الرأي الرابع: رأي ابن طلحة: ويرى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه(٣).

الباحث والتعقب:

وبعد: فإنه من خلال ما سبق عرضه يتبين أن ما رد به البصريون على أدلة الكوفيين جدير بإبطالها، وكفيل بتفنيدها، وتبديدها؛ ذلك لأنها ردود سديدة توفر لها من أسباب الإقناع ما يجعل القارئ يسلم لها ببطلان مذهب الكوفيين.

وعليه: فإن القول السديد والرأى الرشيد هو ما ذهب إليه البصريون بأن المصدر أصل المشتقات، واختاره **الخطيب التبريزي** فى نصه السابق، والذى بناه على أدلة قوية، وردود واقعية على ما نحو ما سبق عرضه.

---

١) شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي صـ ١٣٣ ، ١٣٤.

(٢) ينظر: التصريح ٣٢٥/١، وشرح الأشموني ٤٦٨/١

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٧١/٢، والتصريح ٣٢٥/١

المسالة الثانية: الخلاف فى حقيقة (كلا و كلتا)

قال الخطيب التبريزي: و أما (كِلا) فإنها اسم مفرد، كما أن (كُلّا) بالضم اسم مفرد يؤكد به الجمله، الدليل على أنه اسم مفرد إخبارهم عنه بالمفرد، وهو عند الكوفيين اسم مثنى، واحده (كل) فان قيل: (كلا) معتلة، و(كل) صحيح، قيل: ما يمتنع هذا، فيكون مثل: أمليت، وأمللت، واستدلوا على أنه مثنى فيما جاء في الشعر من تثنية خبرها، وأنه يجوز: كلا الرجلين قاما.

فأما (كلتا) فهو عند البصريين مفرد، و الدليل عليه قوله تعالى:﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[١]، و لو كان مثنى لقال: (آتتا) كما يقال: الرجلان قاما. وأما ما استدلوا به من تثنية الخبر فلا دليل فيه ؛ لأنه اسم يدل على التثنية فحمل على معناه، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٢] فحمل على معنى كل دون لفظها"[٣].

التعقب والتعقيب:

نص التبريزي على القول بالإفراد في (كلا، وكلتا) وتتبع ما ذهب إليه الكوفيون في ذلك، وقد اختلفت رؤى النحويين في (كلا) و (كلتا) هل هما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى أو مثنيان في اللفظ والمعنى ؟ وبالقولين قيل:

القول الأول: أنهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، وقد نسب ذلك إلى البصريين[٤]، ومنهم الخليل[٥]، وسيبويه[٦]، والمبرد[٧]، وهو اختيار الزجاج[٨]،

---

١) سورة الكهف من الاية ٣٣.

٢) سورة النمل من الاية ٨٧.

٣) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢١٣.

(٤) ينظر: العلل في النحو /٢٤٢ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٦١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، والملخص ١٠٩/١،والتذييل ٢٥٥/١،ومنهج السالك/١٠، والنشر في القراءات العشر ٢٣٢/٢

(٥) ينظر: بدائع الفوائد ٢٤٤/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٦٤/٣ ، وبدائع الفوائد ٢٤٤/١.

(٧) ينظر: المقتضب ٢٤١/٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن له ٢٨٤/٣ – ٢٨٥.

والفارسي[١]، وابن الوراق[٢]، والحريري[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الشجري[٥]، وغيرهم[٦].

قال سيبويه: " فـ(كلا) كـ(مِعَى) واحد الأمعاء "[٧]، وقال أيضًا: " ومن قال: (رأيت كلتا أختيك)، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث "[٨].

والملاحظ أنه لم يجعل (ألف) كلا وكلتا للتثنية، ومن ثم فإنهما مفردان.

وقال المبرد: " فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق، فكلا لا يكون إلا لاثنين، فلم أضفته إلى ضميرهما ؟، فالجواب في ذلك أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية "[٩].

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور:

الأول: أن الضمير قد يرد إليهما تارة مفردًا حملاً على اللفظ، وتارة مثنى حملاً على المعنى[١٠].

---

(١) ينظر: الشعر ١٢٦/١ وما يليها ، والشيرازيات ٧٥/١ وما يليها.
(٢) ينظر: العلل في النحو / ٢٤٢.
(٣) ينظر: درة الغواص /١٣٨ ، وائتلاف النصرة /٥٦.
(٤) ينظر: الكشاف ٤٨٤/٢.
(٥) ينظر: الأمالي له ١٦٦/١.
(٦) منهم ابن الخشاب في المرتجل ٦٧، وأبو البركات في الإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية /٢٨٦ – ٢٨٧ ، وابن الأثير في الشافي ٢٠٧/٢ – ٢٠٨ ، والبديع ٣٣٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٤/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١ – ١٢١، وابن عصفور في شرح الجمل له ٢٤٤/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٦٧/١– ٦٨ والرضي في شرح الكافية له ٨١/١ – ٨٢ ، وابن أبي الربيع في البسيط ٢٥٢/١ ، وابن هشام في المغني ١٢٦/٣.
(٧) الكتاب ٣٦٤/٣.
(٨) الكتاب ٣٦٤/٣.
(٩) المقتضب ٣ / ٢٤١.
(١٠) ينظر: الإنصاف ٤٤١/٢ ، وأسرار العربية /٢٨٦ – ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، وائتلاف النصرة /٥٥.

فمن مراعاة اللفظ قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[١]، فقال: (آتت) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو راعى المعنى لقال: (آتيا)، كما تقول: (الزيدان ذهبا)، و (العمران ضربا) [٢].

وقول الشاعر:

أُكَاشِرُهُ و أَعْلَمُ أن كِلانا ✱ على ما شاءَ صاحبُهُ حريصُ [٣]

فقال (حريص) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل (حريصان) بالتثنية حملاً على المعنى [٤].

ومن مراعاة المعنى قول العرب: (كلاهما قائمان)، و (كلتاهما لقيتهما) "[٥].

ومما روعي منه جانبا اللفظ والمعنى قول الشاعر:

كلاهما حينَ جدَّ الجريُ بينهما ✱ قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [٦]

فقال: (أقلعا) حملاً على المعنى، وقال: (رابي) حملاً على اللفظ [٧].

ونظير (كلا) و (كلتا) في الحمل على اللفظ والمعنى (كل)، قال تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[٨]، فقد أفرد حملاً على اللفظ [٩].

---

(١) الكهف / ٣٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٤١/٢ ، وأسرار العربية /٢٨٦.

(٣) البيت من الوافر لعدي بن زيد في الكتاب ٧٣/٣ – ٧٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٤١/٢ ، والشعر ١٢٧/١ ، والشيرازيات ٧٦/١ ، وشرح المفصل ٥٤/١.

(٤) يراجع: الإنصاف ٢ / ٤٤٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٤٦/٢.

(٦) البيت من البسيط للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه ، و ينظر: الشعر ١٢٨/١ ، والشيرازيات ٧٧/١ ، وتخليص الشواهد /٦٥ – ٦٦. و جاء بلا نسبة في شرح المفصل ٥٤/١ ، وائتلاف النصرة /٥٥ ، والهمع ١٥٣/١.

(٧) ينظر: الإنصاف ٤٤٧/٢ ، وأسرار العربية /٢٨٧.

(٨) مريم / ٩٣.

(٩) ينظر: الشعر ١٢٨/١ ، والإنصاف ٤٤٨/٢.

وقال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [١]، فقد جمع حملاً على المعنى[٢].

الثاني: إضافتهما إلى المثنى نحو: (جاءني كلا أخويك)، (ورأيت كلا أخويك)، و(مررت بكلا أخويك)، و(جاءني أخواك كلاهما)، و (رأيتهما كليهما)، و(مررت بهما كليهما).

و (كلتا) مثل (كلا) فيما مرّ.

ولو كانا مثنيين لما جاز ذلك ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا: مررت بهما اثنيهما [٣].

الثالث: أن الحرف المنقلب من (كلا) لا يخلو من أن يكون للتثنية كالذي في (رجلان) و (رجلين)، أو يكون لام الفعل، فالدلالة على أنه لام الفعل، وليس حرف تثنية أن حرف التثنية لم تبدل منه التاء، وقد أبدلت من اللامات في نحو: (بنت) و (أخت)، فلما أبدلوا من هذا الحرف في (كلتا) دل ذلك على أنه لام وليس حرف تثنية.

ولا يجوز اعتبار هذه التاء زائدة ؛ لأنها لا تزاد في هذا النحو، ولم يقل أحد أنها في نحو (بلتع) زائدة [٤].

القول الثاني: أنهما مثنيان لفظًا ومعنى، وأصل (كلا): كُلّ، فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، والتاء في (كلتا) للتأنيث، والألف للتثنية.

وقد نسب التبريزي[٥] وغيره هذا القول إلى الكوفيين[٦]، والجرمي[٧]، والبغداديين في (كلتا) [٨].

---

(١) النمل / ٨٧.

(٢) ينظر: الشعر ١٢٨/١ ، والإنصاف ٤٤٨/٢.

(٣) ينظر: الشعر ١٢٨/١– ١٢٩، والشيرازيات ٧٦/١ – ٧٧، والإنصاف ٤٤٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: الشعر ١٢٩/١.

(٥) ينظر: شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ص٢١٣.

(٦) يراجع: الإنصاف ٤٣٩/٢ ، وأسرار العربية /٢٨٧ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، والتذييل ٢٥٦/١ ، والنشر في القراءات العشر ٢٣٢/٢ ، والهمع ١٥٢/١.

(٧) ينظر: الشعر ١٣٠/١.

(٨) يراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، والتذييل ٢٥٧/١ ، والبحر المحيط ١١٨/٦.

وقد نص الفراء على القول به، فقال: " وقوله: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [١]، ولم يقل: آتتا، وذلك أن (كلتا) ثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله: (كل) كما تقول للثلاثة: (كل) فكان القضاء أن يكون للتثنية ما كان للجمع، لا أن يفرد للواحدة شيء، فجاز توحيده على مذهب (كل) و تأنيثه جاز للتأنيث الذي ظهر في (كلتا) وكذلك فافعل بكلتا و بكلا و كل إذا أضفتهن إلى معرفة، وجاء الفعل بعدهن فاجمع ووحد... وقد تفرد العرب إحدى (كلتا) وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها، أنشدني بعضهم:

في كلتَ رجليها سُلامى واحده ✱ كلتاهما مقرونة بزائده

يريد بكلت: كلتا " [٢].

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فقول الشاعر:

في كلتَ رجليها سُلامى واحدهْ ✱ كلتاهما مقرونة بزائدهْ

فقد أفرد (كلت) وهذا يدل على أن (كلتا) مثنى له [٣].

وأما القياس فقد استدلوا بأنها – أي الألف – تنقلب في حالتي النصب والجر ياء إذا أضيفا إلى المضمر نحو: رأيت الرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بكلتيهما، فلو كانت الألف فيهما كألف (عصا) و (رحا) لم تنقلب نحو: رأيت عصاهما، ومررت برحاهما، فلما انقلبت دل ذلك على أن التثنية لفظية و معنوية[٤].

وإنما بقيا مع الظاهر تشبيهًا بالواحد إذ لم ينفرد على صحة [٥].

وقد تعقب التبريزي أدلة الكوفيين فأجاب عن ذلك ؛ بأن (كلت) ليست مفرد (كلتا)

---

(١) الكهف / ٣٣.

(٢) معاني القرآن له ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية /٢٨٨ ، ومسائل خلافية في النحو /٩٧ – ٩٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٦١/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٤١/٢ ، ومسائل خلافية في النحو /٩٨ ، و المحصل في شرح المفصل ٣٩٤/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٦١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: التذييل ٢٦٠/١.

فأما (كلتا) فهو عند البصريين مفرد، و الدليل عليه قوله تعالى:﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (١)، و لو كان مثنى لقال: (آتتا) كما يقال: الرجلان قاما. وأما ما استدلوا به من تثنية الخبر فلا دليل فيه ؛ لأنه اسم يدل على التثنية فحمل على معناه، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (٢) فحمل على معنى كل دون لفظها" (٣).

الباحث والتعقب:

والرأي الأحرى بالقبول هو الرأي الأول القائل بأنهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ؛ لكثرة أدلته، وسلامتها من الاعتراض ؛ و لأن أصحابه بنوا كلامهم على ما يتوافق وقوانين العربية، فإن قضية الحمل على المعنى أصل لا يمكن تجاهله أو رده.

لذا اختاره أكثر النحويين من القدماء والمحدثين (٤).

بخلاف مذهب الكوفيين ومن تبعهم فإنه لم يسلم من الاعتراض عليه ورده، فقد بنوا كلامهم على الاحتمال، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١) سورة الكهف من الاية ٣٣.

(٢) سورة النمل من الاية ٨٧.

(٣) شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي ، ت د / السيد تقي عبد السيد ، ط الأولى ١٩٩١ ص٢١٣.

(٤) يراجع: كلام الشيخ عضيمة – رحمه الله – في حاشيته على المقتضب ٢٤١/٣.

المسألة الثالثة: الخلاف في أفعل التعجبية بعد (ما)

قال الخطيب التبريزي: " وأما (أحسن) بعد (ما) فقد اختلف النحويون فيه: فقال الكوفيون: هو اسم، واستدلوا بتصغيره، وهو (... ما أميلح)، وبأنه لا يتصرف، ولا يكون له مستقبل، ولا اسم فاعل، وتصحيحه في قولهم: (ما أشد عوره !) وكل هذا مما يدل على أنه اسم.

وقال البصريون: هو فعل، واستدلوا على ذلك باتصال الضمير به، تقول: ما أحسنني، كما تقول: ضربني، فتحمله الضمير يدل على أنه فعل، وأيضا فبقاؤه على الفتح من غير عارض عرض له يدل على أنه فعل.

وأما ما استدل به الكوفيون من أنه اسم بالتصغير في قولهم: (ما أميلحه !) فلا دليل فيه ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف أشبه بذلك الأسماء فجاز التصغير فيه. وأيضا فإن هذا التصغير للملاحة التي هي المصدر.

وأما احتجاجهم بتصحيحه فالعلة فيه أن التقدير فيه التشديد: اعوّر واحوّل، وهذا المدغم يصح مثل اصيدّ، وأما احتجاجهم بأنه لا يتصرف فإنما امتنع ذلك فيه لأشياء: أحدهما: أنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير. وأيضا فإن التعجب إنما يكون بما ثبت وحصل، ولا يكون فيما يستقبل فلهذا جاء بلفظ الماضي.

وأيضا فإن الجمل إذا أرادوا أن يغيروا معانيها أدخلوا عليها الحروف نحو: (قام زيد)، والتعجب أرادوا لما نقلوا معناه أن يكون بحرف، فحذفوا الحرف، وضمنوا الفعل معناه فلم يتصرف "[1].

التعقب والتعقيب:

ذكر التبريزي خلاف النحويين حول حكم أحسن بعد (ما) في أسلوب التعجب، وقد تتبع وتعقب ما قاله الكوفيون في هذا الصدد، وتتبع أدلتهم وفندها على نحو ما يخدم به مذهبه وما يرجحه ؛ وإليك التعقيب والتحليل:

اختلف النحويون في حقيقة (أَفْعَلَ) هذا، **ولهم في ذلك مذهبان:**

المذهب الأول: أن (أَفْعَل) في التعجب اسم، ففتحته إعراب كالفتحة في(زيدٌ عندَك)، وذلك ؛ لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى نصبه([2]).

---

١) شرح اللمع للتبريزي ص ٣٢٠ ، ٣٢١.

٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٦٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/٦٢ .

وإليه ذهب الكوفيون غير الكسائى([1])، ومال إليه صدر الأفاضل([2])، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أولا: أنه جامد لا يتصرف، فلا يكون منه المستقبل، ولو كان فعلا لتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق الأسماء([3])

ثانيا: يدل على أنه ليس بفعل أنك تقول: ما أعظمَ اللهَ، قال الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ✱ من داره الحزن ممن داره صول([4])

ولو كان فعلا لكان التقدير: شيئاً عظَّمَ اللهَ، وعظمةُ اللهِ من صفات الذات لا تحصل بجعل جاعل([5]).

ثالثا: أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا ✱ مِنْ هؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ([6])

---

١) ينظر: الإنصاف ١٢٦/١، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٦ ٠

٢) هو: القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمى النحوى، صدر الأفاضل حقاً، وأوحد الدهر في علم العربية صدقاً، كان مولده في سنة ٥٥٥هـ، صنف: التخمير في شرح المفصل، وشرح ا؛ لأن موذج، وغيرهما ٠ [ينظر فى ترجمته: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، والبغية ٢/ ٢٥٢]٠ وينظر قوله فى التخمير(شرح المفصل فى صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمى ٣/ ٣٢٥، ٣٢٦ ٠

٣) أسرار العربية لأبي البركات ا؛ لأن بارى ص١١٤ ٠

٤) البيت من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرى في شرح الحماسة للمرزوقى ٤/ ١٨٣١، ومعجم البلدان ٣/ ٤٣٥، والدرر ٢/ ٥٣٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٨/١، والأشباه والنظائر ٤/ ١٣٥، والهمع ٣/ ٢٨١، وشرح الأشمونى ٦٦/١.

الشاهد فيه قوله: (ما أقدر الله) حيث تعجب الشاعر من قدرة الله، وهى صفة من صفات الذات التي لا تحصل بجعل جاعل مما يدل على أن أَفْعَل اسم وليس فعلاً ٠ قاله الكوفيون غير الكسائى، وفى البيت شاهد آخر، وهو قوله: (أن يدنى) حيث سكن الياء مع تقدير النصب بأن وهذا قليل.

٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ص٢٩٠ ٠

٦) البيت من البسيط وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص١٢٧، وله أو للعرجى أو لبدوى اسمه كامل الثقفى، أو لذى الرمة، أو للحسين بن عبد الله في الخزانة ٩٣/١ . ٩٧، ولكامل الثقفى في=

فـ (أميلح) تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام([1])

رابعـا: أنه تصح عينه في التعجب نحو: ما أقوَله، وما أبيَعه، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو: زيدٌ أقوَم من عمرو، وأبيَعُ منه، ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفاً نحو: أقال، وأباع([2])٠

الجـواب عن هذه الأدلـة:

أجيب عن أدلة الكوفيين ومن وافقهم بعدة أجوبة:

الجواب الأول: أن عدم التصرف لا يدل على اسميته ؛ لأن ثَمَّ أفعالاً لا ريب فيها وهى غير متصرفة نحو: عسى، وليس والذى منع فعل التعجب من التصرف شيآن:

أحدهمـا: أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعانى إنما هو الحروف، فلما أفاد إفادة الحروف جمد جمودها، وجرى في امتناع التصرف مجراها ٠

والثانـى: أن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، والماضى قد يتعجب منه ؛ لأنه شئ قد وجد، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فلو استعمل لفظ المضارع لم يُعْلَم التعجب مما وقع من الزمانين، فيصير اليقين شكاً([3]).

وقد تعقب التبريزي ماعلله الكوفيون بعدم التصرف رود عليهم بقوله: "وأما احتجاجهم بتصحيحه فالعلة فيه أن التقدير فيه التشديد: اعوّر واحوّل، وهذا المدغم يصح مثل اصيدّ، وأما احتجاجهم بأنه لا يتصرف فإنما امتنع ذلك فيه لأشياء: أحدهما: أنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير. وأيضا فإن التعجب إنما يكون بما ثبت وحصل، ولا يكون فيما يستقبل فلهذا جاء بلفظ الماضي"([4]).

= شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٦٢، وصدره لعلى بن أحمد العرينى في اللسان ١٣/ ٢٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٢٧، والهمع ٣/٣٦ ٠

الشاهد فيه قوله: (أميلح) حيث دخل التصغير صيغة (ما أفعله)، مما يدل على أن (أفعل) اسم، وإليه ذهب الكوفيون غير الكسائى.

١) ينظر: الإنصاف ١/ ١٢٧، وائتلاف النصرة ص١١٨.

٢) ينظر: أسرار العربية ص١١٥، وشرح المفصل ٧/ ١٤٣ ٠

٣) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٣، ١٤٤ ٠

٤) شرح اللمع للتبريزي ص ٣٢٠ ، ٣٢١.

الجـواب الثانى: أن قولهم: ما أعظم اللهَ، معناه: شئٌ أَعْظَمَ اللهَ، أى: وصفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الآذان: كبرت تكبيراً، وعظّمت تعظيماً، أى: وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيرته كبيراً عظيماً([1])٠

ويحتمل أن يكون قولنا (شئ أعظمَ اللهَ) بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى: شئ أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن

(عسى، ولعل) فيهما طَرَف من الشك، ولا يحمل في حقه ـ سبحانه ـ على الشك([2])٠

أما قول الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ★ من داره الحزن ممن داره صول([3])

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب، فالمراد به المبالغة في وصف الله ـ تعالى ـ بالقدرة، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[4]، فجاء بصيغة الأمر، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً ؛ لامتناع ذلك في حق الله ـ تعالى ـ أو أن تقديره كما في (ما أعظمَ اللهَ)([5]) ٠

الجـواب الثالث: أن التصغير فى (أفعل) لا يدل على اسميته لوجوه:

الوجه الأول: أن التصعير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، بل التصغير ههنا لفظى، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل ؛ لأن هذا الفعل منع من التصرف، والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله ؛ لأنه يقوم مقامه، ويدل عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر، لا للفعل([6])٠

وقد رده التبريزي بقوله: " وأما ما استدل به الكوفيون من أنه اسم بالتصغير في قولهم: (ما أميلحه !) فلا دليل فيه ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف أشبه بذلك الأسماء فجاز التصغير فيه، وأيضا فإن هذا التصغير للملاحة التي هي المصدر[7].

---

١) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٦، ١٤٧ ٠

٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٦، ١٤٧ ٠

٣) سبق تخريجه

٤) سورة مريم من الآية ٧٥ ٠

٥) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٧، ١٤٨ ٠

٦) ينظر: أسرار العربية ص١١٦، ١١٧، والتبيين ص٢٩٠ ٠

٧) شرح اللمع للتبريزي ص ٣٢٠.

الوجه الثانى: أن فعل التعجب محمول على (أَفْعَل) فى التفضيل ؛ لأن مجراهما واحد في المبالغة والتفضيل، ولذا قيل: ما أُحَيْسِنَ زيداً، كما قيل: غلمانك أُحَيْسِنُ الغلمان([1]).

الوجه الثالث: إنما دخله التصغير ؛ لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشئ على الشئ في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما([2]).

المذهب الثانى: أن (أَفْعَل) في التعجب فعل، وفتحته بناء، كالفتحة في (ضرب) من: زيدٌ ضربَ عمراً، وما بعده مفعول به[3]، وإليه ذهب البصريون، والكسائى[4]، وكثير من المتأخرين[5]. **واستدل هؤلاء بما يأتى:**

الدليل الأول: أن نون الوقاية تلزم هذا البناء مع ياء المتكلم كقولك: ما أعلمنى، وهذه النون لا تلزم الأسماء، إذ لا يستنكر كسر آخر الاسم، وإنما يستنكر كسر آخر الفعل أو الحرف، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها، ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه[6]

ويمكن أن يقال: إن (أَفْعَل) ليس بحرف بالاتفاق، ولا يجوز أن يكون اسما ؛ لأن الاسم لا تلحقه نون الوقاية، فلا تقول: فلان ضاربنى، وهذه النون تلحق لفظ التعجب كقولك: ما أعلمنى، وما أحسننى، وهى من خصائص الأفعال، فثبت أنه فعل[7].

---

١) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٤، وشرح الكافية ٤/ ٢٢٥، والهمع ٣٦/٣ .

٢) ينظر: أسرار العربية ص ١١٧ .

٣) شرح الأشمونى ٢٠/٢، ٢١.

٤) ينظر الإنصاف ١/ ١٢٦، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٥ .

٥) منهم: أبو بكر الزبيدى في الواضح في علم العربية ص٦٤، وا؛ لأن بارى في الإنصاف ١٢٦/١ وما بعدها، والعكبرى في التبيين ص٥٨٥، وابن عصفور في المقرب ص١١٣، وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٧، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، وابن هشام في شرح القطر ص ٣٤٩، ٣٥٠، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٣/ ١٤٨ .

٦) ينظر: التبيين ص٢٨٦ .

٧) ينظر: الأصول ١٠١/١، والتبيين ص٢٨٦ .

قال المبرد: " وإذا قلت: ما أَحْسَنَ زيداً ؛ فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسننى ؛ لأن (أحسَنَ) فعل فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد (ضرب)، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه، نحو قولك: هذا غلامى "[١].

أما دخولها على الاسم في نحو قول الشاعر:

ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى ★ وليس حاملنى إلا ابن حمال[٢]

فمن الشاذ الذى لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه، مع أن الرواية الصحيحة: " وليس يحملنى "[٣] ٠

الدليل الثانى: أن (أَفْعَل) في التعجب ينصب المعارف والنكرات نحو: ما أحسن زيداً، وما أجمل غلاماً اشتريته، و (أَفْعَل) إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات ـ خاصة ـ على التمييز، نحو قولك: زيدٌ أكثرُ منك مالاً، وأكرمُ أباً، ولو قلت: زيد أكثرُ منك المالَ والعلمَ، لم يجز، ولمَّا جاز ما أكثرَ علمَهُ، وما أكبر سِنَّهُ، دل على أنه فعل[٤].

الدليل الثالث: أنه مبنى على الفتح من غير موجب، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماضٍ[٥] ٠

الباحث والتعقب:

هذا والذى ذهب إليه البصريون ـ ومن وافقهم ـ أولى بالقبول ؛ لأن ما استدل به الكوفيون لا يعدو عن الشذوذ، الذى يحفظ ولا يقاس عليه، كما فى التصغير وغيره؛ لأن (أَفْعَل) فى التعجب أشبه الأسماء عمومًا بجموده، وأنه لا مصدر

---

١) المقتضب ٤/ ١٨٥ ٠

٢) البيت من البسيط، وهو لأبي محلِّم السعدى في الكامل ١/ ٤٦٧، والخزانة ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٩/١، وشرح المفصل ٧/ ١٤٣، وشرح الكافية ٢/ ٢٦٠.ورواية البيت في الكامل هكذا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وليس يحملنى إلا ابن حمال

الشاهد فيه قوله: (وليس حاملنى) حيث دخلت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم (حاملنى) ٠ وقيل النون للتنوين، وكلاهما شاذ ٠ وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيه.

٣) ينظر: الكامل ١/ ٤٦٨، والإنصاف ١/ ١٢٩، ١٣٠، وشرح المفصل ٧/ ١٤٣ ٠

٤) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٣ ٠

٥) ينظر: الإنصاف ١/ ١٣٦، ١٣٧ ٠

له، وأشبه (أَفْعَل) التفضيل خصوصًا فى الوزن،والأصل المبنى منه،وشرائط بنائه، والدلالة على الزيادة([1]) ٠

وليس تصحيح العين إذا كانت واوًا أو ياءً دليلاً على اسمية ما صحت عينه، فقد جاء التصحيح فى أفصح كلام، قال ـ عز وجلّ ـ: ﴿ **استحوذ عليهم الشيطان**﴾([2])

فتصحيح عين (استحوذ) لا يدل على اسميته، بل هو فعل ٠

وقد جاء عن العرب قولهم:" اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ "([3])٠

---

١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٤، وشرح القطر ص ٣٥٠ ٠

٢) سورة المجادلة من الآية ١٩ ٠

٣) هذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه، وأصله: أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن عَلَسي ينشده شعرًا فى وصف جمل، ثم حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: قد استنوق الجمل٠ينظر: المستقصى ١/ ١٥٨، ١٥٩، واللسان ١٠/ ٣٦٢، ٣٦٣.

المسألة الرابعة: (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء

قال التبريزي: وقد اختلف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1]: قرئت (أيهم) بالرفع والنصب، فالنصب بلننزعن، والرفع من ثلاثة أوجه:

أحدهما: قول سيبويه: أن يكون تقديره: أيهم هو أشد، ثم حذف المبتدأ، وهو العائد إلى أي، فبناه كما مضي.

والثاني: قال يونس: الفعل معلق، ولم يفعل في لفظ أي، كما تقول: علمت ايهم في الدار.

ومعنى (لننزعن) عنده: لنستخرجن، حتى يصح تعليقه.

الثالث: هو مذهب الخليل، قال أبو علي: هو حكاية، كأنه قال: الذي يقال له: أيهم أشد.

وجميع الموصولات والأسماء التي يستفهم بها، والتي يجازي بها مبنية إلا (أيا) وحدها، وإنما اعربت دون أخوتها ؛ لأنها تكون لما يعقل، ولما لا يعقل، و(من) لما يعقل، و(ما) لما لا يعقل، فلما صلحت للشيئين اعربت.

قال أبو علي: أعربت ؛ لأنها بعض ما تضاف إليه، فحملت على البعض، والبعض معرب، والذي والتي وأي والألف واللام تكون لما يعقل، ولما لا يعقل، ومع هذا فهي مبنية إلا (أيا)([2]).

التعقب والتعقيب

ذكر الخطيب التبريزي طبيعة (أي) الموصولة وعدم اختصاصها فتدخل على العاقل وغير العاقل، وعلى إثر ذلك فقد ترددت بين الإعراب والبناء لعدم الاختصاص ثم برهن ذلك من خلال الآية الكريمة ؛ وعليه فقد اختلف في إعراب (أي) الموصولة عند النحويين على النحو التالي:

---

١) سورة مريم آية ٦٩.

٢) شرح اللمع للتبريزي ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٦.

المذهب الأول: ذهب سيبويهِ ومن تبعه من البصريين[١] إلى أن (أيُّ) التي بمعنى (الذي) مبنية على الضم بشرطين: أولهما: إضافتها، وثانيهما: حذف صدرِ صلتها، فإن ذُكر العائدُ المحذوف أو لم تكن مضافة فهي معربة، وهذا هو المشهور والغالب، كما ذكره ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، وغيرهم [٤].

قال ابن مالك: ((ص) وهي - أي (أيُّ) على موصولتها مبنية على الضم غالبا.

قال: ونبهت بقولي "غالبا" على أن بناء (أيُّ) عند حذف شطر صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب" [٥]

وقال أبوحيان: " نقل ابن مالك الإجماع على الإعراب فقال: وعند حذف ما تضاف إليه فليس في إعرابها خلاف، وهذا هو الصواب لا ما نُقل، والأشهر اشتراطه"[٦]

وحجة البصريين في ذلك ما يلي:

أولا: إن الأصل في (أيُّ) أن تكون مبنية في الشرط، والجزاء، والاستفهام، لتضمنها معنى الحرف في الافتقار إلى الغير، وإذا كانت بمعنى (الذي) يجب أن تبنى لنقصانها، فضلا على أنه إذا حُذف من صلتها شيءٌ خالفت بقية أخواتها من الموصولات فازداد نقصانها ومخالفتها للأصل فيجب أن ترجع إلى حقها من البناء[٧].

---

١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٢٣/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، شرح الكافية للرضي ١٤٣/٣ ،١٤٤ ، النكت الحسان لأبي حيان ص ٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٨٥/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٧/١ ، ٤٤٨.

٢) شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩

٣) النكت الحسان ص ٤٦

٤) حاشية القطب على الكشاف ٤ / ١١٠٢ ، ١١٠٣

٥) شرح التسهيل١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩

٦) النكت الحسان في غاية الإحسان٤٦

٧) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري٣ / ١٢٣ بتصرف.

ثانيا: ما جاء في الذكر الحكيم يثبت ما قلناه وهو قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[١] فأيُّهم مفعول لننزع، وهي موصولة، وأشد: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لأيهم.

ثانيا المذهب الثاني: ذهب الخليل ويونس[٢] ومن وافقهما من الكوفيين **إلى أن** (أيّ) إذا وقع عليها فعل فهي معربة دائما، أي سواء كانت مضافة أم لا، مذكورا صدرُ صلتها أم محذوفا[٣].

قال سيبويهِ: سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول:اضرب الذي أفضل ؛ لأن (أيّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)" [٤].

وقد استدلوا على ذلك بقراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بالنصب على أن (أيّ) معربة.

قال الخليل: "(أيُّهُم) في الآية استفهامية محكية بقول مقدر تقديره: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الذي يقال فيه أيُّهم أشد، أما يونس: فخرج الآية على أن "أيهم" استفهامية، وحكم بتعليق الفعل قبلها، وعلى هذا فليس التعليق عنده خاصا بأفعال القلوب"[٥]

وقد استدل يونسُ على ذلك بقول غسان بن وعلة:

---

١) سورة مريم آية ٦٩.

٢) يونس هو ابن حبيب الضبي البصري ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وسمع منه الكسائي والفراء وغيرهما ، كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وفصحاء الأعراب والبادية ، توفي سنة ١٨٢ هـ [بغية الوعاء٢/٣٦٥ ، شظرات الذهب ١/٣٠١ – ٣٠٢ ، وفيات الأعيان ٧/٢٤٤-٢٤٩]

٣) ينظر اللباب للعكبري ٢/١٢٣. ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش٢/١١٠ ، ١١١ ، شرح الكافية ٣ /١٤٣، ١٤٤، ارتشاف الضرب ٢/١٠١٧ ، مغني اللبيب ١/٩١ ، ٩٢ ، حاشية الصبان١/١٦٦ ، ١٦٧.

٤) الكتاب٢ / ٣٩٨.

٥) شرح الكافية للرضي٣ / ١٤٤، ١٤٥.

إذا مَا أَتَيْتَ بني مالكٍ ★ فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[١])[٢]

فأيهم اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ، وخبره: أفضل.

وقد استدلوا أيضا بما قاله الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن قائمٌ " بالضم.

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بالآتي:

أولا: بالنسبة للآية فقد استحسن سيبويهِ هذه القراءةَ وقال: (وهي لغة جيدة)[٣]، وذلك؛ لأن الصلة لم تحذف بكاملها، بل حذف أحد جزأيها، وبقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر، فضلا على أننا قلنا إن هذا على المشهور، وقد تأتي القراءة على لغات بعض الأعراب فتؤخذ وإن كانت نادرة، كهذه التي استشهدوا بها، ولكنها لا تبنى عليها قاعدة.

ثانيا: بالنسبة للبيت الذي استدل به (يونس) فالحجة عليه في هذا البيت ؛ لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يُضمر قولٌ بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البناء، وبهذا يبطل قول من زعم إن شرط بنائها ألاَ تكون

---

١) البيت من بحر المتقارب، خزانة الأدب٦/٦١، شرح التصريح ١/١٣٥، تخليص الشواهد ١٥٨،الإنصاف ٢/٧١٥، وشرح ابن عقيل ١/١٦٢، وأوضح المسالك ١/١٣٧ ، والبيت مذكور برواية أخري إذا ما لقيت بني مالك...

الشاهد: قوله "أيهم أفضل" حيث أتي بأي مبنياً على الضم على رواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة لكونه مضافاً وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ وهذا مذهب سيبويهِ وجماعة من البصريين، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمرين؛ أحدها أن تكون مضافة لفظاً، والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفاً، فإذا لم تكتب مضافة أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها فإنها تكون معربة، وذهب الخليل ويونس إلي أن أي لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية او استفهاميه، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحول كلها أضيفت أو لا حذف صدر صلتها أو لا.

٢) الكتاب ٢ /٣٩٩.

٣) الكتاب ٢/٣٩٩.

مجرورةً، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، ونص عليه النقيب في الأمالي[١].

ثالثا: بالنسبة لرواية الجرمي فقد قال أبو البقاء العكبري: يحتمل أن يكون ذلك على لهجة من لهجات العرب، والحكم النحوي يبنى على المشهور، وقول سيبويهِ على الغالب، وما ورد مخالفا للمشهور والغالب موافقا لبعض لغات العرب نأخذه ونقبله على قلَّته[٢].

وقد خرج الكوفيون: الضم في.. (أيُّهم أشد)، من وجوه:

أولا: إنه معرب وإنه رفع بالابتداء، وأشد الخبر، وأي هنا استفهامية، كأنه اكتفى بالجار والمجرور في قوله: "من كل شيعة " كما يقال: لأقتلن من كل قبيلة.

ثانيا: أن تكون (أيَهم) أيضا استفهامية مرفوعة بالابتداء، وما بعدها الخبر والجملة في موضع المفعول لقوله: " لننزعَنّ " بمعنى التبيين.

ثالثا: أن يكون رفعا على الحكاية، والمعنى: ثم لننزعن من كل فريق تشايعوا الذي يقال فيه: " أيهم أشد على الرحمن عتيا " وهو رأي الخليل[٣].

فإذا كانت (أيُّهم) عندهم استفهامية معربة وهي مبتدأ، وأشد: خبرًا

وقد أورد ابن هشام آراء أخرى لأيّ الموصولة، وأهم هذه الآراء هي:

أولا: رأى الزمخشري، وهو المنصوص عليه في الكشاف، والمذكور بحاشية القطب التي نحن بصددها، فقد جوّز كون(أيٌّ) موصولة مع كون الضمة إعرابا، فقدر متعلق النّزع من كل شيعة، فكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة على التقدير، ثم قدر أنه سُئل: من هذا البعض ؟ فقيل: هو الذي أشد، ثم حَذف المبتدأيْن المكتنفين للموصول.

قال ابن هشام:" وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا (أيا) الموصولة مبتدأ"[٤]

---

١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٦٧.

٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٤، ١٢٥ (بتصرف)

٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١١.

٤) مغني اللبيب ١ / ٩٢.

ثانيا: ذهب ابن الطراوة إلى أن (إيا) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـ(أيّ)، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة[1].

الباحث والتعقب:

والبحث يعضّد ما اختاره البصريون ورجحه التبريزي، ويرى أنه هو الأصوب، وذلك لأمريْن:

أولا: إن المعهود في الأسماء أنها إذا أشبهت الحروف بنيت، وإذا بَعُدَ الشبه بينها وبين الحروف أعربت، وأي الموصولة اشتدت شبها بالمبنيات، فلذلك أخذت حكم الحروف في البناء.

ثانيا: إن اللغة العربية تخضع للقياس، و(أيُّ الموصولة) تقاس على الأسماء الموصولة، فهي مضمنة بها معنى ودلالة، ما دامت مبنيات إلا ما استثني منها، فكذلك (أيّ الموصولة).

والله أعلم بالصواب

١) ارتشاف الضرب لابن حيان ٢ / ١٠١٧ ، ١٠١٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وقائدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد ؛

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من بحثي هذا، بعد رحلة مع عالم جليل، وكتاب مفيد في شرح من شروح اللمع، ومعايشة للآراء والمسائل النحوية، وقد كان أهم ما توصلت إليه من نتائج بعد هذه الرحلة ما يلي:

- كشفت الدراسة عن أهمية هذا الشرح، وقيمته من بين شروح اللمع ؛ حيث اتضح أن صاحبه لم يكن عارضا لخلافات النحاة خلال شرحه، ناقلا لآراء غيره فحسب، دون تدخل منه، وإنما تبين خلال ذلك أن الشارح قد نصب نفسه حكما وقاضيا للفصل بين النحويين فى كثير من خلافاتهم، فحكم بالصحة والقوة في مواطن، كما حكم بالفساد والبطلان في مواطن أخرى، الأمر الذى رفع من قيمة هذا الشرح، وزاد من أهميته ومكانته بين الشروح النحوية.

- تبين بالبحث اهتمام الخطيب التبريزي الشديد بالعلة فى دعم أحكامه النحوية، دعما لم يتوافر عند الكثير من علماء عصره.

- اهتم الخطيب التبريزي في مسائله بذكر كثير من القواعد والأصول العامة التي تهدي السالك وتعينه على إبراز رأيه وترجيح قياسه.

- عوّل الخطيب التبريزي في شرحه على آراء جلة من العلماء السابقين عليه كسيبويه والأخفش والفراء والمبرد والفارسي وابن السراج، كما تنوعت مصادره بين كتب النحو والشعر والنوادر وكتب الحديث والأنساب، كما كان مورداً ومنهلاً للاحقيه من العلماء.

- كما تجلت عناية التبريزي بالقراءات كمصدر للاستشهاد، ولا غرو فقد صنف كتاباً كاملاً في هذا الفن.

- كشفت الدراسة عن أهمية التعقبات النحوية في مجال تعدد الآراء وذكر الخلافات وتوجيهها.

- تعددت مصلطحات الخطيب التبريزي في التعبير عن تعقباته

واعتراضاته تنوعاً كبيراً، كما تنوعت أدلته في الاحتجاج للقاعدة النحوية بين الاعتماد على القياس والسماع والعلة معاً، أو على أيهم منفرداً، كما اعتمد على العلة اعتمدا كبيرا في جل آرائه.

- الخطيب التبريزي صاحب اتجاه بصري خالص، تجلى ذلك بوضوح من خلال مصطلحاته وآرائه وتعقباته في مسائل الخلاف.

- بدت في الدراسة بعض الهنات والملاحظات التي لا تنقص أبداً من قدر المصنِّف أو المصنَّف، من التعريض دون توضيح أحيانا أو التعصب بغض النظر عن أدلة المذاهب الأخرى.

- استدركت الدراسة على التبريزي في مسائل منها: (حاشا) بين الحرفية والفعلية)، وتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، و(مهما) بين البساطة والتركيب وغيرها.

- تتبع الباحث آراء التبريزي في تعقباته على الكوفيين ليحكم عليها بالقبول أو الرفض في ترجيحاته في ثنايا بحثه.

ثبت المصادر والمراجع

١ - ائتلاف النصرة للزبيدي - تحقيق: د / طارق الجنابي – ط: عالم الكتب – الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٢ - إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي – تحقيق: إبراهيم عطوة عوض – ط مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
٣ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي – تحقيق: أنس مهرة – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٤ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٥ م.
٥ - الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين القرشي الكيشي – تحقيق: د / عبد الله علي الحسيني البركاتي، د / محسن سالم العميري – ط: جامعة أم القرى – الأولى – ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
٦ - إرشاد الفحول للشوكاني – تحقيق: د / شعبان محمد إسماعيل – ط: دار السلام الأولى – ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
٧ - الأزهية للهروي – تحقيق: عبد المعين الملوحي - من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٨ - أساس البلاغة – الزمخشري – ط: دار صادر – بيروت.
٩ - أساليب التعجب في اللغة العربية – د / صلاح عبد العزيز – مكتبة الرضا – الأولى – ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
١٠ - أسرار العربية للأنباري – تحقيق: محمد بهجة البيطار – من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
١١ - إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي – تحقيق: د / أحمد سعيد قشاش –

ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الأولى – ١٤٢٠ هـ.
١٢ - أسماء الله الحسنى للإمام شمس الدين الزرعي الدمشقي – جمع وإعداد وتحقيق / عماد زكي البارودي – ط: المكتبة التوفيقية.
١٣ - إشارة التعيين: عبد الباقي اليماني – تحقيق: د / عبد المجيد دياب – ط: مركز الملك فيصل – الأولى – ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
١٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي – تحقيق: عبد الإله نبهان – مطبوعات اللغة العربية بدمشق.
١٥ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني – تحقيق: على محمد البجاوي – ط: دار نهضة مصر.
١٦ - إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي – تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هاورن – ط: دار المعارف – الثالثة.
١٧ - الأصمعيات – تحقيق / أحمد شاكر، عبد السلام هارون – ط: دار المعارف – الثالثة.
١٨ - الأصوات اللغوية: د / إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الخامسة – سنة ١٩٧٩م.
١٩ - الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق / عبد الحسين الفتلي – ط: مؤسسة الرسالة – الثانية – ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٢٠ - الأضداد لابن الأنباري – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار الكتب المصرية.
٢١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه – مكتبة المتنبي.
٢٢ - إعراب الحديث النبوي للعكبري – تحقيق / عبد الإله نبهان – ط: دار الفكر الأولى – ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
٢٣ - إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه – تحقيق / عبد الرحمن العثيمين – ط: الخانجي – الأولى – ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٢٤ - إعراب القراءات الشواذ للعكبري – تحقيق / محمد السيد عزوز – ط: عالم الكتب – الأولى – ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٥ - إعراب القرآن للنحاس – تحقيق: د / زهير غازي زاهد – ط: عالم الكتب – بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
٢٦ - الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي – تحقيق: د / محمود أحمد علي – ط: جامعة الإمام – الاولى – ١٤٢٣ هـ.
٢٧ - الإمالة في القراءات واللهجات العربية – د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط: دار نهضة مصر الثانية – ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.
٢٨ - أمالي المرتضي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار إحياء الكتب العربية – الأولى – ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
٢٩ - الإمام ابن القيم وآراؤه النحوية: أيمن عبد الرازق الشوا - ط: دار البشائر – الأولى – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
٣٠ - انباه الرواه للقفطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: مطبعة دار الكتب المصرية.
٣١ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م
٣٢ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق: د / مازن المبارك – ط: دار النفائس.
٣٣ - البحر المحيط لأبي حيان – ط: دار الفكر – ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م – بعناية الشيخ عرفات حسونة.
٣٤ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي – تحقيق: د/ عياد الثبيتي – ط: دار العرب الإسلامي – الأولى – ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
٣٥ - بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار الفكر – الثانية – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٦ - التبصرة والتذكرة للصيمري – تحقيق / د / فتوح أحمد مصطفى – ط: جامعة أم القرى – الأولى – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
٣٧ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري – المكتبة التوفيقية.

٣٨ - التبيين للعكبري – تحقيق: د / عبد الرحمن العثيمين – ط: مكتبة العبيكان – الأولى – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٣٩ - ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي – تحقيق / عادل محسن سالم العميري – ط: جامعة أم القرى – ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٠ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق / محمد كامل بركات – ط: الكتاب العربي – ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
٤١ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري – تحقيق / محمد باسل العيون السود – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢ - التعريفات للجرجاني – تحقيق / إبراهيم الإبياري – ط: دار الريان للتراث.
٤٣ - توجيه اللمع لابن الخباز – تحقيق: د / فايز زكي دياب – ط: دار السلام – الأولى – ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٤٤ - توضيح المقاصد للمرادي – تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان – ط: مكتبة الكليات الأزهرية – الأولى – ١٩٧٦م.
٤٥ - ثمار الصناعة لأبي عبد الله الدينوري – تحقيق: د / محمد خالد الفاضل – ط: جامعة الإمام – ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٦ - الجني الداني للمرادي – تحقيق: د / فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل – ط: دار الكتب العلمية الأولى – ١٤١٣ هـ - ١٩٨٢م.
٤٧ - جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي – تحقيق: د / حامد نيل – ط: مكتبة النهضة المصرية – ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٤٨ - الجواهر الحسان للثعالبي – تحقيق / أبو محمد الغماري – ط: دار الكتب العلمية – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٤٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموني – تحقيق / طه عبد الرؤف سعد – ط: المكتبة التوفيقية.
٥٠ - حاشية يس على التصريح – ط: دار إحياء الكتب العربية.

٥١ - الخصائص لابن جني – تحقيق / محمد علي النجار– ط: المكتبة العلمية.
٥٢ - رصف المباني للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق.
٥٣ - سير أعلام النبلاء للذهبي – تحقيق / شعيب الأرنؤوط – محمد نعيم العرقسوسي – الأولى – ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٥٤ - شرح قطر الندى لابن هشام – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – بدون بيانات.
٥٥ - شرح الكافية لابن جماعة – تحقيق: د / محمد محمد داود – ط: دار المنار – ٢٠٠٠م.
٥٦ - شرح الكافية لابن جمعة الموصلي – تحقيق: د / علي الشوملي – ط: دار الكندي – الأولى – ٢٠٠٠م – ١٤٢١هـ.
٥٧ - شرح اللمع لابن برهان – تحقيق: د / فائز فارس – ط: الكويت – ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٥٨ - شرح اللمع للتبريزي – تحقيق: د / السيد تقي – ط: وكالة الشروق – الأولى – ١٩٩١م – وحققه د / رجب عثمان – منسوباً للواسطي الضرير – ط: الخانجي – الأولى – ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٥٩ - شرح اللمع للشريف عمر الكوفي – تحقيق: د / علاء الدين حموية – ط: دار عمار – الأولى – ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٦٠ - شرح اللمحة البدرية لابن هشام – تحقيق: د / صلاح راوي – الثانية – ط: دار مرجان.
٦١ - شرح المقدمة الجزولية – الكبير للشلوبين – تحقيق: د / تركي بن سهو العتيبي – ط: مؤسسة الرسالة – الثانية – ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٦٢ - شرح المقدمة النحوية لابن باشاذ – تحقيق: د / محمد أبو الفتوح – شريف – ط: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – ١٩٧٨م

٦٣ - شرح المقرب لابن عصفور: د / علي فاخر – قسم المرفوعات – الأولى – ١٩٩٠م.
٦٤ - العلل في النحو للوراق – تحقيق / مها مازن المبارك – ط: دار الفكر المعاصر – الأولى – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٦٥ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع الإشبيلي – تحقيق: د / فيصل الحفيان– ط: مكتبة الرشد– الاولى– ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.
٦٦ - الكامل للمبرد – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار نهضة مصر.
٦٧ - الكامل في التاريخ لابن الأثير – ط: دار صادر – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٨ - الكتاب لسيبويه – تحقيق / عبد السلام هارون– ط: دار الجيل – الأولى.
٦٩ - كشف الظنون – لحاجي خليفة – بدون بيانات.
٧٠ - كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – تحقيق: د / هادي عطية مطر – ط: دار عمار – الأولى – ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٧١ - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق / غازي مختار طليمات – ط: دار الفكر – الأولى – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٧٢ - لسان العرب لابن منظور– ط: دار المعارف – تحقيق/ نخبة من العلماء.
٧٣ - اللمع لابن جني – تحقيق: د / حسين محمد محمد شرف – الأولى – ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
٧٤ - مجالس ثعلب – تحقيق / عبد السلام هارون – ط: دار المعارف الرابعة – ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٧٥ - المحتسب لابن جني – تحقيق / علي النجدي ناصف – د / عبد الحليم النجار – د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٧٦ - المرتجل لابن الخشاب – تحقيق / علي حيدر – ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٧٧ - المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي – تحقيق / مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٧٨ - المساعد لابن عقيل – تحقيق: د / محمد كامل بركات – ط: جامعة أم القرى – ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
٧٩ - معاني القرآن للأخفش– تحقيق: د / فايز فارس– الثانية – ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٨٠ - معاني القرآن للفراء – تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار – ط: دار السرور.
٨١ - معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – تحقيق: د / عبد الجليل عبده شلبي – ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٨٢ - معجم الأدباء لياقوت – تحقيق: د / عمر فاروق الطباع – ط: مؤسسة المعارف – دار ابن حزم – الاولى – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٨٣ - معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة – ط: دار إحياء التراث العربي.
٨٤ - مغني اللبيب بحاشية الأمير – ط: دار إحياء الكتب العربية.
٨٥ - المفصل للزمخشري – ط: دار الجيل – الثانية.
٨٦ - المفضليات للمفضل الضبي – طبع بعناية كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠ م.
٨٧ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق / كاظم بحر المرجان – ط: دار الرشيد – ١٩٨٢م.
٨٨ - المقتضب للمبرد – تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمة – ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٨٩ - المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور – تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد عوض – ط: دار الكتب العلمية – الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م
٩٠ - المنصف لابن جني – تحقيق / محمد عبد القادر عطا- ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٩١ - نتائج الفكر للسهيلي – تحقيق: د / محمد إبراهيم البنا – ط: دار الاعتصام.
٩٢ - نزهة الألباء – للأنباري – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط: دار نهضة مصر.
٩٣ - نشأة النحو للطنطاوي – ط: دار المنار – ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
٩٤ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري – صححه / علي محمد الضباع – ط: دار الفكر.
٩٥ - النكت الحسان لأبي حيان – تحقيق: د / عبد الحسين الفتلي – ط: مؤسسة الرسالة – الأولى – ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٩٦ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي – بدون بيانات.
٩٧ - همع الهوامع للسيوطي – تحقيق: د / عبد الحميد هنداوي – ط: المكتبة التوفيقية.
٩٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق: د / يوسف علي طويل، د / مريم قاسم – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٩٩ - يتيمة الدهر للتعالبي – تحقيق / مفيد محمد قميحة – ط: دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.